البحث العلمي

حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه، وكتابته وطباعته، ومناقشته

تأليف

الدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيعة

الأستاذ بكلية الشريعة بالرياض

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الأول

ⓗ عبد العزيز بن عبدالرحمن الربيعة ، ١٤١٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الربيعة ، عبدالعزيز بن عبدالرحمن

البحث العلمي : حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه . ـ الرياض .

١ / ٣٣٦ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٩ ـ ٤١٨ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)

٧ ـ ٤١٩ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (ج١)

١ ـ البحث　　٢ ـ طرق البحث　　أ ـ العنوان

ديوي ٠٠١،٢٤　　١٨/٢٠٠١

ردمك : ٩ ـ ٤١٨ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة)　رقم الإيداع : ١٨/٢٠٠١

٧ ـ ٤١٩ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (ج١)

الطبـــعة الثانية

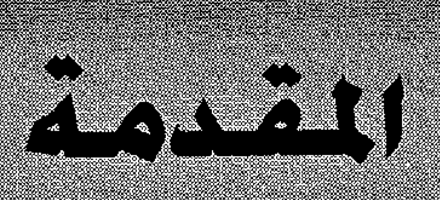
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

يطلب الكتاب من المؤلف بالعنوان الآتي :

المملكة العربية السعودية ، الرياض

ص . ب ٥٧٨٣٧ الرمز البريدي ١١٥٨٤ الرياض .

بسم الله الرحمن الرحيم


المقدمة

الحمد لله أمر بالتأمل والنظر، وأعان من استعان به في تحقيق مطالبه، وأصلي وأسلم على رسوله محمد بن عبد الله، أرشده الله إلى ما ينير البصيرة ويحيي القلب، فأمره بالقراءة والهجرة والجهاد بحثاً عما يحقق المطالب العظمى والنتائج الكبرى لما بعث من أجله.

أما بعد:

فإن الإسلام قد رسم غاياته من مصالح الدنيا والآخرة، وحدّد مقاصده التي تنتج هذه الغايات، وشرع الوسائل الموصلة إلى هذه المقاصد.

فشرع فيما شرع من وسائل: القراءة، والسير في الأرض، والنظر، والتأمل، والاعتبار، بل أمر بالقراءة، وجعلها أول تشريع يأمر به محمداً صلى الله عليه وسلم، وفضل العلماء على غيرهم ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ (1).

ومن هنا كان البحث بصفة عامة والعلمي منه بصفة خاصة مما يدخل في نطاق التوجيهات الربانية والتشريعات الإلهية للأخذ به والعناية به.

وقد بدأ اهتمامي بالبحث العلمي نظرياً وتطبيقياً منذ أكثر من ثلاثين سنة؛ حيث جمعت واقتنيت كتباً وبحوثاً أُلِّفَتْ في مختلف التخصصات والموضوعات والمناهج. فمنها ما أُلِّف في طريقة البحث بصفة عامة في أي تخصص، ومنها ما أُلِّف في طريقة البحث في تخصص معين، ومنها ما أُلِّف في دراسة المصادر، ومنها ما أُلِّف في الفهرسة، ومنها ما أُلِّف في طريقة تحقيق النصوص.

(1) سورة الزمر، الآية 9.

وأما من الناحية التطبيقية فقد بدأتها عام ١٣٨٣هـ ببحث عنوانه «عمل أهل المدينة».

ثم توالت بحوثي بعد ذلك في أصول الفقه، وفي الفقه، وفي العقيدة، وفي الثقافة على وجه العموم، وفي الثقافة الإسلامية على وجه الخصوص.

وهذه الدراسات النظرية والتجارب البحثية دفعتني إلى تدريس مادة «قاعة البحث» في الدراسات العليا بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالرياض.

وهذه المادة مقسومة إلى قسمين:

قسم نظري قمت فيه بإلقاء محاضرات على الطلاب، اشتملت على جميع ما يُدرس نظرياً في هذه المادة على وجه العموم، علاوة على ما ينبغي معرفته من خصوصيات المنهج في البحث الأصولي والفقهي.

وقسم تطبيقي قمت فيه بأمرين:

الأمر الأول: تدريب الطلاب ميدانياً على ما يحتاج إلى تدريب مما ألقيته عليهم نظرياً، كنظام الجذاذات، ونظام الدوسيهات، ونظام جمع المادة العلمية وتصنيفها، ونظام الفهرسة . . . . إلخ.

الأمر الثاني: تكليف الطلاب بموضوعات يبحثونها؛ لكي يطبقوا عليها ما درسوه نظرياً من طرائق للبحث، وليستزيدوا علماً، وليتدربوا على البحث بطرائقه المثلى استعداداً لما سيطلب منهم في المستقبل من بحوث علمية لدرجة الماجستير والدكتوراه.

وقد اخترت لهم موضوعات ذات أهمية وجدّة.

ومن ذلك موضوع «مناهج الباحثين في أصول الفقه»، وذلك للعام الجامعي ١٤٠٨هـ.

وموضوع «المباحث الكلامية في أصول الفقه»، وذلك للعام الجامعي ١٤٠٩هـ.

وموضوع «الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من الإجماع والجواب عنها»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٠هـ.

وموضوع «الأدلة الشرعية: أنواعها، وسماتها، وعوارضها»، وذلك للعام الجامعي ١٤١١هـ.

وموضوع «مباحث الحكم الشرعي عند الشاطبي وغيره من الأصوليين»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٢هـ.

وموضوع «مقاصد المكلف في التكليف»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٣هـ.

وموضوع «مباحث الأمر عند الشاطبي وغيره من الأصوليين» وذلك للعام الجامعي ١٤١٤هـ.

وموضوع «الفروق الأصولية في كتب القرافي» وذلك للعام الجامعي ١٤١٥هـ.

وموضوع «مقاصد الشارع وتطبيقاتها عند شيخ الإسلام ابن تيمية»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٦هـ.

وموضوع «الفروق في القواعد الفقهية عند القرافي»، وذلك للعام الجامعي ١٤١٧هـ.

ولما تقدم رأيت أن يكون موضوع كتابي هذا البحث العلمي، وسميته «البحث العلمي: حقيقته، ومصادره، ومادته، ومناهجه، وكتابته، وطباعته، ومناقشته».

وسنتناول بحث هذا الموضوع بمعناه الاصطلاحي، وهو الدراسة المبنية على تقصٍّ وتَتَبُّع له في جميع جزئياته، مستلهمين المراحل التي يمرّ بها البحث ويسير فيها الباحث منذ تحديد الموضوع إلى تجليد البحث وإلى مناقشته وإعلان النتيجة إن كان مقدماً لدرجة علمية.

كما سيكون تناولنا له بصورة عامة شاملة دون التقيد بدراسة البحث في مادة أو علم خاص.

ونضيف إلى ذلك ما ينبغي معرفته من خصوصيات المنهج في البحث الأصولي والفقهي.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من حيث إن الإسلام حث على البحث عامة بالحث على وسائله: من النظر، والتفكير، والتأمل، والاعتبار، والتحري، والتثبت، واستخلاص النتائج من ذلك، وتطبيقها.

ثم إن البحث هو الطريق الصحيح لإبراز الحقائق وكشف الغوامض.

والبحث هو الحكم العادل في القضايا العويصة، والميزان المرضي فيما يقرره من نتائج.

والبحث هو قوام النهضة العلمية الحاضرة في حقليه: النظري والتطبيقي.

والبحث بما يشتمل عليه من مناهج هو المرشد الخبير للطالب الجامعي الحديث العهد بالبحوث العلمية.

والبحث في علوم الشريعة وإجراء التطبيقات من مادة هذه العلوم لا يقل أهيمة عن فروع المعرفة الأخرى التي خدمت بتأليف منهج خاص لبحثها، أو بتأليف منهج عام للبحث يشملها مع تطبيقات لها من مادتها العلمية.

ولقد سبقتني دراسات عديدة ومؤلفات متنوعة في موضوع البحث العلمي تناولته بطرق متنوعة وبصور مختلفة.

فمنها الذي تناوله بصورة عامة شاملة دون التقيد بدراسة البحث في مادة أو علم خاص.

ومن أمثلة ذلك كتاب «كيف تكتب بحثاً أو رسالة» للدكتور أحمد شلبي، و«مناهج البحث العلمي» للدكتور عبد الرحمن بدوي، و«كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية» للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، و«مناهج البحث» للدكتور غازي حسين عناية، و«منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين» للدكتورة ثريا عبد الفتاح ملحس، و«لمحات في المكتبة والبحث والمصادر» للدكتور محمد عجاج الخطيب، و«البحث العلمي: مناهجه وتقنياته» للدكتور محمد زيان عمر، و«أضواء على البحث والمصادر» للدكتور عبد الرحمن عميرة.

ومن المؤلفات ما تناول البحث بالدراسة في مادة أو علم خاص. ومن أمثلة ذلك: كتاب «مصطلح التاريخ» للدكتور أسد رستم، و«منهج البحث التاريخي» للدكتور حسن عثمان، و«أصول البحث الاجتماعي» للدكتور عبد الباسط حسن، و«تصميم البحوث الاجتماعية» للدكتور حسن الساعاتي، و«المنهج العلمي للاعتقاد» للأستاذ شاكر عبد الجبار، و«البحث الأدبي: طبيعته، مناهجه، أصوله. مصادره» للدكتور شوقي ضيف، و«البحوث

الأدبية: مناهجها ومصادرها» للدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، و«أصول البحث الأدبي ومناهجه» للدكتور السيد تقي الدين، و«المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية» و«دليل الباحث في العلوم السلوكية» للدكتور صالح بن حمد العساف، و«منهج البحث العلمي عند العرب في مجال العلوم الطبيعية والكونية» للدكتور جلال محمد عبد الحميد موسى.

وأغلب ما كتب في هذا الموضوع قد سار على الطريقة الأولى: وهي الطريقة العامة.

ولا شك أن هذه المؤلفات وغيرها مما ألف على الطريقتين كلتيهما قد أسهم إسهاماً مشكوراً في الارتقاء بالبحث العلمي في اللغة العربية.

ولكن الذي دعاني إلى الكتابة في هذا الموضوع أني وجدت بعض ما كتب فيه لم يوفه حقه من البحث والكتابة، بل عرض له أو لبعض أجزائه عرضاً سريعاً خاطفاً، وبعضها ترك أجزاء منه لم يتعرض لها في كتابته، وبعضها لم يحاول متابعة ما استجد في هذا الموضوع.

هذا علاوة على أني لم أجد فيها مؤلفاً مقصوداً لعلوم الشريعة كالفقه وأصوله والحديث والتفسير، يرسم المنهج العام للبحث ويجري التطبيقات من مادة علوم الشريعة، على غرار ما خُدِمَتْ به كثير من فروع المعرفة الأخرى، فرأيت أن أضع المنهج العام للبحث وأَجعل التطبيقات والأمثلة من مادة علوم الشريعة.

كما أن التعريفات والمسائل الخلافية مباحث أساسية في علوم الشريعة، ولم تحظ من الباحثين في مناهج البحث بمن يرسم الطريقة لبحثها، فعملت جهدي برسم منهج لبحثها.

زد على ذلك أن بعض طلاب الدراسات العليا بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالرياض ممن كنت ألقي عليهم محاضرات في هذا الموضوع، قد استحسنوا ما ألقيت عليهم، وبيَّنوا استفادتهم من ذلك، كما بيّنوا أن ما دونوه أثناء إلقاء المحاضرات قد استفاد منه عدد كثير من الطلاب الباحثين.

وقد طلبوا مني أن أضع مؤلفاً في ذلك.

وسيكون هذا الكتاب منتمياً إلى المجموعة الأولى من المؤلفات في موضوع البحث العلمي التي تتناوله بصورة عامة شاملة دون التقيد بدراسة البحث في مادة أو علم خاص، مع إضافة ما ينبغي معرفته من خصوصيات المنهج في البحث الأصولي والفقهي.

وقد وضعت نصب عيني عند تأليف هذا الكتاب أن ينتفع به الطلاب الذين لم يحصلوا بعد على درجة البكالوريوس، راجياً أن يكون خير معين لهم فيما يكتبون من أبحاث أثناء دراستهم، وأن يستطيعوا به أن يتحاشوا الوقوع في الأخطاء المنهجية.

كما وَضَعْتُ نصب عيني أن ينتفع به طلاب الدراسات العليا في بحوثهم التدريبية وفي رسائلهم التي يُعِدُّنَها لنيل درجة الماجستير أو الدكتوراه.

كما سينتفع بهذا الكتاب المؤلفون فيما يُخرجون من كتب، وما يُعدّون من بحوث، وما ينشرون من نتاج.

وهذا الكتاب سيعمّ نفعه - إن شاء الله - للرسائل العلمية والأدبية على السواء، إذ الدراسة المنهجية لا تختلف كثيراً من مادة إلى أخرى، ومن علم إلى آخر.

أما المصادر التي غَذَّتْ هذا الكتاب بما فيه من مادة علمية، فقد تنوعت إلى ما يأتي:

١- مصادر كتبت في الموضوع نفسه. ومن أبرزها كتاب «كيف تكتب بحثاً أو رسالة» للدكتور أحمد شلبي، و «كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية» للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، و«مناهج البحث» للدكتور غازي حسين عناية، و«منهج البحث الأدبي» للدكتور علي جواد الطاهر، و«مناهج البحث عند مفكري الإسلام» للدكتور علي سامي النشار، و«منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين» للدكتورة ثريا ملحس، و«منهج البحث الأصولي» للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان.

ومعظم هذه الكتب قد أفادنا في جوانب متعددة من مباحث الموضوع، ولكن لم يعالج واحد منها جميع جوانب كل مبحث من هذه المباحث.

٢- مصادر في الجدل والمنطق وأدب البحث والمناظرة. ومن أبرزها كتاب «الرد على المنطقيين» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«الكافية في الجدل» لإمام الحرمين الجويني، و«رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة» للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

وقد أفادتنا في بيان معنى البحث والمناظرة وفي مبحث التعريفات.

٣- مصادر في اللغة. ومن أبرزها كتاب «أساس البلاغة» للزمخشري، و«مقاييس اللغة» لابن فارس، و«القاموس المحيط» للفيروز أبادي.

وقد أفادتنا في بيان المعنى اللغوي لما أوردناه من ألفاظ نريد بيان معناها اصطلاحا.

٤- مصادر في أصول الفقه. ومن أبرزها كتاب «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين الجويني، و«الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم، و«الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي، و«روضة الناظر وجنة المناظر» لابن قدامة، و«الفروق» و«نفائس الأصول في شرح المحصول» للقرافي، و«الموافقات» للشاطبي، و«شرح الكوكب المنير» لابن النجار الفتوحي، و«إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» للشوكاني.

وقد أفادتنا في بحث ما له علاقة بعلم أصول الفقه، كالاعتراضات الواردة على التعريف والإجابة عنها، وكبعض المعاني الاصطلاحية، وبعض خطوات البحث في المسائل الخلافية.

٥- مصادر في الفهرسة. ومن أبرزها كتاب «الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي» للأستاذ محمد سليمان الأشقر. ومبحث الفهرسة في كتاب «تحقيق النصوص ونشرها» للأستاذ عبد السلام هارون.

وقد أفادتنا في مبحث فهارس البحث.

٦- مصادر في التخريج. ومن أبرزها كتاب «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطحان، و«تخريج الحديث النبوي» لعبد الغني أحمد مزهر التميمي.

وقد أفادتنا في طرق تخريج الحديث النبوي وتوثيقه.

ومن هذه المصادر أيضاً كتاب «الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير» لجلال الدين السيوطي.

وقد أفادنا في تخريج ما ورد في كتابنا هذا من أحاديث.

٧- مصادر في علامات الترقيم، ومن أبرزها كتاب «الترقيم وعلاماته في

اللغة العربية» للأديب الكبير أحمد زكي باشا، وملحق «علامات الترقيم» في كتاب «كيف تكتب بحثاً أو رسالة» للدكتور أحمد شلبي، وبحث علامات الترقيم في كتاب «منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين» للدكتورة ثريا ملحس.

وقد أفادتنا في بحث ترقيم البحث.

٨- تجاربي في البحث. ويشمل ذلك الأبحاث التي كتبتها في موضوعات متفرقة في أصول الفقه، وفي الفقه، وفي العقيدة، وفي الثقافة العامة، وفي الثقافة الإسلامية.

٩- إشرافي على كثير من البحوث العلمية لطلاب مرحلة البكالوريوس، وطلاب مرحلة الدراسات العليا بكلية الشريعة بالرياض، مما يسّر لي عرض ملحوظاتي عليهم فيما يخطئون فيه من ناحية المادة والشكل والمنهج، ويسَّر لي اكتشاف أشياء أخرى في المنهج من خلال هذا الإشراف.

١٠- إشرافي على كثير من البحوث العلمية لدرجة الماجستير والدكتوراه، وقد أتاح لي معرفة أشياء كثيرة في المنهج لحظتها من خلال هذا الإشراف.

١١- تدريسي مادة «قاعة البحث» لطلاب الدراسات العليا في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة. ولا شك أن هذا التدريس والاستفسارات التي ترد من الطلاب والمناقشات التي تجري بيني وبينهم أضافت إلى معلوماتي في هذه المادة الشيء الكثير.

وقد سرت في بحث هذا الموضوع على خطة قوامها مقدمة، وثلاثة وعشرون مبحثاً، وثلاثة ملحقات.

أما المقدمة، فقد استهللتها بما يناسب موضوع البحث، ثم أعلنت فيها عن

موضوع البحث، وذكرت الإطلاق الذي نتناوله به.

كما ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع، والدراسات السابقة لهذا الموضوع، والأسباب التي دعتني إلى الكتابة فيه.

كما تحدثت فيها عن أهم المصادر التي غذَّت هذا الكتاب بما فيه من مادة علمية، وذكرت الجوانب التي أفادتنا فيها. وقد تقدم الكلام عن هذا.

كما ذكرت في المقدمة عنوانات المباحث، وعنوانات الملحقات.

وكذلك ذكرت الطريقة التي سلكتها في بحث هذا الموضوع.

أما عنوانات المباحث فهي:

المبحث الأول: حقيقة البحث، وأركانه، وأنواعه.

المبحث الثاني: أهمية البحث وغايته، ومكانته عند المسلمين.

المبحث الثالث: الفرق بين البحث وبين غيره مما قد يشتبه به.

المبحث الرابع: موضوع البحث، وعنوانه.

المبحث الخامس: خطة البحث، وتغيير الموضوع.

المبحث السادس: مصادر البحث.

المبحث السابع: صفات الباحث.

المبحث الثامن: الإشراف على البحث.

المبحث التاسع: مادة البحث.

المبحث العاشر: مناهج البحث.

المبحث الحادي عشر: صياغة البحث وكتابته.

المبحث الثاني عشر: حواشي البحث.

المبحث الثالث عشر: رموز البحث.

المبحث الرابع عشر: مسودة البحث.

المبحث الخامس عشر: الاقتباس في البحث.

المبحث السادس عشر: مقدمة البحث وخاتمته.

المبحث السابع عشر: ملحقات البحث ووثائقه.

المبحث الثامن عشر: مراجعة البحث وتصحيحه.

المبحث التاسع عشر: فهارس البحث.

المبحث العشرون: حجم البحث.

المبحث الحادي والعشرون: ترتيب البحث وهيئته.

المبحث الثاني والعشرون: طباعة البحث، وخطوطه، وترقيمه، وتجليده.

المبحث الثالث والعشرون: مناقشة البحث، ونتيجة المناقشة، والألقاب العلمية.

وأما عنوانات الملحقات، فهي:

الملحق الأول: علامات الترقيم.

الملحق الثاني: المراحل التي يمر بها تسجيل رسالة الماجستير والدكتوراه حتى مناقشتهما.

الملحق الثالث: تحقيق النصوص (مختصر من كتاب تحقيق النصوص ونشرها، للأستاذ عبد السلام محمد هارون).

وقد خرج هذا الكتاب سائراً على هذه الخطة التي رسمتها له.

وأما الطريقة التي سلكتها في بحث الموضوع على الخطة التي رسمتها سابقاً، فهي ما يأتي:

١- جمعت المادة العلمية من تجاربي وخبراتي في البحوث، ومن المصادر العلمية المثبتة في حواشي الكتاب وفي فهرس المصادر.

٢- رتبت مباحث الكتاب مستلهماً المراحل التي يمرّ بها البحث ابتداء بأهميته، وغايته، إلى مناقشته، وإعلان النتيجة إن كان مقدماً لدرجة علمية.

٣- قمت ببيان المعنى اللغوي لما ورد من ألفاظ وعبارات يراد بيان معناها الاصطلاحي.

٤- ذكرت نماذج من التطبيقات تتضح بها الأفكار المطروحة، وعمدت أن أجعل كثيراً من هذه التطبيقات من مادة علوم الشريعة.

٥- ذكرت في بعض المواطن اقتباسات قيلت في الفكرة التي أكتب فيها، مع تحليل الاقتباس حيث احتاج الأمر إلى ذلك، وإذا تبين لي ثغرة يمكن مناقشة الاقتباس من خلالها قمت بذلك.

٦- إذا اختلفت الآراء في مسألة أبيِّن وجهة كل رأي، ثم أختار ما يظهر لي رجحانه مع بيان ما يرد من مناقشة على وجهات الآراء الأخرى، وقد أرى ضعف الآراء كلها فأناقش وجهاتها كلها، وأذكر رأياً لي مدعوماً بالأدلة.

٧- سلكت في بحث المسائل طريق من يتحرى الحق فيأخذ به، دون تعصب لرأي معين، أو تحيز لشخص معين.

٨- قمت بعزو ما ورد في الكتاب من آيات قرآنية إلى سورها، كما ذكرت أرقامها في سورها.

٩- قمت بتخريج ما ورد في الكتاب من أحاديث، وذكرت المصادر التي خرجتها منها.

١٠- وثقت ما ورد في الكتاب من نصوص بذكر مصادرها، كما وثقت ما ورد من أفكار الآخرين وآرائهم بذكر مصادرها.

١١- صنعت فهرساً لمصادر الكتاب، كما وضعت ثبتاً بمحتواه.

١٢- في الإحالة إلى المصادر في الحواشي، وكذلك في فهرسة المصادر اتبعتُ طريقة ذكر المصدر بحسب الشهرة للمؤلف.

هذه هي الطريقة التي سلكتها في بحث هذا الموضوع على الخطة التي رسمتها سابقاً.

وإني لأرجو أن أكون قد وفقت في الاختيار والاجتهاد والتنظيم والعرض.

كما أرجو أن يكون هذا الكتاب محققاً لما أصبو إليه من مقاصد للكتابة في هذا الموضوع.

وإني على يقين بأن عمل البشر يعتريه النقص في ذاته، وظهور الرغبة في التقديم والتأخير والتعديل والزيادة والحذف منه، وهو دليل نقص البشر، لكن حسبي أنِّي لم أدَّخر جهداً ولم أبخل بوقت؛ ليظهر على أحسن هيئة تدخل تحت قدرتي، راجياً الصدق في النية والإخلاص في العمل لله سبحانه.

كما أرجو أن ينفع الله به، وألا يحرمني أجر الاجتهاد في القول والإخلاص في العمل.

وكتبه

أ.د. عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة

المبحث الأول

حقيقة البحث، وأركانه، وأنواعه

تعريف البحث العلمي:

البحث في اللغة: الطلب والتفتيش والتتبع والتحري، قال الله تعالى: ﴿فبعث الله غراباً يبحث في الأرض﴾[1] أي يطلب ويتتبع ما يريد، قال ابن فارس[2]: «الباء والحاء والثاء، أصل واحد يدل على إثارة الشيء».

وأما العلم في اللغة فهو مصدر «علم» بمعنى «عرف»[3].

وأما في الاصطلاح، فقد اختار الآمدي أنه «عبارة عن صفة يحصل بها لنفس المتصف بها التمييز بين حقائق المعاني الكلية حصولاً لا يتطرق إليه احتمال نقيضه»[4].

واختار ابن حزم والراغب الأصفهاني أنه «تيقن الشيء على ما هو عليه» أو «إدراك الشيء بحقيقته»[5].

والبحث العلمي اصطلاحاً: هو دراسة مبنية على تقص وتتبع لموضوع معين وفق منهج خاص لتحقيق هدف معين: من إضافة جديد، أو جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو غير ذلك من أهداف البحث العلمي.

والرسالة لا تختلف في تعريفها الاصطلاحي عن البحث.

وبعض الباحثين يقول: إنها عبارة عن تقرير واف يقدمه الباحث عن موضوع تعهَّد به، ذاكراً فيه جميع المراحل التي مرّتً بها الدراسة لهذا

(١) سورة المائدة، الآية ١٣١.

(٢) مقاييس اللغة، ١/ ٢٠٤، مادة (بحث).

(٣) الفيروز أبادي: القاموس المحيط ٤/ ١٥٣، مادة (علمه).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١١.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٣٤، عبد السلام اللقاني: شرح جوهرة التوحيد، ص٢٣.

الموضوع، معتمداً في ذلك على الأدلة والبراهين.

والمناظرة: على وزن مفاعلة، كالمكافأة، وهي تدل على المشاركة بين اثنين فأكثر.

وأصلها في اللغة من النظر، والنظر يرجع إلى معنى واحد، وهو تأمّل الشيء ومعاينته[1].

وأما في الاصطلاح، فالمناظرة: تردّد الكلام بين شخصين فأكثر يريد كل واحد صحة قوله وإبطال قول خصمه مع رغبة كل واحد في إصابة الحق وإظهاره.

وبهذا يتضح أن البحث أو الرسالة يختلفان عن المناظرة:

فالبحث أو الرسالة يدخل فيهما الباحث دون أن يكون له رأي معين يريد نصرته، بَلْ إنما يريد نصرة ما تضافرت الأدلة على نصرته بعد البحث.

أما المناظر، فيدخل في المناظرة وفي ذهنه رأي معين يريد نصرته والدفاع عنه.

والباحث يورد جميع الأدلة لجميع الآراء الموجودة في المسألة.

أما المناظر فإنما يذكر أدلة الرأي الذي يريد نصرته.

والباحث يتصدى لمناقشة أي دليل يمكن أن ترد عليه مناقشة، دون فرقٍ لكونه دليلاً لأي رأي من الآراء.

أما المناظر فإنما يناقش أدلة آراء مناظره، دون أن يناقش أدلة الرأي الذي يريد نصرته.

---

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة، ٥/ ٤٤٤، مادة (نظر).

والبحث يكون من عمل واحد، وقد يكون من عمل اثنين فأكثر لكن على سبيل التوافق في الرأي.

أما المناظرة فلا تكون إلا بين اثنين فأكثر، على سبيل المخالفة والمنازعة.

وسيأتي ذكر هذه الفروق في مكانها في المبحث الثالث.

تعريفات أخرى للبحث:

ومع اقتناعنا بأن ما قدمناه من تعريف للبحث، هو أسلم ما قد يُعرَّفُ به؛ لكونه جامعاً لحقيقة البحث، مانعاً من دخول غيرها فيه، صالحاً لأي موضوع في أي ميدان من ميادين المعرفة.

مع ذلك فإننا نورد تعريفات أخرى للبحث، ذكرها بعض الكاتبين في هذا الموضوع.

ومن ذلك قول بعضهم: «البحث هو العمل الذي يتم إنجازه لحلّ أو محاولة حل مشكلة قائمة ذات حقيقة مادية».

وقول بعضهم: البحث «هو الفحص والتقصي المنظم لمادة أي موضوع من أجل إضافة المعلومات الناتجة إلى المعرفة الإنسانية أو المعرفة الشخصية».

وهذا التعريف لا يبعد عن التعريف الذي اخترناه.

ويرى بعض المربين أن البحث عملية تقصِّي الحقائق ومعاينتها وتطبيقاتها بالنسبة لمشكلة معينة.

وعرف بعضهم البحث الأدبي بأنه «محاولة لاكتشاف المعرفة، والتنقيب عنها، وتنميتها وفهمها وتحقيقها بتقصٍّ دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضاً مكتملاً بذكاء وإدراك»[1].

---

(١) ينظر محمد عجاج: لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص ٩٩-١٠٠.

ومرجع اختلاف هؤلاء العلماء في تعريف البحث العلمي، هو اختلاف ميادينه التي نظر كل واحد منهم إلى واحد منها أو أكثر فعرَّفه على ضوء هذه النظرة، دون أن يترك النظرة الجزئية، فيعرّفه تعريفاً ينطبق على كل ميدان من ميادين البحث كما عملنا.

بل إن بعضهم ذهب يخصِّص للبحث الديني تعريفاً، وللبحث الإسلامي تعريفاً.

فقال: «البحث الديني: هو كل موضوع يحاول بيان الأحكام التي تتصل بجانب من جواب الحياة بياناً واضحاً، أو يسعى إلى حلّ مشكلة في ضوء الدين، من خلال دراسة عميقة مبنية على فهم سديد وإدراك صحيح ومنهج سليم».

وقال: «البحث الإسلامي: هو كل دراسة موضوعية تبيِّن الأحكام التي تتصل بجانب من جوانب الحياة بياناً واضحاً، أو تعالج مشكلة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. من خلال قيم الإسلام وأحكامه، تستند إلى فهم سديد، وفحص عميق، وإدراك صحيح، ومنهج سليم»[1].

وهذا المنهج يقال فيه ما قلناه سابقاً في التعريفات السابقة.

أركان البحث العلمي:

للبحث العلمي ثلاثة أركان لا يقوم إلا عليها، وكل واحد منها يمثل أمراً مهماً في ظهوره بالمظهر الذي ينبغي أن يكون عليه.

وهذه الأركان هي: الموضوع، والمنهج، والشكل.

---

(١) محمد عجاج: المصدر نفسه، ص ١٠١.

أما الموضوع، فهو المقصود بالبحث ومحور الدراسة.

وكلما كان الموضوع جديداً أو فيه جوانب جديدة وكان يسهم في معالجة موضوعات علمية أو اجتماعية مهمة كان إقبال الدارسين عليه كثيراً وكان لأنظار العلماء جاذباً.

ومن عوامل نجاح الموضوع أن يجمع له الباحث مادة علمية وافية تشمل جميع جوانبه وتعالج جميع دقائقه، ينتقي منها ما يراه جديراً بالانتقاء جدَّة وعمقاً، ثم يعمل فكره فيها فهماً ونقداً ونهذيباً وإضافة، فيخرج من ذلك بفكر جديد، ومعنى محكم، ودراسة متأنية، يحس القارئ أن من وراء ذلك جهداً في الجمع والانتقاء والتفكير، وأن من وراء ذلك رغبة صادقة في البحث، وقدرة على الولوج في ميدانه بنجاح.

وأما المنهج، فيتمثّل في ترتيب المعلومات ترتيباً محكماً، وفي التزام الموضوعية التامة، وفي استعمال المعلومات استعمالاً صحيحاً في أسلوب علميٍّ سليم، وفي طريقة العرض وتأييد القضايا المعروضة بالأدلة المقنعة وتوضيحها بالأمثلة دون إجحاف لبعضها أو تحيز لبعضها الآخر، وفي المناقشة الهادئة التي يحسُّ القارئ منها أن مقصود الباحث هو تصيُّد الحق من أيِّ مذهب ومن أي عالمٍ، دون تعصب لهذا أو لذاك.

وأما الشكل، فهو الطريقة التنظيمية للبحث، التي تواضع العرف العلمي العام على السير عليها ابتداء بتنظيم المعلومات على صفحة العنوان وغير ذلك، من طريقة استعمال الهامش وتوثيق المعلومات وكتابة التعليقات وتدوين فهرس المصادر وغيره من الفهارس الأخرى، وكذلك علامات الترقيم، والعنوانات الجانبية.

«والشكل والمنهج في الوقت الحاضر أصبحا مقياس جودة البحث العلمي . . . . [إذ] غالباً ما يكون تنظيم معلومات الرسالة لافتًا للانتباه . وإن المرء ليعجب أن يحتلَّ هذا الجانب الدرجة الأولى من هذا التدريب العلمي أكثر من هضم الموضوع وجوانب الجدة فيه ، فمن خلال طريقة استعمال المعلومات في موضعها الصحيح ، تتجلى قدرة الكاتب وملكته العلمية ، فالالتزام بعمل علمي يفرض اتباع الطرق المتبعة والمعترف بها علمياً ، وتعلّمها والتعرف عليها مسبقاً يجعل اتباعها أمراً سهلاً ، وعلى العكس من ذلك لو لم توجد سابق معرفة بها أو كان تعلّمها خاطئاً»[1] .

أنواع البحث العلمي:

يتنوّع البحث العلمي أنواعاً مختلفة باعتبارات مختلفة . ومن ذلك ما يأتي :

الاعتبار الأول: نطاق البحث من حيث العموم والخصوص:

يتنوع البحث بهذا الاعتبار إلى نوعين :

النوع الأول : أن يكون موضوع البحث عاماً ، بمعنى أن يكون المقصود من الدراسة الوصول إلى معرفة عامة ، ليست قاصرة على مكان أو زمان أو مجتمع بعينه .

النوع الثاني : أن يكون موضوع البحث خاصًا ، بمعنى أن يكون المقصود من الدراسة الوصول إلى معرفة خاصة بمكان أو زمان أو مجتمع بعينه . وتكون نتائج البحث قاصرة على ما أجريت الدراسة فيه ، ولا تعمّ غيرها .

---

(١) اقتبسه عبد الوهاب أبو سليمان : كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية ، ص ١٤٧ .

الاعتبار الثاني: غرض البحث:

يتنوع البحث بهذا الاعتبار إلى نوعين:

النوع الأول: البحث العلمي النظري: وهو البحث الذي يقصد به الوصول إلى الحقيقة العامة ومعرفتها، دون أن يكون هناك هدف من وراء ذلك إلى التطبيق العملي لها.

«والبحث العلمي النظري، هو البحث العلمي بمفهومه العالمي المتفق عليه، وهو إضافة كل ما هو جديد إلى التراث الإنساني»[1].

والبحث العلمي النظري يتناول الموضوعات في العلوم الإنسانية: كالعلوم الدينية، واللغوية، والأدبية، والاجتماعية، والفلسفية، وغيرها مما يحقق البحث فيه فوائد نظرية واضحة.

النوع الثاني: البحث العلمي التطبيقي: وهو البحث الذي يقصد به الوصول إلى الحقيقة والمعرفة لها مع الوصول إلى التطبيق العملي لها في المجتمع الذي أجري فيه هذا البحث.

ولهذا فإن هذا النوع من البحوث يركِّز على المشكلات في المجتمع التي يحقق حلّها تقدماً علمياً وعمليًا واقتصاديًا وعسكريًا لهذا المجتمع، كما يركِّز على الابتكار في هذا المجال.

ومع ذلك فإن البحث ـ وإن تنوَّع إلى هذين النوعين: النظري والتطبيقي، فإننا نقول بعدم الفصل التام بينهما، بل إن كل واحد منهما لابدّ أن يصحبه

---

(١) عصام الدين جلال: نشرة الخريجين، المعهد القومي للإدارة العليا، رقم ١٩، يناير سنة ١٩٦٩م، ص٤. اقتبسه غازي عناية: مناهج البحث العلمي، ص ١٥٩.

الآخر في إحدى مراحله.

فالبحث العلمي النظري في كثير من موضوعاته يعتمد في تقرير حقائقه واستنباط نتائجه على الوسائل التي لا يتم معرفتها إلا من خلال الميدان، ولا خير في بحث لا يكون المقصود منه التطبيق العملي.

ولهذا فإن البحوث الشرعية واللغوية ونحوها يقصد من ورائها التطبيق العملي للنتائج التي انتهت إليها.

وكذلك البحث العلمي التطبيقي، فإنه لا يحقق فوائده المطلوبة ما لم يستند إلى البحث العلمي النظري.

الاعتبار الثالث: الباعث إلى إعداد البحث:

يتنوع البحث بهذا الاعتبار إلى أنواع:

النوع الأول: أن يكون الباعث إلى إعداده الرغبة الشخصية عند الباحث ليحقق هدفاً من الأهداف التي يتصدى الباحث لأجل تحقيق شيء منها، كإضافة جديد، أو توضيح غامض، أو ترتيب مختلط، إلى غير ذلك مما هو المقصود من البحث العلمي.

النوع الثاني: أن يكون الباعث إلى إعداده طلب مؤسسة علمية له كجامعة أو مركز علمي أو مجلة متخصصة، أو طلب بعض الجهات له لإلقائه في ندوة علمية أو مؤتمر علمي.

النوع الثالث: أن يكون الباعث إلى إعداده تدريب من يقوم بهذا البحث على إعداد البحوث تمهيداً لتكليفه ببحوث أوسع وأعمق.

وهذا البحث هو ما يكلف به الطالب في أثناء دراسته في الجامعة، ويسمى بالبحث الصفي، ويقصد منه تدريب الطالب على كيفية إعداد البحوث تمهيداً لإعداد بحوث الماجستير والدكتوراه.

وحيث إن هذا النوع من البحوث يقصد به تدريب الطالب، فإن الجامعة تضع في خطتها الدراسية مقرر مناهج البحث الذي يبين طرق منهج البحث للطالب، وتطلب من الطالب في هذا البحث تطبيق المنهج على هذا البحث الذي كلفته به.

النوع الرابع: أن يكون الباعث إلى إعداده الحصول على درجة علمية، هي درجة «الماجستير».

وهذا البحث يأتي بعد البحوث الصفية التي تلقاها الطالب أثناء دراسته في الجامعة، وبعد حصوله على درجة «البكالوريوس» وبعد دراسته التمهيدية وبحوثه في مرحلة الدراسات العليا للماجسيتر.

ويعتبر بحث «الماجستير» من البحوث التخصصية، فهو إلى جانب أنه يقصد منه الحصول على درجة علمية، فإنه يقصد منه إضافة الجديد من العلوم، كما يقصد منه تمكين الباحث من الحصول على تجارب أوسع نطاقاً وأكثر دقة في الإعداد والتحليل والاستنتاج، وذلك لتأهيله للبحث والتأليف، ولبحث ما هو أعلى درجة، وهي درجة الدكتوراه.

النوع الخامس: أن يكون الباعث إلى إعداده الحصول على درجة علمية، أعلى من درجة «الماجستير»، وهي درجة «الدكتوراه».

وبحث «الدكتوراه» يعتبر أعلى بحث تخصصي، كما يعتبر قمة البحوث العلمية، فإنه إلى جانب أنه يقصد منه الحصول على أعلى درجة علمية، فإنه

يقصد منه إضافة الجديد من العلوم، باستيعاب تام، ورؤية عميقة، وتحليل دقيق، واستنتاج واضح. ولهذا فإنه يفصح عن تكوين الشخصية العلمية للباحث، كما يُستند إلى هذا البحث مرجعاً علمياً في ميدانه[1].

النوع السادس: أن يكون الباعث إلى إعداده الترقِّي به من مرتبة علمية إلى مرتبة علمية أعلى منها، كالبحوث التي يعدها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات لهذا الغرض.

الأسس التي يقوم عليها البحث العلمي:

يقوم البحث العلمي على أسس هي:

١- تحقيق نتيجة من وراء هذا البحث، تثري العلم، وتكشف حقائقه، وتفيد المجتمع، ولذلك قيل: «إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها، وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء متفرق يجمعه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه فيصلحه»[2].

٢- الإقبال من الباحث على بحثه متحلياً بالروح العلمية النزيهة، محايداً، مستعداً لقبول الحق واعتقاده.

٣- الشك في الموضوع حتى تثبت صحته.

---

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٥٩-١٦٣.

(٢) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٣٥.

٤- التجربة التي تبدأ بالملاحظة، ثم بالاستقراء، ثم بالموازنة والترتيب، ثم الاستنباط القائم على المقدمات للوصول إلى نتيجة[١].

(١) محمد عبد المنعم خفاجي: البحوث الأدبية: مناهجها ومصادرها، ص ٤٩.

المبحث الثاني

أهميــة البحث، وغايــته، ومكانــته عند المســلمين

أهمية البحث:

البحث العلمي هو عنوان تقدم الأمة ورقيِّها، ودليل نبوغها واعتمادها على نفسها بعد الله، إذ بالبحث تنمو الصناعة، وتتطور الزراعة، وتكثر المخترعات، وتمتلئ الأسواق بالمواد الغذائية، وتتوافر المهارات الطبية وغيرها مما يساعد على رقيّ المجتمع وتقدمه وغناه.

وبالبحث تنضج كثير من الأفكار ويكثر العلماء، ويوجد المجتهدون في كل ميدان من ميادين العلوم الإنسانية. وليس من شك في أن الباحث حينما يخوض غمار البحث العلمي إنما يخوض فيما خلفه العلماء والأدباء من جهود كثيرة نتيجة بحثهم الدائب ودراستهم المستمرة، ويضيف إلى ذلك ما جدَّ من مكتشفات أو ملاحظات، ليُنتج من هذا كله جديداً يضيفه إلى العلم أو ابتكاراً ينعم به مجتمعه ويتقدم به.

ومن هنا يتبين أن أهمية البحث العلمي تتلخص في كشف ثمرة جهود العلماء والأدباء السابقين؛ لأخذ نتائجها وإضافة الجديد عليها، كما تتناول المنجزات التي يحققها البحث في ميدان العلوم التطبيقية.

الغاية من البحث:

مهما اختلفت ميادين البحث فإن الغاية منه لا تخرج عن واحد من الأمور الآتية: «اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطوّل، أو ترتيب مختلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ»[(١)].

(١) محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص ٣٨.

وقد يتفرَّع عن هذه الغايات غايات أخرى، ولكن يمكن ردها إلى واحدة من الغايات المذكورة، وكلها يقصد بها تحقيق ما ذكرناه في أهمية البحث[1].

بل إن الابتكار والتجديد الذي يؤكده أصحاب مناهج البحث، يمكن أن يتمّ من خلال إحدى الغايات السابقة، فكما أنه يتم باختراع معدوم لم يسبق إليه، كذلك يتم بجمع متفرق، أو تكميل ناقص. . . إلخ، بل قد يتم بعرضه بأسلوب جذّاب واضح.

مكانة البحث عند المسلمين:

إن مكانة البحث عند المسلمين تتجلى من خلال بيان أصالته عندهم، واهتمامهم به.

فأما أصالة البحث عند المسلمين، فتتجلى من حيث إنّ الإسلام جاء مرتكزاً على العلم وعلى العقل النير المطالب بالبحث عن الحق واتباعه، ولا شك أن هذه قواعد أساسية لا يمكن أن يبنى عليها إلا معارف مرتكزة على البحث العميق البعيد عن الأهواء والأغراض الشخصية، وتلك من أهم سمات البحث العلمي.

ولقد بدأ الإسلام بأولى وسائل البحث العلمي وهي القراءة ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق﴾[2].

كما حث على حب المعرفة والاستطلاع والبحث في أولى المعارف، باستخدام الفطرة الإنسانية لمعرفة الخالق ووجوب صرف العبادة له وحده.

---

(١) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ٩٩.

(٢) سورة العلق، الآية ١.

كما أن الإسلام وضع المصادر التي يجب أن تستجلى منها حقائق الأمور والمعارف، ووضع المسالك التي ينبغي سلوكها لأخذ الحقائق من هذه المصادر، فأرسى المبادئ، والقواعد العامة، والأسانيد لهذا الغرض.

وقد وضع العلماء المسلمون الأسلوب المنهجي في البحث والتأمل والاستدلال والاستقراء بالنسبة لجميع المعارف، وبالنسبة لجميع العلوم النظرية والتطبيقية.

كما وضعوا قواعد الموضوعية والشكلية في البحث والكتابة والاستقصاء والتحرى للعلوم الإنسانية بعيداً عن مغريات الوجدان العاطفي، وعن الأهواء الشخصية في البحث والتقصي.

وخير شاهد لذلك ما نجده من هذه القواعد والضوابط التي وضعها العلماء المسلمون عند التصدي لبحث العلوم العربية، أو التفسير، أو الحديث، أو التاريخ، أو الجغرافية.

بل إننا نجد القرآن الكريم والسنة النبوية قد أرسيا ذلك من قبل، فحثَّا على الموضوعية والالتزام بالصدق، والتحري والتقصي، واستخدام التفكير.

وبهذا يتبين أن المسلمين قد ارتقوا بالبحث العلمي، بالالتزام «بمنهج علمي ثابت معين، ينبني على قواعد عامة متعارف عليها، لها ارتباطها بالبحث الدائب الأصيل عن حقائق المعرفة، بالنسبة لجميع العلوم النظرية والتطبيقية على حد سواء»[1].

(١)غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٦.

أما اهتمام المسلمين بالبحث العلمي، فيتضح من خلال ممارستهم له في الواقع، كما يشهد لذلك نتاجهم الفكري الهائل الذي وصل إلينا.

والمتتبع لكثير من هذا النتاج يجد قواعد البحث العلمي مطبقة عليه، فالموضوعية، والالتزام بالصدق، والتحري والتقصي، واستخدام الفكر، والحياد وطلب الحق حيث كان، وترتيب الأفكار وصياغتها بأسلوب واضح، ومناقشة الأفكار، والخروج من كل ذلك بالنتائج التي قاد إليها البحث، كل ذلك موجود في هذا النتاج.

وخير مثال لذلك بعض الموسوعات العلمية: في الأصول، كالإحكام للآمدي. وفي الفقه، كالمغني لابن قدامة. وفي التفسير، كجامع البيان للطبري. وفي شرح الحديث، كفتح الباري لابن حجر.

وقد أشار بعض العلماء إلى اتباع المسلمين لقواعد البحث، كابن الأثير في كتابه: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، وأبي عبد الله ابن جماعة في كتابه: تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم.

وكذلك أشار إليه كثير من الباحثين المحدثين، كالدكتور علي سامي النشار في كتابه: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، وكذلك الأستاذ «فرانتز روزنتال» في كتابه: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي.

ومما تقدم يتبين لنا مكانة البحث عند المسلمين.

المبحث الثالث

الفرق بين البحث وبين غيره مما قد يشتبه به

ذكرنا في المبحث الأول اصطلاحات العلماء في تعريف البحث، وبيّنّا مرجع اختلافهم في تعريفه، ثم اخترنا من هذه الاصطلاحات ما رأيناه أهلاً للاختيار، وهو أنّ البحث «دراسة مبنيّة على تقصٍّ وتتبُّعٍ لموضوع معيَّن وفق منهج خاص، لتحقيق هدف معيَّن، من إضافة جديد، أو جمع متفرق، أو ترتيب مختلط، أو غير ذلك من أهداف البحث العلمي».

وإذا كان مما يزيد الموضوع وضوحاً هو إبراز الفرق بينه وبين غيره مما قد يشتبه به، فإننا نرى في هذا المبحث أن يكون عملنا هو القيام بذلك.

الفرق بين البحث والمناظرة:

المناظرة: تردّد الكلام بين شخصين فأكثر، يريد كل واحد صحة قوله وإبطال قول خصمه، مع رغبة كل واحد في إصابة الحق وإظهاره[1].

وبهذا فالبحث والمناظرة يفترقان فيما يأتي:

١ - البحث يدخل فيه الباحث دون أن يكون له رأي معيَّن يريد نصرته، بل إنّما يريد نصرة ما تضافرت الأدلة على نصرته بعد البحث.

أما المناظرة فإن المناظر يدخل فيها وفي ذهنه رأي معيَّن يريد نصرته والدفاع عنه.

٢ - البحث يورد فيه الباحث جميع الأدلة لجميع الآراء الموجودة في المسألة.

أما المناظرة فإن المناظر إنما يذكر أدلة الرأي الذي يريد نصرته.

(١) ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد: رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، ص٦.

٣- البحث يتصدى فيه الباحث لمناقشة أيّ دليل يمكن أن ترد عليه مناقشة، دون فرق بين كونه دليلاً لأي رأي من الآراء.

أما المناظرة فإن المناظر إنما يناقش أدلة آراء مناظره، دون أن يناقش أدلة الرأي الذي يريد نصرته.

٤- البحث يكون من عمل واحد، وقد يكون من عمل اثنين فأكثر، لكن على سبيل التوافق في الرأي.

أما المناظرة فلا تكون إلا بين اثنين فأكثر، على سبيل المخالفة والمنازعة.

الفرق بين البحث والمقالة:

المقالة: دراسة عامة لموضوع، تتجه اتجاها فكرياً إبداعياً أكثر من اتجاهها الاتجاه العلمي، وتعرض معلومات سابقة، دون أن تضيف شيئاً إلى المعرفة الإنسانية، وتتسم بالسمة الشخصية لكاتبها، من حيث إنها تنطبع بتدوين الملاحظات من الكاتب ووضع الاستفسارات والتحليلات الشخصية بأسلوب يثير رغبة القارئ ويشوقه إلى معرفة رأي الكاتب واستنتاجاته المبنية في الغالب على ملاحظات مطلقة غير محدودة «فالمقالة تتسم بالسمة الشخصية في التعبير، وتؤصِّل شخصية الكاتب في آرائه وملاحظاته وتدويناته، دون أن تأتي بجديد»[1].

والمقالة لا تخضع لما يخضع له البحث العلمي، من حيث الخطة التي تنبني على مقدمة، وأبواب أو فصول، وخاتمة، وفهارس. ومن حيث المنهج في

(١) غازي عناية: المصدر السابق، ص١٦٥.

الإحاطة بمصادر الموضوع واستيعاب المادة العلمية واستقرائها، والتخريج للنصوص المنقولة، والإشارة بدقة إلى المصادر. ومن حيث الموضوعية التي تنتفي بها السمة الشخصية في توضيح الحقيقة العلمية.

وبهذا نستطيع أن نفرق بين البحث والمقالة بما يأتي:

١- البحث دراسة خاصة مبنية على استقراء وتتبّع، مع إحاطة بمصادر الموضوع إحاطة تامة.

والمقالة ليست كذلك.

٢- البحث يتّجه اتّجاهاً علمياً بحتاً.

أما المقالة فإن اتجاهها في الغالب فكريٌّ إبداعيٌّ.

٣- البحث أساسه إضافة الجديد إلى المعرفة الإنسانية الموضوعية التي تنتفي بها السمة الشخصية في توضيح الحقيقة العلمية.

أما المقالة فهي مجرد عرض معلومات سابقة دون أن تضيف شيئاً إلى المعرفة الإنسانية، وتتّسم بالسمة الشخصية لكاتبها في الملاحظة والتعبير والرأي.

٤- البحث يخضع لمنهج علمي في التخطيط وجمع المادة العلمية وكتابتها وما يتصل بذلك: من دقة في التحليل والتوثيق، وموضوعية في البحث، وحياد في الرأي والاستنتاج.

والمقالة لا تخضع لهذا المنهج الذي يخضع له البحث العلمي.

الفرق بين البحث والكتاب:

الكتاب دراسة لموضوع أو موضوعات وفق منهج لا يُلزم المؤلف بتأصيل المشكلة وتعميق البحث فيها وتحمُّل مسؤولية ما انتُهي إليه فيها من آراء.

والبحث والكتاب يتفقان في التخطيط العام، حيث يبنى كلٌّ منهما على مقدمة وأبواب وفصول ومباحث وخاتمة وفهارس.

كما يتفقان في توثيق المعلومات والنصوص وتخريج الأحاديث وغيرها من النقول.

كما يتفقان في الشكل العام، كالخطوط ومسافاتها، والحواشي وما يكتب فيها، وعلامات الترقيم، إلى غير ذلك. ويتفقان أيضاً فيما يحتويان عليه من وسائل مساعدة على الإيضاح، كالاستبانات، والوثائق، والرسوم البيانية.

ويفترقان فيما يأتي:

١- البحث دراسة لموضوع واحد.

أما الكتاب، فقد يكون دراسة لموضوع واحد، وقد يكون دراسة لموضوعات تجع بينها علاقة.

٢- البحث يلتزم فيه الباحث بتأصيل المشكلة وتعميق البحث فيها.

والكتاب لا يلتزم مؤلفه بذلك.

٣- البحث ذو قواعد منهجية يلتزم بها الباحث في بحثه للموضوع؛ من حيث إعداد المصادر وجمع المادة وتحليلها والتعبير عنها، والنتائج التي يصل إليها؛ إذ إن الباحث مهمته الكبرى إبراز النتائج ومحاولة إيضاحها للقارئ وإقناعه بها.

أما الكتاب، فإنَّ مؤلفه ليس واجباً عليه التزام منهج معين[1]؛ لأن مهمتَه ليست كمهمة الباحث فيما تقدم.

٤- البحث يعتمد في الأسلوب الذي يخرج به على الأسلوب العلمي المؤيد بسرد الأدلة والأمثلة والتجارب، مدعومة بالبيانات والأرقام الإحصائية والجداول والصور وغيرها مما يدعم آراءه.

أما الكتاب فلا يحتاج من هذا إلا بالقدر اللازم لتوضيح الأفكار والمعلومات الواردة فيه.

٥- البحث يعتمد في أسلوبه على الألفاظ الدالة على المعنى المراد المحدِّدة له عن الالتباس بغيره، ولهذا فإنه يستبعد في ألفاظه المحسنات اللفظية، مما يدخل في علم البديع، كالجناس، والطباق، والتورية، ويستبعد في ألفاظه التعبيرات الجذّابة، والمثيرة، كما يستبعد ما يدور في هذا المعنى من التعبيرات البيانية.

أما الكتاب، فإن مؤلفه في فسحة في التعبير عن مراده بما هو أوسع دلالة من الألفاظ التي يلتزم بها الباحث، وهو في سعة بأن يحلّي أسلوبه بالمحسنات. اللفظية، والتعبيرات الجذابة والمثيرة.

٦- البحث يعتمد في أسلوبه على الاعتدال في التعبير بين الإسهاب والإيجاز.

فهو يستبعد الإسهاب، بحيث لا يكرر الألفاظ، ولا يؤدي المعنى الواحد بأساليب متعددة، ولا يدخل في شرح لأمور معروفة للقارئ.

ويستبعد الإيجاز الذي يخرج به عن هدفه من توضيح المشكلة وحلّها.

---

(١) خفاجي: المصدر السابق، ص ٢٥.

أما الكتاب فيراعى في أسلوبه مقتضى الحال، فقد يقتضي الحال أن يعتمد في أسلوبه على الاختصار. وقد يقتضي الحال أن يعتمد في أسلوبه على الإسهاب، فيوضح المعنى الواحد بأساليب متعددة، ويشرح ويفصِّل، ويثبت أموراً قد تكون معروفة للقارئ.

وقد يقتضي الحال الاعتدال في التعبير بين الإسهاب والإيجاز.

والمؤلف القدير هو من يعرف مقتضى الحال فيعطي كل حال ما يناسبها.

٧- البحث يُشترط فيه الوقوف أمام الموضوع موقف القاضي النزيه المحايد الذي يريد الوصول بالبحث إلى رأي عادل منصف، مع حرية الباحث في إبداء رأيه في الموضوع وحريته في النقد.

أما الكتاب فلا يشترط فيه ذلك[١].

٨- البحث تتأصل فيه مسؤولية الباحث العلمية؛ لأن ما فيه من نتائج هي خلاصة لدراسته واجتهاداته، ومهمته الأساسية إبراز هذه النتائج، ومحاولة إيضاحها للقارئ وإقناعه بها.

ولذا فإن عليه الالتزام بالقواعد المنهجية في البحث، من حيث الاستيعاب والتحليل والتدليل والاستنتاج والتوثيق، واستخدام الأسلوب المعبر عن المعنى المراد بأوجز لفظ وأقواه دلالة على المراد، ومراعاة التتابع المنطقي في بحث القضايا.

أما الكتاب فمسؤولية المؤلف فيه ليست كذلك؛ إذ إنه لا يدافع عن قضية

---

(١) خفاجي: المصدر السابق، ص ٢٥.

ولا يتبنى فكراً مبتكراً، وإنما هو يعرض في الغالب معلومات، ويذكِّر بحقائق، بل قد يعرض بدهيات من العلم قد تكون معروفة للجميع.

ولهذا فإنه لا يلزمه ما يلزم الباحث من التزام بالقواعد المنهجية في البحث، والتعبير، والتتابع المنطقي في بحث القضايا.

٩- البحث حينما يكون رسالة علمية فللمشرف عليها نصيب من الجهد، حيث شارك الطالب أو وجَّهه أو أيَّده في الاختيار والترتيب والبحث والتغيير والتعديل.

أما الكتاب، فمؤلفه يستقل بأعبائه، ويتحمَّل أمانته[١].

١٠- البحث حينما يكون رسالة علمية يكون موجَّهاً في الدرجة الأولى إلى فئة معينة هي لجنة المناقشة. وهذه الفئة تنفرد عن غيرها من الفئات من حيث التحصيل العلمي، والأسلوب، والمنهجية في البحث، ومن حيث الناحية الشكلية التي يراعونها في إخراج البحوث.

وعلى الباحث أن يراعي هذا المستوى لهذه الفئة، فيخرج رسالته وفقاً لهذا المستوى.

أما الكتاب، فهو في الغالب لا يكون موجهاً إلى فئة معينة، بل يكون موجهاً إلى عامة القراء.

ولهذا ليس على المؤلف أن يراعي قواعد منهجية أو أسلوباً يرضى عنه فئة معينة.

(١) خفاجي: المصدر السابق، ص ٢٥.

١١- البحث حينما يكون رسالة علمية يكون من مقاصده الأساسية العرض على لجنة المناقشة للحكم عليه ومنحه ما يستحق.

لهذا فإن الأمر يقتضي من الباحث الاتصال المباشر بالجامعة أو الكلية أو القسم المسجل فيها البحث، وبالمشرف على الرسالة، وبالعلماء المتخصصين في موضوع البحث.

أما الكتاب، فليس المقصود بتأليفه العرض على لجنة تناقشه وتحكم عليه وتمنحه درجة علمية.

لهذا فإن الأمر لا يقتضي من المؤلف الاتصال الذي يقتضيه البحث حين يكون رسالة علمية، اللهم إلا إذا اقتضت الضرورة الاستفادة من عالم أو متخصص في هذا الموضوع.

١٢- البحث حينما يكون رسالة علمية يحتاج إلى إذن في تسجيله وتخطيطه وإعداده وطباعته ومناقشته.

أما الكتاب فإنه لا يحتاج لذلك.

١٣- البحث حينما يكون رسالة علمية، يكون الباحث مقيداً بوقت؛ فهو مقيَّدٌ بوقت في البدء بإعداده، وهو تاريخ موافقة مجلس الكلية على التسجيل في الموضوع وعلى خطته المقترحة.

وهو مقيّدٌ بالوقت الذي ينبغي أن يتم فيه الإعداد، وهذا الوقت تحدده اللائحة التنفيذية للجامعة التي تتبعها الكلية.

وهذا الوقت يكون في الغالب سنتين لرسالة الماجستير، ويجوز عند

الاقتضاء إعطاء مدة سنة إضافية. وفي رسالة الدكتوراه تكون المدة أربع سنوات، ويجوز عند الاقتضاء إعطاء مدة سنة إضافية.

أما الكتاب فليس مؤلفه مقيداً بوقت في إعداده، بل الأمر متروك له يعدّه ويخرجه متى شاء، ما لم يكن مكلّفاً بإعداده من جهة قد حدَّدتْ له ذلك[1].

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٦ - ٢١٩.

المبحث الرابع

موضوع البحث، وعنوانه

١١- البحث حينما يكون رسالة علمية يكون من مقاصده الأساسية العرض على لجنة المناقشة للحكم عليه ومنحه ما يستحق.

لهذا فإن الأمر يقتضي من الباحث الاتصال المباشر بالجامعة أو الكلية أو القسم المسجل فيها البحث، وبالمشرف على الرسالة، وبالعلماء المتخصصين في موضوع البحث.

أما الكتاب، فليس المقصود بتأليفه العرض على لجنة تناقشه وتحكم عليه وتمنحه درجة علمية.

لهذا فإن الأمر لا يقتضي من المؤلف الاتصال الذي يقتضيه البحث حين يكون رسالة علمية، اللهم إلا إذا اقتضت الضرورة الاستفادة من عالم أو متخصص في هذا الموضوع.

١٢- البحث حينما يكون رسالة علمية يحتاج إلى إذن في تسجيله وتخطيطه وإعداده وطباعته ومناقشته.

أما الكتاب فإنه لا يحتاج لذلك.

١٣- البحث حينما يكون رسالة علمية، يكون الباحث مقيداً بوقت؛ فهو مقيَّدٌ بوقت في البدء بإعداده، وهو تاريخ موافقة مجلس الكلية على التسجيل في الموضوع وعلى خطته المقترحة.

وهو مقيّدٌ بالوقت الذي ينبغي أن يتم فيه الإعداد، وهذا الوقت تحدده اللائحة التنفيذية للجامعة التي تتبعها الكلية.

وهذا الوقت يكون في الغالب سنتين لرسالة الماجستير، ويجوز عند

الاقتضاء إعطاء مدة سنة إضافية. وفي رسالة الدكتوراه تكون المدة أربع سنوات، ويجوز عند الاقتضاء إعطاء مدة سنة إضافية.

أما الكتاب فليس مؤلفه مقيداً بوقت في إعداده، بل الأمر متروك له يعدّه ويخرجه متى شاء، ما لم يكن مكلّفاً بإعداده من جهة قد حدَّدتْ له ذلك[1].

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢١٦ - ٢١٩.

المبحث الرابع

موضوع البحث، وعنوانه

تمهيد:

موضوع أي بحث أو علم سواء كان شرعياً أم لغوياً أم أدبياً أم عقليا، هو الشيء الذي يُبْحَثُ في ذلك العلم عن عوارضه الذاتية[1]، أي الأحوال العارضة لذاته، دون العوارض اللاحقة لأمر خارج عن ذاته.

فموضوع علم الطب مثلاً، هو بدن الإنسان؛ لأنه يُبْحَثُ في هذا العلم عن أحوال البدن العارضة لذاته، وهي الأمراض اللاحقة له.

وموضوع علم النحو، الكلمات؛ لأنه يُبْحثُ في هذا العلم عن أحوال الكلمات؛ من حيث الإعراب والبناء.

وموضوع علم الفرائض، التركات؛ لأنه يُبْحثُ في هذا العلم عن التركات من حيث قسمتها.

وموضوع علم أصول الفقه، الأدلة الشرعية، والأحكام الشرعية، والمكلف؛ إذ يُبْحث في هذا العلم عن العوارض الذاتية للأدلة الشرعية، وهي إثباتها للأحكام، وعن العوارض الذاتية للأحكام، وهي ثبوتها بالأدلة، وعن العوارض الذاتية للمكلف، وهي أهليته، حيث تثبت الأحكام لأفعاله[2].

وعلى هذا فلو أردنا أن نكتب في موضوع القياس عند الأصوليين، فإننا نبحث فيه عن عوارضه الذاتية، أي أحواله العارضة لذاته، وهي أركانه، وأقسامه، وحجيته، وما يجري فيه القياس وما لا يجري فيه، إلى آخر أحواله العارضة لذاته.

---

(١) القرافي: نفائس الأصول، تحقيق عياضة السلمي، مطبوع بالاستنسل، ١/ ١٣، ابن النجار الفتوحي: شرح الكوكب المنير، ١/ ٣٣.

(٢) ينظر الخضري: أصول الفقه، ص ١٥.

ولو أردنا أن نكتب في موضوع «شعر شوقي» فإننا نبحث فيه عن عوارضه الذاتية، وهي شاعرية شوقي، وخصائص شعر شوقي، والتجديد في شعر شوقي، إلى آخر الأحوال العارضة لذات شعر شوقي.

وتنحصر خطوات إعداد البحث العلمي الرئيسة فيما يأتي:

١- موضوع البحث، وعنوانه.

٢- خطة البحث وتغيير الموضوع.

٣- مصادر البحث.

٤- مادة البحث

٥- صياغة البحث، وكتابته.

٦- توثيق البحث.

٧- فهارس البحث.

وسنتناول في هذا المبحث الموضوع والعنوان.

أهمية اختيار الموضوع:

اختيار الموضوع، هو الخطوة الأولى في الطريق الطويل لإعداد البحث وإخراجه، والاختيار عامل مهم في نجاح أي عمل يقدم عليه الإنسان، ومن ذلك اختيار موضوع البحث.

ذلك أن الباحث سيعيش مع بحثه مدة طويلة، يسامره ليلاً، ويوفر له ما يحتاج إليه نهاراً، ويحمل همَّه نائماً وجالساً، فهو أشبه ما يكون بالصديق، والصداقة لا تخلع إلا على من يحبه الإنسان ويرتاح إليه وينسجم معه.

ويقصد بالبحث في الدرجة الأولى تفاعل الباحث مع البحث، وقياس قدرته على البحث، وتقديم الجديد من المعرفة، وهذا يستلزم أن يكون للباحث رغبة في الموضوع، وميل إلى البحث فيه، وقدرة على أن يوفيه حقه من البحث الدقيق والعرض المناسب، كما يستلزم أن يعرف الباحث أنه سيتم البحث في الوقت المحدد له حينما تكون مدة البحث محددة.

ولا يمكن أن تتم هذه الأمور إلاّ حينما يختار الباحث موضوع بحثه ويجتهد في حسن الاختيار.

ومن هنا تبرز أهمية اختيار موضوع البحث.

إن الباحث لو لم يعط هذه الخطوة حقها، لأخفق في عمله، وفشل في مسعاه، ولم يصل إلى النتائج التي يتوخاها.

لهذا عليه أن يحسن الاختيار، فلا يختار موضوعاً لا يجد في نفسه ميلاً إليه، أو يخالف عقيدته، ولا يختار موضوعاً معقداً، أو نادر المصادر، أو لا

تستطيع قدرته توفير مصادره، ولا يختار موضوعاً لا يستطيع إنجازه في المدة المحددة له.

وأهمية الاختيار لازمة لكل بحث سواء كان صغيراً أم كبيراً، عامًا أم خاصًا، وتتجلى هذه الأهمية في البحث حينما يكون رسالة «ماجستير» أو «دكتوراه» حيث تعتبر أرقى البحوث العلمية، وحيث تناقش من لدن أساتذة متخصصين في هذا الموضوع أو العلم الذي ينتمي إليه هذا الموضوع على مرأى ومسمع من ملأ من المتخصصين وطلاب العلم، يمنح الباحث عليها درجة علمية عالية(١).

(١) انظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص ٢٠٣، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٧٣.

شروط اختيار موضوع البحث:

تكلم العلماء قديماً وحديثاً فيما ينبغي مراعاته عند اختيار موضوع للكتابة فيه، فقالوا: «لا يؤلف عاقل إلاّ لأحد أمور: اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطوّل، أو ترتيب مختلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ»(١).

وقالوا: على الباحث قبل تسجيل الموضوع والتّقيُّد به أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية:

١ - هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه، وهل هو يشوّق بما فيه الكفاية؟

٢ - هل في طاقتي أن أقوم بهذا العمل؟

٣ - هل من الممكن إعداد البحث خلال المدة المحددة له؟

٤ - هل من الممكن إعداد رسالة عن هذا الموضوع؟

٥ - هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد: ذهنياً، أو جسدياً، أو مادياً؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي يكون الجواب عنها بالإيجاب دليلاً على قدرة الباحث على بحث الموضوع، وعلى صلاحية الموضوع لإعداد البحث فيه، وعلى رغبة الباحث في الموضوع.

أما إذا كان الجواب عنها أو عن أي واحد منها بالنفي، فليحاول الباحث، اختيار موضوع آخر، حتى لا يضيع وقته ونشاطه في دراسة لم تكتمل له فيها عناصر النجاح(٢).

---

(١) جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، ص ٣٨.

(٢) انظر أحمد شلبي: كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ص ٢٣، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٧٦.

وعلى هذا فإنه يمكننا أن نجمل شروط اختيار موضوع البحث في الأمور الآتية:

الأمر الأول: رغبة الباحث في الموضوع؛ ذلك أن الباحث سيصحب بحثه مدة طويلة، ولا تنجح الصحبة إلا حين تكون هناك ألفة محبة، ولهذا كانت رغبة الباحث في الموضوع من عوامل نجاح الباحث في بحثه، ومن هنا كانت رغبة الباحث في الموضوع وحبه له وميله إليه شرطاً من شروط اختيار الموضوع.

وينبغي أن ننبّه هنا إلى أن المراد بالرغبة في الموضوع هي الرغبة الموضوعية التي لا تتجاوز ذلك إلى التعاطف معه أو التعصب له.

أما إذا كان الأمر كذلك، فلا ينبغي له أن يختاره موضوعاً للبحث، كما لو كتب الباحث عن أبيه العالم أو السياسي، أو كتب عن أي إنسان يكنُّ له كامل الإجلال والتقدير؛ ذلك أن الباحث لا يستطيع في مثل هذا الموضوع أن يجرد نفسه من كل ميل، وأن يكون خالياً في بحثه من أي مؤثر عاطفي، أما إذا استطاع في مثل هذا أن يجرد نفسه من أي مؤثر، واستطاع أن يبحث وينقِّب ويعلن النتائج التي قادته إليها البحث الموضوعي، فإن له أن يختار مثل هذا الموضوع.

وكما أنه لا ينبغي أن يختار الباحث موضوعاً يتعصب له، فإنه أيضاً لا ينبغي أن يختار موضوعاً يتعصب ضده، لأنه حينئذ لا يستطيع أن يبحث بموضوعية، ولا يعلن النتائج بتجرد، فالشيعي لا يكتب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأنه يقف حائراً بين الأمانة العلمية، وبين العاطفة التي تثور

هذه الأمانة التي أنتجت النتائج الصحيحة، فلا يقوى الباحث حينئذ على مواصلة العمل والتحمس له، وتكون النتيجة فشل الباحث في بحثه[1].

الأمر الثاني: استعداد الباحث لبحث هذا الموضوع؛ ذلك أن الباحث هو الذي سيقوم ببحثه، فلا بدّ أن يكون عنده من الاستعداد ما يستطيع به أن يقوم بهذا الشأن، ولهذا كان استعداده لبحث الموضوع شرطاً من شروط اختياره.

والاستعداد المشروط يشمل جميع أنواع الاستعداد، كالاستعداد العلمي، والاستعداد الزمني، والاستعداد المالي.

فالاستعداد العلمي يشير إلى أن الباحث ينبغي أن يختار من الموضوعات ما يناسب قدراته العلمية، فلا يختار موضوعاً معقداً يتعسر عليه أن يقوم به، ولا يختار موضوعاً مبنياً على أمور لا يعرفها أو أنها تصعب عليه كبعض المقدمات الأصولية التي تحتاج في معرفتها إلى إلمام بقواعد المنطق وعلم الجدل حينما لا يكون لدى الباحث معرفة بها، ولا يختار موضوعاً قد كتب عنه بلغات متعددة وهو لا يعرفها، كالموضوعات في الفِرَق، ولا يعني هذا أن نحجم عن أي موضوع قد كتب عنه بلغات أخرى، وإنما القصد أن يكون أكثر ما كتب في الموضوعات بلغات لا يعرفها الباحث، أما لو كان الموضوع قد كتب عنه باللغات الأخرى التي لا يعرفها الباحث كتابات قليلة، فلا ضير عليه أن يستعين بمن يترجم له هذه الكتابات إلى اللغة التي يعرفها.

والاستعداد الزمني يشير إلى أن الوقت له أثر كبير في اختيار الموضوع، فإذا كان الباحث قد حدّد له مدة يلزمه أن ينتهي من البحث فيها، كبحث الماجستير

(1) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٧ - ٢٨.

أو الدكتوراه، فإن عليه أن يختار موضوعاً يستطيع الفراغ من بحثه في المدة المحددة له.

والاستعداد المالي له أثر كبير في اختيار الموضوع أيضاً، كأن يستلزم البحث فيه القيام بزيارات ورحلات لأماكن نائية عن مكان إقامة الباحث، أو يحتاج إلي صور مخطوطات تطلب من مكتبات بعيدة مقابل دفع تكاليفها، أو يحتاج إلى شراء مراجع لم تزود بها المكتبات العامة بعد، فإذا كان الأمر كذلك، وكانت حالة الباحث المالية لا تساعده على القيام بهذه الأعباء، فإن هذا الموضوع لا يناسبه، وعليه أن يختار موضوعاً لا يكلفه من المال ما لا يستطيع[1].

الأمر الثالث: توافر المصادر لهذا الموضوع؛ إذ إن المصادر هي التي منها يستمد البحث مادته، وعليها يقوم كيانه، وبها تحصل الثقة بما فيه من معلومات ودراسات ونتائج، ولذلك يقدِّر بعض العلماء القيمة العلمية للبحث بكثرة مصادره وبكثرة الاطلاع عليها[2].

ومن هنا كان توافر المصادر شرطاً لاختيار الموضوع، وعدم توافر المصادر ينشأ من عدة أمور منها: ندرة المصادر للموضوع أو قلّتها، ومنها عدم قدرة الباحث على الحصول عليها ولو كانت موجودة، كما لو كان في بلد بعيد عن مكان المصدر وهو لا يستطيع الوصول إليه، ولا يستطيع شراءه، أو كان المصدر في بلده ولكنه لا يوجد في المكتبات العامة ولم يستطع استعارته، ولم يستطع تملكه.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦.

(٢) عناية: المصدر السابق، ص ١٧٧.

الأمر الرابع: وجود مادة علمية لهذا الموضوع تفي بالمطلوب حينما يشترط أن تكون المادة كذلك، وذلك كما في الرسائل العلمية لدرجة الماجستير أو الدكتوراه؛ فإنه يشترط أن تكون المادة العلمية كافية لتكوين الرسالة.

فعلى الباحث أن يراعي ذلك، إذ لو اختار موضوعاً لا تفي مادته بتكوين الرسالة، لاضطرّ فيما بعد أن يغيِّر الموضوع، فيضيع بذلك جهداً ووقتاً هو شديد الحاجة إليهما، بل قد يصاب من جراء ذلك الجهد الذي لم يصل به إلى مقصوده من الحصول على الدرجة العلمية قد يصاب بإحباط يؤدي به إلى ترك البحث والانصراف عن طلب هذه الدرجة العلمية[1].

الأمر الخامس: القدرة على الفراغ من البحث لهذا الموضوع في المدة المحددة له حينما يكون الباحث قد حُدِّد له مدة يلزمه أن ينتهي من البحث فيها، كبحثي الماجستير والدكتوراه.

وقد بيَّنَّا هذا في شرط استعداد الباحث لبحث هذا الموضوع.

الأمر السادس: استحقاق الموضوع لما سيُبذل فيه من جهد؛ فالباحث سيبذل مجهوداً ذهنياً وبدنياً ووقتياً ومالياً، فينبغي أن تتكافأ قيمة هذا الموضوع مع ما سيبذل فيه من جهد.

ويظهر استحقاق الموضوع للبحث في أمور منها: أن يكون له قيمة علمية في ذاته وفيه منفعة تعود من ورائه، دون أن تكون منفعته قاصرة على الحصول على الدرجة العلمية فقط، إذا كان البحث لها.

ومنها أن يكون البحث فيه جديداً، أو في البحث فيه جدة في بعض

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٤.

بل إن بعض الباحثين بناء على هذه الأمور «يفضل أن يتولى الأستاذ اختيار الموضوع للطالب؛ لأن الأستاذ أقدر على فهم عقل الطالب وما يناسبه في البحث، ولأنه يقدر على تحديد الموضوع الجديد الطريف الذي يمكن أن يخرج منه الباحث بجديد حقاً، ولأن اختيار الأستاذ للموضوع يدفع بالباحث إلى الالتزام بالموضوع، وفيه من السرعة ما فيه»[1].

الموضوعات التي ينبغي اختيارها:

ذكرنا في شروط اختيار الموضوع عدة أمور ينبغي مراعاتها عند الاختيار.

فإذا توافرت تلك الشروط في موضوع فهو جدير بالاختيار، وإذا تخلف شرط منها، فإن على الباحث أن يبحث عن موضوع آخر تتحقق فيه تلك الشروط.

والموضوعات التي ينبغي اختيارها كثيرة، منها ما هو جديد، أو حصل في بعض جوانبه جديد، أو أنه لم يبحث من جميع وجوهه، كما في كثير من الموضوعات الفقهية، وهناك موضوعات يقع فيها اشتباه، فهي على جانب كبير من الأهمية لبحثها، وهناك مسائل متناثرة يحسن بالباحث جمعها وترتيبها ووضع عنوان يجمع بينها، وهناك بعض القواعد المتشابهة التي يحسن بالباحث أن يجعل موضوعه في بيان الفروق بينها.

وخلاصة الأمر، أن رغبة الباحث في الموضوع، واستعداده لبحثه علمياً وزمنياً ومالياً، وتوافر المصادر للموضوع، والقدرة على الفراغ من البحث في المدة المحددة له، واستحقاق الموضوع لما سيبذل فيه من جهد، ووضوح الموضوع، كل هذه الأمور تجعل منه موضوعاً ينبغي اختياره.

(١) خفاجي: المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٤.

دعائم البحث الناجح:

للبحث الناجح دعائم يقوم عليها، أهمها ما يأتي:

الدعامة الأولى: أهمية البحث: وتظهر في قيمة البحث العلمية في ذاته، وفي أهمية المشكلات التي يثيرها بالنسبة للعلم في ذاته، وبالنسبة للمجتمع الذي يجري فيه البحث، كما تظهر في مدى المنفعة التي تعود من ورائه.

الدعامة الثانية: إمكانية البحث: وتظهر في وضوح الموضوع وعدم تعقيده، وفي قدرة الباحث العلمية على التصدى لهذا البحث، وفي قدرته على إنجازه في الزمن المحدَّد له، وفي قدرته المالية لما يحتاجه الباحث من مال في سبيل إنجازه؛ وذلك حين يحتاج إلى رحلات علمية، أو شراء مصادر تزوده بمادة علمية، أو شراء مصورات لمخطوطات تفيده في البحث.

الدعامة الثالثة: تحديد مشكلة البحث، أي تحديد الموضوع الذي قصد البحث فيه، وبيان المقصود به، ومعرفة جوانبه، ولا شك أن هذا التحديد يساعد على معرفة نوع المعلومات التي تستخدم في البحث، وعلى نوع البيانات والوسائل التي تستعمل عند دراسة البحث، وكذلك المناهج العلمية التي يُستعان بها في إعداد البحث، وكذلك الأسلوب الذي يخرج به البحث.

ويساعد في تحديد مشكلة البحث عوامل منها: معرفة الباحث بالمجال العلمي الذي يقع هذا الموضوع ضمن موضوعاته، وإلمامه الكبير بالتخصص العلمي الذي يقع فيه الموضوع، ورغبة الباحث في دراسة مشكلة علمية لإيجاد الحلول لها، ورغبته أيضاً في هذا النوع المعين من المشكلات لدراسته؛ فإن هذا يساعد على معرفة المشكلات التي تحتاج إلى حل، وعلى المضيّ في دراستها، ومعرفة الحجم الذي يستطيع أن يسيطر عليه في دراسته بعمق[1].

(١) عناية: المصدر السابق، ص ١٦٧-١٦٩.

الدعامة الرابعة: توافر مصادر البحث: ذلك أن الباحث مطالب بإيفاء عناصر البحث حقها من الدراسة، وهذا لا يمكن ما لم يكن هناك مادة علمية تحت يد الباحث، والمادة العلمية تتوقف على وجود مصادرها، وما لم توجد المصادر بوفرة فإنها تنتفي قدرة الباحث على القيام بالبحث على الوجه المطلوب.

ولذلك ينبغي على الباحث أن يتجنب الموضوعات ذات المصادر القليلة التي لا تكفي مادتها لتكوين رسالة علمية، أو لا يوجد لبعض عناصرها مادة علمية، أو الموضوعات الغامضة التي يصعب معها تحديد مصادر البحث[1].

الدعامة الخامسة: القراءة الواسعة لما كتب في موضوعه، بحيث لا يترك مصدراً يتعلق بموضوعه إلاّ قرأه، ذلك أن الباحث يبني بحثه على ما تحت يده من معلومات ونتائج، ولو ترك شيئاً منها لم يقرأه لأدى به إلى أن يكون عمله ناقصاً، ولتوجه الطعن إلى بحثه بسبب ذلك[2].

الدعامة السادسة: الدقة التامة في نقل عبارات الغير، وكذلك الدقة التامة في فهم عباراتهم، فإن كثيراً من الباحثين يقعون في أخطاء كبيرة بسبب خطئهم في النقل للنصوص، أو بسبب خطئهم في فهم عباراتهم[3].

الدعامة السابعة: عَرْضُ آراء الغير وعباراتهم على مَحَكِّ التقويم، فقد تكون غير سليمة، وقد تكون مبنية على قواعد غير مسلّم بها عند الباحث،

(١) ينظر عناية: المصدر السابق، ص ١٧٢.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٧.

(٣) شلبي: المصدر السابق، ص ٧.

فعلى الباحث أن يدرس الآراء وما بنيت عليه، فيقرّ منها ما هو سليم، ويردّ ما ليس كذلك[1].

الدعامة الثامنة: الأمانة التامة في النقل والعزو للآراء أو المصادر، فلا ينقل نصًا ويوهم القارئ بأنه منه، ولا يحُرّف في نصٍّ نقله دون أن يبين مكان ذلك، ولا يعزو رأياً لأحد أو لمصدر إلاّ وهذا العزو موافق للحقيقة.

الدعامة التاسعة: الجدّة والابتكار والإضافة إلى ما هو معروف في موضوع البحث، وهذا هو أحد الشروط الأساسية لاختيار الموضوع، ذلك أن الميزة الأساسية للبحث أن يتقدم به الباحث خطوة أخرى وقف عندها الباحثون السابقون، فيستحق أن يقال إنه بدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين، وذلك ليضيف إسهاماً في النهضة العلمية، ويبتعد البحث حينئذ عن أن يوصف بكونه منقولاً أو تقليداً أو تكراراً.

ولا تعني الجدة والابتكار والإضافة الاقتصار على كشف الجديد فحسب، ولا أن يكون الموضوع غير مطروق من قبل، بل إنها تتناول ذلك، وتتناول غيره مما ذكرناه سابقاً من أنه لا يؤلف عاقل إلاّ فيها، وهي إما اختراع معدوم، أو جمع متفرق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل مجمل، أو تهذيب مطوّل، أو ترتيب مختلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ.

وبناء على هذا «فهناك أشياء أخرى غير الكشف يشملها لفظ الابتكار، وذلك مثل ترتيب المادة المعروفة ترتيباً جديداً مفيداً، أو الاهتداء إلى أسباب جديدة لحقائق قديمة، أو تكوين موضوع منظم من مادة متناثرة؛ أو نحو ذلك»[2] كصياغة المادة بأساليب جديدة تكون أقرب إلى معهود القارئ المعاصر.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٧.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٨، وانظر عناية: المصدر السابق، ص ١٦٩.

وهنا ينبغي أن نبيّن أن الإضافة بمعنى اختراع المعدوم يعاني من العثور عليها المتخصصون في علوم الشريعة أو اللغة العربية، ذلك أن هذه العلوم مبنية على ثوابت لا تتغيَّر، كما أن العلماء السابقين رحمهم الله أولوا موضوعاتها بحثاً لا يوجد له نظير في العلوم الأخرى.

وليس معنى هذا الانصراف عن البحث فيهما، لعدم الجديد فيهما، بل فيهما جدّة وابتكار، وهذه الجدة والابتكار تكونان في التطبيق على القواعد، وفي بحث الفروع التي جدّت، وفي جمع المسائل المتشابهة وإيجاد قاعدة تجمعها، وفي إبراز الفروق بين القواعد المتشابهة، كما تكون الجدة والابتكار في تكميل الناقص وتفصيل المجمل، وترتيب المادة المعروفة ترتيباً جديداً، إلى آخر ذلك.

الدعامة العاشرة: أصالة البحث، وتظهر هذه الأصالة في قوة الآراء والدراسات التي يبنى عليها البحث ورسوخها، وعلى استقلال الأفكار التي يضيفها الباحث، وعلى جدِّيَّة الدراسة لهذه الآراء والأفكار، وعلى القدرة على صياغتها صياغة مستقلة عن التبعية لغيره، وعلى جدية النتائج المتمخِّضة عن الدراسة والتزامها الموضوعية البعيدة عن الأغراض الشخصية، والتعصبات المذهبية، والانحرافات الفكرية، كما تظهر الأصالة بمدى القيمة العلمية لهذه الدراسة وفائدتها بالنسبة للمجتمع[١].

الدعامة الحادية عشرة: قوة تأثير الباحث في مرحلة كتابة البحث، ذلك أن المهمة الأولى للباحث أن يجذب القارئ لبحثه، ويقنعه بما وصل إليه من

(١) ينظر عناية: المصدر السابق، ص ١٧٠-١٧١.

نتائج، فليست مهمته اكتشاف الجديد فحسب، بل تتعدى ذلك إلى جذب القارئ وإغرائه بما في البحث، ولذلك فإن على الباحث أن يقدم للقارئ مادة مفيدة مرتبة مكتوبة بعبارات دقيقة واضحة وأسلوب جميل بعيدة عن الاستطراد والإبهام[1].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨-٩.

عنوان البحث:

عنوان البحث هو اللفظ الذي يتبيَّن منه محتوى البحث .

ويقرِّب بعضهُم فهمه بأنه ما يشمل من المعلومات ما يدفع باحثاً آخر أن يبحث عن هذه المعلومات تحت هذا العنوان .

«وَيُشَبِّه الدكتور إبراهيم سلامة العنوان (باللافتة) ذات السهم الموضوعة في أول الطريق ، لترشد السائرين حتى لا يضلوا طريقهم»(١) .

وبعضهم يُشَبِّهُه بالمرآة التي يُرى من خلالها ما يتضمنه البحث .

وكلما توافرت الشروط وصفات الحسن في العنوان ، كان ذلك دليلاً على براعة الباحث ، ولذلك يقال : الكاتب من أجاد المطلع والمقطع .

وهناك أمور ينبغي مراعاتها في العنوان ، منها :

١ – أن يكون شاملاً لما يحتويه البحث ، مانعاً من دخول غيره فيه .

٢ – أن يكون واضحاً تمام الوضوح في دلالته على محتوى البحث .

٣ – أن يكون قصيراً بقدر الإمكان مع مراعاة وضوحه فيما يدل عليه .

٤ – أن يكون ممتعاً وجذاباً .

٥ – أن يكون موضوعياً يتحرى الحقيقة والصدق ، فلا يكون دعائياً ولا كاذباً .

٦ – ألا يكون متكلفاً في عباراته من حيث اللفظ أو الصنعة الكلامية ، فلا يتكلف بإخراجه مسجوعاً ، ولا بإخراجه بألفاظ غريبة .

---

(١) شلبي : المصدر السابق ، ص٣٤ .

٧- أن يكون مَرِناً، بحيث لو احتاج إلى إجراء تعديل فيه كان ذلك ممكنا، كما لو اختار لموضوعه عنوان «العقوبات في الإسلام» ثم رأى طول الموضوع، فإنه يستطيع أن يعدِّل في العنوان بما لا يغير الموضوع تماماً، كما لو عبّر عنه بـ «عقوبة السرقة في الإسلام».

وإذا كان العنوان بنبغي أن يكون واضحاً في دلالته على المراد منه، ودقيقاً في التعبير عن مراده، فإنه ينبغي تجنّب العنوانات المُبْهَمَة والعامة، وذلك مثل عنوان: بحوث فقهية، لمحات في التاريخ الإسلامي، دراسات أدبية، قضايا لغوية، ونحو ذلك؛ لأن العنوان المُبْهَم أو العام أو غير الدقيق «هو تخلّف في الشوط الأول، ومن مصلحته أن يَبْدأ بدءًا قويًا، فالمطلع الناجح نصف الفوز»[1].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص٣٤.

المبحث الخامس

خطة البحث، وتغيير الموضوع

خطة البحث تأتي بعد اختيار موضوع البحث.

وخطة البحث: هي الهيكل التنظيمي للبحث، والمشروع الهندسي الذي يقام عليه علاج المشكلة التي قصد بها البحث.

وتبدو أهمية التخطيط في أمور منها:

١- أن البحث مشروع مهمّ، ولا شك أنَّ أيَّ مشروع إذا أريد له النجاح، فلا بد أن يسبقه تخطيط له، فلو أردنا بناء عمارة، فلا بد من تخطيط يضعه المهندس لإقامة هذا المشروع، ولا بدّ من إمداد المهندس بما يُطلب من هذا المشروع ليضع الخطة خادمة لهذا الغرض، وكذلك البحث العلمي تماماً، فلا بد من وضع تخطيط له معتمد على الأفكار التي جمعت لتكون أساساً له، ومعتمد على الغرض الذي قصد به البحث.

٢- المعرفة التي لا بد منها قبل بحث الموضوع، ذلك أن التخطيط يستلزم قراءة في موضوع البحث لاستخراج أبوابه وفصوله ومباحثه التي يتكون منها هيكل البحث، وهذه القراءة تفيد الباحث معرفة عن موضوعه، من حيث أهميته أو عدمها، ومن حيث كثرة مادته أو قلتها ومدى تناسبها مع الزمن المحدد له، ومن حيث جدّته أو جدة بعض جوانبه أوْ لا، ولا شك أن هذه المعرفة لها أثرها في المضيّ في بحث الموضوع أو الإحجام عنه.

والتخطيط للبحث يمُرُّ بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: الإعداد للتخطيط للبحث.

المرحلة الثانية: التخطيط المبدئي للبحث، بحيث يتمكن به من تصورّ

حدود الموضوع وجمع المصادر في ضوئه، ومعرفة الأمور الرئيسة فيه، وتسجيله رسمياً إن كان مقصوداً به الحصول على درجة علمية.

المرحلة الثالثة: التخطيط النهائي للبحث، بحيث تخرج الخطة النهائية للبحث على وفقه، وذلك بعد اطلاعه الواسع على مصادر البحث وجمعه الكامل للمادة العلمية ودراسته لها؛ فإن هذا يعطيه تصوراً شاملاً وعميقاً يتمكن به أن يظهر الخطة في ضوئه.

ولنتكلم بشيء من التفصيل عن هذه المراحل:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإعداد للتخطيط للبحث: والمراد بذلك التهيئة لإعداد خطة البحث.

وهذه المرحلة مهمة جداً؛ لأنه لا يمكن تصوُّر الموضوع تصوراً كاملاً إلا إذا أُعدَّ له ما يلزم لتصوره، ولا يمكن وضع هيكل يُبرز جوانب الموضوع إلا بذلك، ثم إن بهذه التهيئة تنكشف أمور لا بدّ من معرفتها للباحث قبل بحث الموضوع، وهي: قيمته العلمية من حيث أهميتها أو عدم ذلك، ومادته من حيث قلتها أو كثرتها، واستحقاقه للبحث أو عدم استحقاقه تبعاً لما فيه من جدّة وإضافة أو عدم ذلك.

ويساعد في الإعداد للتخطيط للبحث وسائل:

١ - الاطلاع على الرسائل العلمية، وذلك من أجل معرفة طرق وضع الخطة للبحث، ويفضّل أن تكون هذه الرسائل في مجال تخصص البحث، لأنها تفيد الباحث إلى جانب تصوّر التخطيط معرفة في طرق المعالجة، ومعلومات قد يضعها في خطته؛ لاتحاد التخصص.

٢- الاطلاع على فهارس المصادر المكتوبة في أواخر الرسائل العلمية المكتوبة في تخصص البحث، حيث سيجد الباحث فيها رسائل أو كتباً مشابهة لموضوعه أو قريبة منه.

٣- الاطلاع على فهارس المكتبات الخاصة بالمصادر أو المؤلفين؛ إذ إن الباحث سيجد في ذلك ما له علاقة بموضوعه.

٤- الاطلاع على دوائر المعارف والموسوعات، حيث سيجد من جوانب المعرفة ما يحتاج إليه في وضعه ضمن ما تتناوله خطة بحثه.

٥- الاطلاع على الدوريات العلمية وفهارسها؛ حيث سيجد فيها من الرسائل والموضوعات وجوانب المعرفة ما يفيده في مرحلة التخطيط.

أما طريقة استنتاج الخطة ووضعها، فهي أن الباحث يستصحب معه وقت الاطلاع على ما ذكرناه من الأمور المساعدة على التخطيط، يستصحب معه جذاذات ، وقد جرت العادة أن يكون مقاسها ٧×١٠ سم، يقرأ في تلك الأمور المساعدة ما له صلة ببحثه، فإن كان مصدراً رجع إليه وسجل العنصر الملائم لموضوعه في هذه الجذاذة، وسجل أيضاً اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة، وإن كان معلومات كما في الموسوعات والدوريات سجل العنصر الملائم أيضاً وسجل اسم المصدر ورقم الجزء والصفحة.

ويظل الباحث في هذه المرحلة يعمل هذا العمل، يطلع ويقرأ ويدوِّن العناصر في هذه الجذاذات، حتى يحسّ بأنه انتهى من مرحلة الإعداد للتخطيط فيبدأ بالمرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التخطيط المبدئي للبحث: والمراد بذلك وضع خطة مبدئية تصور حدود الموضوع، ويتم به تسجيله رسمياً إن كان مقصوداً به الحصول على درجة علمية.

وهذه المرحلة معتمدة على ما عمله الباحث في المرحلة الأولى.

يرجع الباحث إلى ما دوَّنه من عناصر في تلك الجذاذات: يقرؤها ويتأمّل فيها تأمّل من يريد وضع الهيكل العام للبحث منها، فيصنفها إلى مجموعات، ثم يصنف كل مجموعة إلى مجموعات، وإن شاء صنف المجموعات الأخيرة إلى مجموعات صغيرة، حسب ما تقتضيه طبيعة هذه المعلومات.

وهذه المجموعات تختلف الاصطلاحات في تسميتها، فبعضهم يسمي المجموعات الكبرى أقساماً، وما بعدها أبواباً، وما بعدها فصولاً. وما بعدها مباحث، وما بعدها مطالب، وما بعدها مسائل.

وبعضهم يسمي المجموعات الكبرى أبواباً، وما بعدها فصولاً، وما بعدها مباحث إلخ.

وبعضهم يسمي المجموعات الكبرى فصولاً، وما بعدها أقساماً.

ولا يعدو هذا أن يكون اصطلاحاً، والاصطلاح لا مشاحَّة فيه.

ما تتناوله الخطة:

هناك أمور جوهرية لا بدَّ للخطة من أن تتضمنها، وهي:

١- وضع عنوان للمشكلة، التي هي موضوع البحث.

٢- المشكلات الرئيسة التي تتفرّع عن هذه المشكلة (التي هي عنوان البحث).

٣- تقسيم كل مشكلة من هذه المشكلات الرئيسة.

٤- الوثائق والمصادر.

وليس هناك خطة معينة يجب اتباعها، وإنما هي اصطلاحات للطريق الذي

يوصل لعلاج المشكلة.

وتختلف الطرق باختلاف المشكلات التي تعالج، بناء على اختلاف الموضوع، فقد يكون قوامه الوصف، وقد يكون قوامه التحليل. وعلى اختلاف المادة الموجودة، فقد تكون مادة الموضوع كثيرة، وقد تكون قليلة، وقد يكون منهج البحث فيها استقرائياً، وقد يكون استنباطياً. وعلى اختلاف المدة المحددة لانتهاء البحث فيها، فما حدِّد البحث فيه بأربع سنوات ليس بحثه كما لو حدِّد البحث فيه بسنتين، وهكذا.

ومن هذه الطرق التي تعالج بها المشكلات، ما هو جارٍ بيننا من بناء البحث على:

أ- المقدمة: وتتضمن ما يأتي:

١- الاستفتاح المناسب للموضوع.

٢- الإعلان عن الموضوع والتعريف به في ضوء المشكلات التي ستثار فيه.

٣- صلة موضوع البحث بالموضوع العام.

٤- أهمية الموضوع.

٥- الدراسات السابقة للموضوع.

٦- الأسباب الداعية لبحث الموضوع.

٧- المصادر المعتمد عليها في بحث الموضوع، وبيان أوجه الاعتماد.

٨- الخطة التي سيقام عليها بحث الموضوع.

٩- منهج الباحث في بحث الموضوع.

١٠- الجهد الذي بذله الباحث في بحث الموضوع.

١١ - الصعوبات التي واجهت الباحث في بحث الموضوع.

١٢ - الشكر والتقدير لمن ساعد في إعداد البحث وإخراجه، وبعضهم يفرده في صفحة مستقلة.

وقد يوضع بعد المقدمة ما يسمى بالتمهيد أو التوطئة، ويكتب فيه ما به يتوصل الباحث إلى صلب الموضوع.

وسيأتي لعناصر المقدمة شرح في مبحث قادم من هذا الكتاب.

ب- صلب الموضوع، وهو المشكلات الرئيسة التي تتفرع عن المشكلة التي هي عنوان البحث.

وتقسم هذه المشكلات إلى أبواب، والأبواب تقسم إلى فصول، والفصول تقسم إلى مباحث، والمباحث تقسم إلى مطالب، والمطالب تقسم إلى مسائل أو فروع.

وينبغي أن ننبِّه إلى أمور:

الأمر الأول: أنه لا يلزم التماثل في الأعداد في التقسيم لفصول الأبواب، أو لمباحث الفصول، وهكذا، فقد تصل فصول باب إلى ثمانية، في حين لا تصل فصول باب آخر إلا إلى ثلاثة، وقد تصل مباحث فصل إلى عشرة، في حين لا تصل مباحث فصل آخر سوى أربعة مثلاً، وهكذا في المطالب والمسائل أو الفروع.

على أن التوازن في العدد أمر مطلوب، لكنه ليس بلازم.

الأمر الثاني: أنه ليس هناك عدد محدد للأبواب والفصول متفق عليه، بل ذلك خاضع لموضوع البحث وما فيه من مشكلات، فقد يكون فيه من المشكلات ما يحتاج إلى كثرة في الأبواب والفصول، وقد تكون مشكلاته لا تحتاج إلى هذه الكثرة.

الأمر الثالث: كما أنه لابدَّ لموضوع البحث من عنوان، فكذلك لابدّ لكل باب وفصل ومبحث ومطلب ومسألة أو فرع من عنوان، فلا يجوز تركها بدون عنوان، ولهذا يخطئ من يقتصر على قوله مثلاً: الباب الأول وفيه فصول، دون أن يذكر عنوان الباب، أو الفصل الأول وفيه مباحث، دون أن يذكر عنوان الفصل، وهكذا.

الأمر الرابع: لابدَّ من الترابط بين عنوان الموضوع وأبوابه، وبين أبوابه وفصوله، وهكذا حتى يظهر أن البحث لكتلة واحدة مترابطة الأجزاء.

ولهذا ينبغي ظهور وجه تفرع الأبواب من عنوان الموضوع، وظهور وجه تفرع الفصول من الأبواب، وهكذا.

الأمر الخامس: لابدّ من ترتيب الأبواب، وترتيب فصول الأبواب، ومباحث الفصول، ومطالب المباحث، وفروع المطالب.

ويراعى في الترتيب اعتبارات منها: التسلسل العقلي، ومنها الناحية الزمنية، ومنها الأهمية.

الأمر السادس: ينبغي أن تكون هذه العنوانات شاملة لما تحتويه، مانعة من دخول غيرها فيها، وأن تكون واضحة في دلالتها على المراد منها، وأن تكون قصيرة بقدر الإمكان، وأن تكون ممتعة وجذابة، وأن تكون موضوعية تتحرى الصدق والحقيقة، وألاّ تكون متكلفة في عباراتها.

جـ- الخاتمة: وتتضمن ما يأتي:

١- خلاصة البحث.

٢- أهم النتائج التي انتهى إليها البحث .

٣- المقترحات التي هدى إليها البحثُ.

وسيأتي للخاتمة مزيد شرح في مبحث قادم من هذا الكتاب .

د - الملحقات والوثائق : وتتضمن أموراً منها :

١- ما للموضوع فائدة منه ، لكنه ليس وثيق الصلة به .

٢- الوثائق التي تؤيد أمراً يتحدث عنه الباحث .

٣- الاستبانات والرسائل التي أقام عليها الباحث بعض نتائج بحثه .

وسيأتي للملحقات والوثائق مزيد بيان في مبحث قادم من هذا الكتاب .

هـ - الفهارس : وهي التي تكشف المصادر التي استقى الباحث منها المادة العلمية ، والتي تكشف ما يحتويه البحث من أفكار وآراء وأعلام ونصوص قرآنية وحديثية وشعرية وغير ذلك من الفهارس المتنوعة التي تكشف كل جوانب البحث وما يحتويه .

وينبغي التنبيه إلى الأمور الآتية :

الأمر الأول : ينبغي أن تخرج الخطة بالمظهر الحسن في لفظها ومضمونها ، فيختار لها الألفاظ المشرقة الجذابة ، والعبارات المباشرة في دلالتها على المراد بها ، وتُرَتَّبُ أبوابها وفصولها ومباحثها الترتيب المناسب .

الأمر الثاني : ينبغي أن تكون الخطة نابعة من القراءات في مصادر الموضوع ، ومعتمدة على ما عمله الباحث من اطلاع على ما هو مظنة لوجود عناصر يقوم عليها البحث مما ذكرناه في المرحلة الأولى من مراحل التخطيط للبحث .

ولا ينبغي العدول عن ذلك والاقتصار على الخطة الجاهزة التي لا تعتمد على القراءات في مصادر الموضوع، ولا على الاطلاع على ما هو مظنة لوجود عناصر البحث، وإنما تعتمد على الثقافة العامة للباحث دون المصادر الخاصة للموضوع، وعلى التصور لأبواب الموضوع وفصوله ومباحثه النابع من عنوان البحث فقط.

إن الباحث بهذه الطريقة يكون قد اختار موضوعاً وسجّله دون أن يعلم قيمته وأهميته العلمية، ودون أن يعلم شيئاً عن مصادره ومادته العلمية، وقد ينكشف له فيما بعد ما يجعله سبباً في تركه لمواصلة البحث العلمي، أو في ترك الموضوع والبحث عن غيره، وكلا الأمرين فيه خسارة ومشقة على الباحث.

الأمر الثالث: لا ينبغي أن يتوقع الباحث أن تكون هذه الخطة كاملة وافية، وإنما هي خطة مبدئية، يتمكن بها من تصور حدود الموضوع، وجمع المصادر في ضوئها، ومعرفة الأمور الرئيسة منها، وتسجيل الموضوع رسمياً إن كان المقصود به الحصول على درجة علمية.

وإنما تكون الخطة كاملة وافية بعد الجمع الكامل للمادة العلمية، وقراءتها والتأمل فيها، فإنه بعد ذلك سيجد - غالباً - أنه في حاجة إلى حذف بعض الأبواب أو الفصول أو الزيادة لبعض الأبواب أو الفصول، وقد يكون التغيير بالتقديم والتأخير.

ولهذا سمينا هذه المرحلة بالتخطيط المبدئي للبحث. وصار للباحث الحق في أن يشترط الزيادة والنقص والتقديم والتأخير، حسبما تقتضيه طبيعة

البحث، وما يمليه الاطلاع الواسع في مصادر البحث وعمق النظر في مادته، وذلك بعد الجمع الكامل للمادة العلمية.

المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط للبحث: وهي مرحلة التخطيط النهائي للبحث، بحيث تخرج الخطة النهائية للبحث على وفقه، وذلك بعد اطلاعه الواسع على مصادر البحث وجمعه الكامل للمادة العلمية ودراسته لها وتأمله فيها، فإن هذا يعطيه تصوراً شاملاً وعميقاً يتمكن به من الإضافة والحذف لبعض عناصر الخطة المبدئية، ويتمكن به أيضاً من التغيير بالتقديم والتأخير.

بل إن هذا الاطلاع الواسع قد يجعله في حاجة إلى التعديل أو التحوير في عنوان البحث وذلك نتيجة لما جمعه من مادة توحي بهذا التعديل أو التحوير.

وينبغي التنبيه إلى ما يأتي:

١- أنَّ هذا التعديل إذا كان في بحوث يقصد بها الحصول على درجات علمية كالماجستير أو الدكتوراه، فإنه لابدّ من عرض المخطط على المشرف ليبدي رأيه فيه إقراراً، أو اقتراحاً لزيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير مما يراه مناسباً لكمال الموضوع وحسن عرضه.

وعرض المخطط على المشرف أمر مهمّ؛ إذ لا يمكن أن ينظر القسم في هذا التعديل ما لم يُعطِ المشرف رأيه في ذلك. ثم إن المشرف له من الخبرة العلمية والتجارب البحثية ما يفيد الباحث في مخططه، وينير له الطريق في سيره، ويجنبه الكثير من العقبات التي قد تصادفه.

٢- أن هذا التعديل إن كان في عنوان الموضوع أو في أمور تمس جوهر

الموضوع، فإنه لا يتمّ إلاّ بصفة رسمية، وذلك بموافقة القسم وموافقة مجلس الكلية.

وإن كان التعديل في غير ذلك، فإنه يتم بموافقة المشرف وكفى.

٣- أن التعديل في الخطة وإن كان غالبُ حدوثه في هذه المرحلة، فإنه يحدث أيضاً في مرحلة كتابة البحث؛ إذ قد يَعِنُّ للباحث ما يجعله يُحدث هذا التعديل نتيجة القراءة الفاحصة، والتأمل والتفكير، «وليس هناك ما يمنع من ذلك، فالرسالة للطالب كالصورة للرسام، يظلّ يحرّك قلمه في أي جزء منها حتى تخرج في النهاية على أحسن ما يمكن، وخير ما يستطاع»[(١)].

تغيير الموضوع:

ذكرنا فيما مضى أنه يشترط لاختيار موضوع البحث أمور ينبغي على الباحث أن يتنبه لها ويعلم توافرها فيما يختاره من موضوع.

ولكن قد يحصل في بعض الحالات ألا ينكشف للباحث فقدان شرط أو شروط منها إلا بعد الاختيار أو بعد الشروع في العمل.

كما لو انكشف له أن المادة العلمية التي كتبت في الموضوع غير كافية لرسالة علمية، أو أن هناك جوانب في الموضوع لا يوجد لها مادة علمية.

وكما لو انكشف له أن الموضوع قد سبق بحثه من الجهة التي يريد بحثه منها، وليس في استطاعته الإتيان بجديد على العمل السابق.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٨، وانظر فيما تقدم: محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٠، عناية: المصدر السابق، ص ١٧٨-١٨٣، علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ص ٦٣-٦٤، شلبي: المصدر السابق، ص ٣١-٣٤.

وكما لو انشكف له عدم القدرة على الحصول على بعض المصادر الأساسية لهذا الموضوع.

إلى غير ذلك من الأمور التي تُخلّ باختيار الموضوع، وتجعل المضيّ فيه ضرباً من التعدي على الشروط الواجب مراعاتها في اختيار الموضوع.

والواجب على الباحث حينئذ أن يتوقف عن العمل في الموضوع وأن يطلب تغييره، وأن يبحث عن موضوع تتوافر فيه شروط الاختيار.

ولا ينبغي له أن يأسف على ما بذله من وقت وجهد في الموضوع الذي تركه ما دام قد اجتهد عند اختياره في توافر الشروط، والخلل إنما تبين عند العمل، ثم إن الأسف والندم لا يدفعان بالباحث قدماً في عمله بل قد يؤخرانه وقتاً هو في حاجة إلى استغلاله، ثم إن الباحث ولو ترك الموضوع فإنه قد استفاد من عمله فيه، فكل عمل يتزود منه، وكل قراءة يستفيد منها، والباحث لا يتكون من الرسالة فحسب، بل يتكون أيضاً من كل جهد ومن كل قراءة ومن كل اطلاع[1].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٣١.

المبحث السادس

مصادر البحث

المراد بالمصادر:

المصادر جمع مصدر.

والمصدر في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الصاد والدال والراء، قال ابن فارس: إنهما «أصلان صحيحان، أحدهما يدل على خلاف الورد، والآخر صدر الإنسان وغيره... فالأول قولهم: صدر عن الماء، وصدر عن البلاد، إذا كان وردها ثم شَخَص عنها»(١).

وقال الفيروز آبادي: «الصَّدَرُ أوَّل كل شيء»(٢).

والمرجع في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الراء والجيم والعين، قال ابن فارس: إنه «أصل كبير مطرد منقاس، يدل على ردّ وتكرار، تقول: رجع يرجع، إذا عاد... والمرجوع ما يُرجع إليه من الشيء»(٣).

والمصدر أو المرجع اصطلاحاً: هو ما يحوي مادة عن موضوع مَّا.

فالمصدر والمرجع بمعنى واحد «وهو كل ما يتعلق بالبحث من دراسات ووثائق قديمة أو حديثة، مخطوطة أو مطبوعة، فالمصادر على هذا هي كل ما يرجع إليه في البحث، والمراجع هي كذلك أيضاً»(٤).

وبعض الباحثين يرى أن هناك مصادر أولية (المصادر) ومصادر ثانوية(المراجع).

---

(١) مقاييس اللغة، ٣/ ٣٣٧، مادة (صدر).

(٢) القاموس المحيط، ٢/ ٦٨، مادة (الصدر).

(٣) مقاييس اللغة، ٢/ ٤٩٠، مادة (رجع)، وانظر الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٣/ ٢٨، مادة (رجع).

(٤) خفاجي: المصدر السابق، ص ٧٦.

وبعضهم يقول: إن هناك مراجع أولية (المصادر) ومراجع ثانوية (المراجع).

وبعضهم يقول: إن هناك مصادر، ومراجع.

ويبينون الفرق بما يأتي:

أولاً: أن المصدر أوالمصدر الأوَّلى أو المرجع الأوَّلى، هو أقدم ما يحوي مادة عن موضوع مَّا، وهذا النوع هو ذو القيمة في الرسائل العلمية.

ومن هذا النوع ما يأتي:

أ- المخطوطات القيمة التي لم يسبق نشرها والتي تحوي معلومات لا توجد فيما نشر من كتب.

ب- الوثائق.

جـ- مذكرات القادة والساسة عما يجري في الخفاء مما يعرفونه ولا يعرفه سواهم.

د- حيثيات الحكم المسببة للأحكام القضائية.

هـ- الخطابات الخاصة ذات الأهمية العامة.

و- اليوميات.

ز- الدراسات الشخصية للأمكنة واللوحات التاريخية.

حـ- الكتب التي ابتكر مؤلفوها الفكرة، أو الإيضاح، أو غير ذلك من وجوه الابتكار.

ط- الكتب التي شاهد مؤلفوها الفكرة التي هي موضوع الحديث، وتأتي بعدها الكتب القريبة الصلة الزمنية بموضوع الحديث.

ي- الإحصائيات التي تنشرها الحكومات من حين لآخر عن التعداد، وعن الواردات والصادرات والميزان التجاري، والتجارب العلمية الموثوق بها التي قبلتها الهيئات العلمية.

ك- المراجع فيما تشمله من نقاط تعدُّ أصلية، مثل وجهات نظر المؤلف الخاصة فيما يتحدث عنه، وتعليقه على ما يقتبسه، ونقده له إذا لم يكن قد سبق بمثل ذلك[1].

أما المرجع أو المرجع الثانوي أو المصدر الثانوي، فهو ما أخذ مادة أصلية من مصادر متعددة، وأخرجها في ثوب آخر جديد[2].

ثانياً: وبعض الباحثين يذكر فرقاً بين المصدر والمرجع فيقول: المصدر هو كل كتاب تناول موضوعاً وعالجه معالجة شاملة عميقة، أو هو كل كتاب يبحث في علم من العلوم على وجه الشمول والتعمق، بحيث يصبح أصلاً لا يمكن لباحث في ذلك العلم الاستغناء عنه، كصحيح البخاري وصحيح مسلم؛ فإنهما مصدران في الحديث النبوي.

أما المرجع، فهو الكتاب الذي يستقي من غيره، فيتناول موضوعاً أو جانباً من موضوع، فيبحث في دقائق مسائله ومقاصده.

وذلك كالأحاديث المختارة كالأربعين النووية[3].

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٢-٤٤، ٥٠-٥١.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٥.

(٣) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٢٧.

فهؤلاء يشترطون في المصدر شمول معالجته لموضوعات العلم، ويشترطون في المرجع خصوص معالجته لبعض موضوعات العلم.

ولست أرى أن هذا الأمر مما يعتبر في التفريق بين المصادر والمراجع؛ لأن المناط المناسب في التفريق هو أصالة المادة، لا شمول المعالجة للموضوعات.

وليس المعيار في التفريق القدم والحداثة، فقد يكون المصدر حديثاً؛ لأنه يعتبر أقدم ما يحوي مادة للموضوع، كالإحصائيات التي تنشرها الحكومات من حين لآخر عن التعداد، وعن الواردات، والصادرات، والميزان التجاري، وكالتجارب العلمية الموثوق بها التي قبلتها الهيئات العلمية، وكاليوميات، وحيثيات الحكم، وكالتي تضمها المراجع من وجهات نظر المؤلف الخاصة فيما يتحدث عنه، وتعليقه على ما يقتبسه، ونقده له إذا لم يكن قد سبق بمثل ذلك[1].

وإذا كان الأمر كذلك، فإني أرى أنه من الصعب تفريق الباحث بين المصدر والمرجع وتصنيفه لكتبه هذا التصنيف ما دام المرجع قد يكون مصدراً في بعض جوانبه.

وأرى أن يطلق عليها اسم المصادر، ولا ضير في ذلك؛ فإن التفريق وعدمه والتسمية بالمصادر أو المراجع، هو مجرد اصطلاح، ولا مشاحة في الاصطلاح[2].

ونقلت ثريًّا ملحس هذا الخلاف وبيّنت رأيها فقالت: «على أن هناك من يطلق على المصادر التي تشترك في تأليف البحث لفظة (المراجع) وعلى غيرها

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص٥٠-٥١.

(٢) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٢٧.

لفظة (المصادر)، أو تكون على العكس. وهذه التفرقة لا ضرورة لها، بل يمكن توحيد المصطلح وتخصيصه بلفظة (المصادر) تطلق على جميع أنواع المصادر كتباً كانت أم جرائد ومجلات . . .

وهناك من يعتبر المراجع كتباً تتناول موضوعات مختلفة، أشبه بالموسوعات، والمعاجم، وما شاكلها. وتجنباً للاضطراب، يحسن أن تضاف لفظة (المراجع) إلى (المصادر)»[1].

وينبغي أن نذكر أمرين يتعلقان بهذا الموضوع:

الأمر الأول: أن المصادرتتفاضل، فبعضها يفضل بعضاً، وإن كانت تشترك في أنها مصادر.

ومعيار الأفضلية يرجع إلى أمور أهمها: الدقة، والمعرفة، والميول، والنزاهة، والزمان، والمكان.

أما الدقة والمعرفة والميول والنزاهة، فقد يكون بعض المؤلفين أدق وأعرف وأعدل وأنزه من مؤلف آخر، فعلى الباحث أن يقدِّم هذا المصدر على من لم يتصف بتلك الصفات «ومن هنا كان لابدّ أن يعرف الطالب فكرة عن الكتّاب الذين كتبوا في موضوعه، وعن ميولهم السياسية والاقتصادية والدينية المذهبية، وكذلك مقدار نفوذهم ومعرفتهم لبواطن الأمور، ثم عن أخلاقهم وعن كل ما يؤثر فيما يكتبون، ليختار منهم أنزههم وأدقهم وأوسعهم ذكاء وأكثرهم صلة وخبرة بالأمور[2]».

وأما الزمان، فيختار الباحث من المصادر ما كان مؤلفه قد شاهد الفكرة التي هي موضوع الحديث، ويأتي بعدها المصادر القريبة الصلة الزمنية

(1) منهج البحوث العلمية، ص ١٧٣.

(2) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٤.

بموضوع الحديث.

وأما المكان، فيختار الباحث من المصادر ما كان مؤلفه من أهل المكان الذي هو موضوع الحديث[1].

الأمر الثاني: أن الباحث إذا وجد في المراجع مادة لبحثه مأخوذة من المصادر، فلا ينبغي له أن يأخذها دون تحقق من صحتها، وذلك بالرجوع إلى المصادر التي أُخذَتْ منها هذه المادة، وسيجد الباحث أن رجوعه إلى المصادر للتحقق مَن صحة المادة ضروري؛ ذلك أن كثيراً من الباحثين والمؤلفين يسيء فهم ما كتب في المصادر، وقد ينحو المؤلف بالمادة منحى يبعدها عن الفكرة التي سيقت لها في المصدر.

ثم إن التجارب أثبتت أنه لو نقل ثان عن أول ثم نقل ثالث عن الثاني ثم نقل رابع عن الثالث، فستكون هناك مخالفة بين ما عند الأول وعند الرابع، وكلما تعددت حلقات سلسلة النقل كانت المخالفة أكثر، وقديماً قيل: وما آفة الأخبار إلا رواتها[2].

تقسيم المصادر من حيث التخصص في علم وعدمه:

المصادر تنقسم من هذه الحيثية إلى قسمين:

١- مصادر خاصة بكل علم على حدة، كمصادر أصول الفقه، ومصادر الفقه، ومصادر التفسير، ومصادر الأدب، ومصادر التاريخ.

٢- مصادر تفيد في أكثر من علم، ومن ذلك دوائر المعارف، وكتب التراث العربي الموسَّعة، والدوريات غير المتخصصة[3].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٣-٤٤.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٥-٥٠.

(٣) ينظر خفاجي: المصدر السابق، ص ٧٥-٧٦.

والمصادر الخاصة تنقسم بالنسبة لموضوع الباحث إلى قسمين:

١- مصادر متخصصة في العلم أو الموضوع الذي يبحث فيه الباحث، ككتب أصول الفقه لمن يبحث في موضوع أصولي، أو كتب التاريخ لمن يبحث في موضوع تاريخي.

٢- مصادر ليس تخصصها في العلم أو الموضوع الذي يبحث فيه الباحث، ولكنها تفيد الباحث في بعض النقاط التي تعرض له وهي ليست من صميم تخصصه، كما لو عرض لباحث أصولي تحقيق كلمة لغوية فإنه يرجع إلى مصادر اللغة، ولو عرض له حديث فإنه يرجع إلى مصادر الحديث، وهكذا[١].

أهمية مصادر البحث:

مصادر البحث هي أهم الأسس التي يقوم عليها البحث، وهي التي يتم بها بنيانه، وهي التي بها يؤتي نتائجه وثماره.

ذلك أنها هي التي منها يستمدُّ الباحث مادة بحثه، ويأخذ منها آراء العلماء ووجهات نظرهم، وبها يستطيع تحديد نتائج بحثه وصياغة أفكاره.

ولن يتسغني الباحث عن المصادر، بل لا يمكن أن يكون بحث بغير مصدر «وإلاّ انقلب البحث مادة إنشائية محضة لا قيمة لها من جانب البحث، وإن كان لها قيمة من حيث كونها إنشاء وإبداعاً منمَّقا ممتعاً»[٢].

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٤٥.

(٢) خفاجي: المصدر السابق، ص ٢٨.

أهمية معرفة الباحث لمصادر البحث:

وإذا كانت هذه أهمية المصادر للبحث، فإن لمعرفة الباحث لمصادر بحثه أهمية أيضاً؛ ذلك أنها خير معين له في نجاح بحثه وشموله وعمقه، حيث تضم المادة التي يستمد منها مادة بحثه ويقوم عليها، ولا يؤتي البحث ثماره إلا بالاعتماد على المصادر إضافة إلى جهد الباحث وتفكيره وحسن ابتكاره وأسلوبه.

وكلما ازدادت معرفة الباحث لمصادر بحثه، سهَّل له ذلك جمع مادته، والإحاطة بجوانبه، والغوص في دقائقه، وحقق بذلك النتائج المتوخاة من بحثه، خلافاً لما لو لم تتيسَّر له هذه المعرفة الكثيرة بمصادر البحث، فإنه يبذل جهداً ويلقى مشقة لا يعانيهما من وقف على المصادر الكثيرة، ولا يحقق ما كان يتوخاه في بحثه من نتائج.

ومن هنا اهتم العلماء بجمع المصادر وتصنيفها وإقامة المكتبات لها وعمل الوسائل المعرِّفة بها، كل ذلك ليسهل وصول العلماء والباحثين إلى المصادر ومعرفتهم لها[1].

أهمية الإكثار من المصادر وتنوعها:

وإذا كانت لمصادر البحث هذه الأهمية، وكان لمعرفة الباحث لمصادر بحثه هذه الأهمية أيضاً؛ فإن للإكثار من المصادر والتنويع فيها أهمية أيضاً.

ذلك أن الإكثار والتنويع ممَّا يزيد في شمول جوانب الموضوع، ووضوح

(١) محمد عجاج: المصدر السابق، ص١٢٥ - ١٢٦.

الرؤية له، وعمق النظر في دقائقه، وتنوّع المعالجة له، وصياغته صياغة تتناسب مع الجهة المعدّ لها البحث، بما في ذلك من فهم لمصطلحاتها، وربط بين أحداثها، وأسلوب للبحث يناسبها.

فلا يستهين الباحث إذاً بأي مصدر سواء كان أصلياً أم ثانوياً، قديماً أم حديثاً، كتاباً أم مذكرات، أم يوميات أم غيرها[١].

إعداد المصادر وأهميته:

ينبغي على الباحث أن يبذل جهده في إعداد مصادر بحثه، فيتحرى في ذلك كل ما هو مظنة لبحثه، ولا يكفيه الوصول إلى مصادر كثيرة فحسب، بل لابد من أن يصل إلى مرحلة يثق فيها بأنه استوعب مصادر بحثه إعداداً، واستقرأ جميع ما هو مظنة لبحثه.

ولإعداد المصادر في هذه المرحلة أهمية تبرز فيما يأتي:

١- أن الباحث يطمئن على أن لبحثه مادة علمية كافية، يستطيع بها إخراج هذا البحث.

٢- الإحاطة بما كُتب في الموضوع، حتى لا يغفله الباحث، وحتى يستعد للبحث عن الجديد حتى يضيفه إلى بحثه.

٣- أن الباحث بهذا الإعداد المستوعب لجميع المصادر يرتاح عند الشروع في جمع المادة العلمية، فلا يكون همّه حينئذ إلا جمع المادة من هذه المصادر المستوعبة، اللهم إلا ما قد يستجد من مصادر، وذلك حينئذ قليل.

---

(١) عناية: المصدر السابق، ص ١٨٦.

٤- أن الإعداد المستوعب لجميع المصادر يخوِّل للباحث أن يستوعب مناهج المؤلفين والباحثين في مصادرهم، فيختار منهجاً يتبعه في بحث موضوعه، أو يؤلف له منهجاً من بينها، أو يخترع منهجاً غير هذه المناهج.

ما يساعد على إعداد المصادر:

ذكرنا أنه ينبغي على الباحث أن يبذل جهده في إعداد مصادر بحثه، ويدوِّن كل ما هو مظنة أن فيه مادة تتصل ببحثه.

والباحث إذا نجح في إعداد مصادر بحثه، فإن الطريق سيكون واضحاً أمامه، وسيبدأ عمله بعد ذلك على أساس قويم.

ومما يساعد الباحث على إعداد مصادر بحثه ما يأتي:

١- فهارس المكتبات الخاصة والعامة، مثل فهرس مكتبة الحرم المكي، وفهرس مكتبة جامعة الملك سعود، وفهرس مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفهرس دار الكتب المصرية، وفهرس المكتبة الأزهرية، وفهرس دار الكتب الظاهرية بدمشق، وغير ذلك من فهارس المكتبات في العالم.

٢- فهارس المصادر المثبتة في أواخر الكتب التي لها صلة وثيقة بموضوع الباحث، وكذلك فهارس المصادر للرسائل العلمية التي لها صلة بموضوع الباحث.

٣- قوائم أسماء الكتب التي تصدرها دور النشر والمكتبات في كل عام أو أكثر، فيقف الباحث بمراجعتها على كل جديد ينشر، وقد يعثر على ما له صلة ببحثه مما لم يصل إلى المكتبات العامة والخاصة بعد.

٤- الكتب التي تسمى بمصادر المصادر، وهي التي عنيت بتدوين أسماء الكتب على مختلف مناهجها، مثل الفهرست لابن النديم، ومفاتيح العلوم للخوارزمي، ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده ، وكشف الظنون لحاجي خليفة، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وتاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين.

٥- دوائر المعارف العالمية، مثل دائرة المعارف الإسلامية، ودائرة المعارف البريطانية.

فإن الباحث سيجد فيها عدة مقالات عن بحثه، علاوة على ما يجده من مصادر أصلية تذكرها الدائرة لما أوردته من معلومات.

٦- الموسوعات العمية المتخصصة التي تتناول العلم الذي ينطوي تحته موضوع الباحث.

٧- المجلات العلمية التي تتناول ما له صلة ببحثه.

٨- الأشخاص الذين لهم خبرة بهذا النوع من الدراسة من العلماء والمتخصصين والباحثين، فإن الباحث سيجد عندهم لصالح موضوعه ما لا يجده عند غيرهم، إذ يرشدونه إلى مصادر لهذا الموضوع خفيت عليه، وينبهونه على مسائل مهمة في موضوعه، ويساعدونه في تنسيق مخططه؛ وذلك نتيجة مطالعاتهم الكثيرة وخبرتهم الطويلة في هذا الميدان.

٩- المشرفون على المكتبات التي يتردد عليها الباحث، فإن أغلب هؤلاء لهم خبرة بالمصادر التي قد تتصل بالموضوع، نتيجة عملهم في الكتب

والتنقيب فيها، فعلى الباحث أن يعقد معهم صلات ودية، ليمدّوه بين وقت وآخر بالمصادر التي لها صلة ببحثه[1].

إعداد قائمة بالمصادر:

يستصحب الباحث معه أثناء إعداده لمصادر بحثه أوراقاً يكتب فيها قائمة بمصادر بحثه: يبين فيها اسم المؤلف، واسم المصدر، ومكان وجوده، ورقمه في المكتبة.

ويجوز للباحث أن ينظر إلى المصادر، فما كان منها عامًا لأبواب البحث أو فصوله، يجعله في قائمة، وما كان منها خاصًا لفصل معيَّن أو مبحث معين يجعله في قائمة أخرى، ويوزع هذه المصادر الخاصة على فصولها أو مباحثها.

ثم ينظر إلى قائمة مصادره فيجري فيها تعديلاً، بحيث يجعل مصادر كل علم على حدة، فيجعل المصادر الفقهية وحدها، والمصادر الأصولية وحدها، وهكذا بقية المصادر.

ثم يجري تعديلاً آخر في مصادر كل علم، بحيث يجعل مصادر كل مذهب على حدة، فيجعل مصادر المذهب الحنفي على حدة، وكذلك المذهب المالكي، والمذهب الشافعي، والمذهب الحنبلي، وهكذا.

ثم يرتب كل مجموعة بحسب الأقدمية لوفاة المؤلف.

وهذا الترتيب يفيد الباحث في الوقوف على التطور التاريخي لبحثه، ويفيده في المقارنة بين المتأخر منها والمتقدم، كما يفيده في تلافي التكرار في

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٣٦-٤٠، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٦-١٠٧، خفاجي: المصدر السابق، ص ٨٢-٩٤.

نقل المادة المتشابهة من المصادر، ويفيده في الاقتصار على نقل أقدم النصوص من مصادرها إذا كانت المصادر المتأخرة قد نقلتها منها.

ويعمد بعض الباحثين أثناء إعدادهم لقائمة مصادر البحث إلى اتباع نظام الجذاذات.

وطريقة ذلك أن يُحضر الباحث مجموعة من الجذاذات بمقاس ٧×١٠ سم، يكتب في أعلى الجذاذة اسم المؤلف، وفي السطر الثاني يكتب اسم الكتاب، وفي السطر الثالث يكتب اسم المكتبة التي بها الكتاب، ورقمه والرمز الموضوع له، ويخصص كل جذاذة لكتاب واحد.

ثم يرتب هذه الجذاذات في درج ترتيباً هجائياً حسب أسماء المؤلفين، وكلما عثر على كتاب جديد يتصل بموضوعه أعدّ له بطاقة ووضعها في موضعها من درج الجذاذات(١).

أمهات المصادر الإسلامية في فروع التخصص المختلفة:

التخصصات الإسلامية وكذلك اللغوية، لا تقتصر في المصادر التي تغذيها بالمادة العلمية على المصادر المدونة في فرع التخصص فحسب، بل تحتاج إلى مصادر أخرى في فروع أخرى في الدراسات الشرعية واللغوية.

فلو فرضنا أن هناك باحثاً في موضوع أصولي، فإنه لا يكفيه الاقتصار في جمع مادة بحثه على المصادر الأصولية فحسب، بل لابدّ من الرجوع إلى مصادر التخصصات الأخرى لأخذ مادة جانب من الجوانب عرض له في موضوعه، كلفظ لغوي، أو فرع فقهي، أو حديث أو نحو ذلك.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٤٠، ٤٢.

فالمصادر الإسلامية بعضها مرتبط ببعض في تغذية الموضوعات في فروع التخصص المختلفة.

ويخطئ من يظن أنه إذا أراد بحث موضوع في فرع كموضوع في أصول الفقه، أنه لا يحتاج لكتب الفقه أو اللغة أو التاريخ أو الحديث مثلاً.

والبحث الناجح هو الذي جُمعت مادة جوانب موضوعه من مصادرها الأصلية في فروع التخصصات المختلفة.

صحيح أن المصادر المباشرة للموضوع التي يقوم عليها معظم بناء البحث هي مصادر العلم الذي يندرج هذا الموضوع تحته، لكن لا يعني هذا أن البحث غير محتاج في جوانبه التي تنتمي إلى تخصصات أخرى إلى مصادرها في تلك التخصصات.

ولذلك نجد علماء المسلمين الأوائل والمؤلفين منهم لا يقتصرون في العلم على فرع واحد، كالتفسير فقط أو الحديث فقط أو الفقه فقط أو الأصول فقط، ولا يقتصرون في التأليف على فرع واحد فقط، بل كانوا يتعلمون جميع الفروع ويؤلفون في أكثر من فرع، بل لا يقتصرون على علوم الشريعة، بل يضمون إلى ذلك علوم اللغة والتاريخ الإسلامي.

ولهذا ذكرنا عند الكلام على تقسيم المصادر من حيث التخصص في علم وعدمه أن المصادر الخاصة تنقسم بالنسبة لموضوع الباحث إلى قسمين:

١ - مصادر متخصصة في العلم أو الموضوع الذي يبحث فيه الباحث، ككتب أصول الفقه لمن يبحث في موضوع أصولي.

٢- مصادر ليس تخصصها في العلم أو الموضوع الذي يبحث فيه الباحث، ولكنها تفيد الباحث في بعض النقاط التي تعرض له، وهي ليست من صميم تخصصه، كما لو عرض لباحث أصولي تحقيق كلمة لغوية، فإنه يرجع إلى مصادر اللغة.

وإذا تبين أن أمهات المصادر الإسلامية في فروع التخصص المختلفة، لا يستغني الباحث في أي موضوع عن الإفادة منها، فإننا نذكر على سبيل الإيضاح أنواعاً منها، معرّفين بها من حيث نظم تأليفها وكيفية الإفادة الصحيحة منها:

أولاً مصادر المصادر: وهي الكتب الأساسية التي تدل على المصادر ومناهج تأليفها المختلفة.

وقد عني المسلمون منذ وقت مبكر بهذا النوع من المصادر الذي يعرض الأعمال العلمية، ويحصرها في استقراء شامل في المجالات العلمية المتعددة.

وهذا النوع يفيد الباحث في معرفة مصادر بحثه، ويجعل لديه العلم التام بجميع الجهود السابقة التي بذلت في موضوعه، فيستفيد منها ويضيف الجديد إليها.

وهذا النوع من المصادر استهدف ثلاثة أمور:

الأول: الحصر الشامل لمصادر بحث أي موضوع.

الثاني: عرض هذه المصادر بطريقة سهلة، يستطيع الباحث الوصول بها بيسر إلى معرفة ما كتب في موضوعه.

الثالث: عرض هذه المصادر بمناهج مختلفة وفق ما يأتي:

أ- التأليف لهذه المصادر وفق منهج ذكر أسماء العلوم والفنون، بحيث يتخذ المؤلف من أسماء العلوم والفنون أساساً يبني عليه ترتيب هذه المصادر، ويدوِّن تحت كل عِلْم وفنّ مصادره والمؤلفات فيه.

ومن ذلك على سبيل المثال:

١- كتاب فهرس العلوم، لأبي الفرج محمد بن إسحاق الوراق الشهير بابن النديم (المتوفى سنة ٣٨٥هـ).

٢- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبرى زاده (المتوفى سنة ٩٨٦هـ).

٣- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان (المتوفى سنة ١٣٧٦هـ).

٤- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين.

ب- التأليف لهذه المصادر وفق منهج ذكر أسماء الكتب مرتبة حسب ترتيب حروف الهجاء.

ومن ذلك على سبيل المثال:

١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي (المتوفى سنة ١٠٦٧هـ).

٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى سنة ١٣٣٩هـ).

جـ- التأليف لهذه المصادر وفق منهج ذكر أسماء المؤلفين، بحيث يتخذ المؤلف من أسماء المؤلفين أساساً يبني عليه ترتيب هذه المصادر، فيرتبها ترتيباً أبجدياً أو هجائياً، يبدأ الكلام بحياة المؤلف من حيث مولده ونشأته ووفاته، ثم يتبع ذلك بسرد المؤلفات المنسوبة إليه.

ومن ذلك على سبيل المثال:

١- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى سنة ١٣٣٩هـ).

٢- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحّالة.

د- التأليف لهذه المصادر وفق منهج ذكر مصادر علم معيَّن، أو مذهب معين، وذلك بأن يعرض المؤلف في كتابه مصادر علم معين، كالتفسير، أو الحديث، ويدون كل المؤلفات فيه، أو يدوّن في كتابه مؤلفات أصحاب مذهب معيَّن.

ومن ذلك على سبيل المثال:

١- التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي (المتوفى سنة ١٣٩٧هـ).

٢- الحديث والمحدِّثون، لمحمد محمد أبو زهو.

٣- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، لمحمد محسن الطهراني ثم العسكري الشهير بالشيخ أغا بزرك[1].

---

(١) عبد الوهاب أبو سليمان: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ص١٦١ - ١٦٢.

ثانياً: الكتب الأساسية في اللغة العربية:

وتختلف في مناهجها من حيث تناولها لجميع الألفاظ، أو لألفاظ خاصة. فالأول كقواميس اللغة المعروفة، مثل لسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروزآبادي.

والتي تتناول ألفاظاً خاصة تختلف.

فمنها ما يتناول ألفاظ نوع معيَّن، كالحيوان، أو النبات.

ومنها ما يتناول ألفاظ مصطلحات، كالتعريفات للجرجاني.

ومنها ما يتناول ألفاظ كتاب معيَّن، كتهذيب الأسماء واللغات، الذي تناول ألفاظاً في كتاب المهذب للشيرازي، ومثل كتاب المطلع على أبواب المقنع.

وتختلف كتب اللغة أيضاً في مناهجها من حيث بيان اللفظ.

فمنها ما يركز في البيان على المعنى الجزئي للفظ، كالقاموس المحيط.

ومنها ما يركز على المعنى العام للفظ، كمقاييس اللغة لابن فارس.

ومنها ما يركز على أسرار اللفظ، كصنيع ابن جني في مؤلفاته.

وتختلف كتب اللغة أيضاً في مناهجها من حيث الترتيب.

فبعض المصنفين يجعل الحرف الأخير هو الباب، وبعضهم يجعل الباب هو الحرف الأول.

وبعضهم يبدأ بالحرف الذي هو أول الكلمة ويراعي في الكلمة الحروف الهجائية التي تأتي بعد أول حرف فيها، فإذا انتهى منها عاد إلى الحروف التي

تأتي هجائياً قبل أول حرف في هذه الكلمة، كصنيع ابن فارس في مقاييس اللغة.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب اللغة لا تنكر، فالمعنى اللغوي لكثير من الألفاظ، ووجوه استنباط الأحكام لا تُدرك إلا بمعرفة اللغة، بل إن اللغة أساس من الأسس التي استمد منها أصول الفقه مادته.

ثالثاً: فهارس القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف:

وتختلف في مناهجها:

فمنها ما يفهرس بحسب اللفظ، فيرتبها حسب ذلك ترتيباً هجائياً، كالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمحمد فؤاد عبد الباقي، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وضعه لفيف من المستشرقين.

ومنها ما يفهرس بحسب الموضوعات، كتفصيل آيات القرآن الحكيم للمستشرق الفرنسي جول لابوم، وجامع الأصول لابن الأثير، وتيسير جامع الأصول لابن الديبع.

رابعاً: الكتب الأساسية في علوم القرآن:

وتختلف في مناهجها:

ففي التفسير قد يكون التفسير بالأثر، وقد يكون بالرأي. وقد يكون مهتمًا بالأحكام الشرعية، وقد يكون مهتماً بالنكات البلاغية.

وقد يكون التفسير وفق مذهب معين، كمصادرالتفسير عند المعتزلة، أو عند الإباضية، أو عند الإمامية الاثني عشرية.

وكذلك تختلف المناهج في مصادر أصول التفسير، وفي مصادر علم القراءات، وفي مصادر تراجم المفسرين، وفي مصادر طبقات القراء.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب علوم القرآن لا تُنكر، ففيها بيان للمراد بلفظ أو عبارة، وفيها بيان للحكم الشرعي المستفاد من الآية، وفيها بيان لأسرار التعبير القرآني، وفيها تراجم للأعلام من المفسرين والقراء.

خامساً: الكتب الأساسية في الحديث وعلومه:

وتختلف في مناهجها:

ففي الحديث ما هو مدوَّن بحسب الموضوعات، وما هو مدوَّن بحسب المسانيد.

ومنها ما هو محكوم عليه، ومنها ما تُرِكَ الحكم عليه.

ومنها ما هو مؤلف في مشكل الحديث، ومنها ما هو مؤلف في غريبه، ومنها ما هو مؤلف في الموضوعات.

ومنها ما هو مؤلف للجمع بين كتب حديث متعددة.

وهكذا تختلف المناهج أيضاً في مصادر شروح الحديث، وفي مصادر أصول الحديث، وفي مصادر تراجم الرواة والمحدثين.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب الحديث وعلومه لا تنكر، ففيها الاستدلال بحديث على حكم شرعي، والتخريج له، والحكم عليه، وفيها بيانٌ للمراد بلفظ أو عبارة في حديث، وفيها تراجم للأعلام عن الرواة والمحدثين.

سادساً: الكتب الأساسية في الفقه وعلومه:

وتختلف في مناهجها:

ففي مصادر الفقه ما هو مقارن بالمذاهب الفقهية المختلفة، وفيها ما هو مختص بمذهب معين.

وفيها ما هو عام لجميع أبواب الفقه وموضوعاته، وفيها ما هو خاص بموضوع أو موضوعات معيّنة.

وفيها ما هو مقرون بالأدلة والمناقشات والترجيح، وفيها ما هو مجرد عن ذلك.

وهكذا تختلف المناهج أيضاً في مصادر أصول الفقه، وفي مصادر القواعد الفقهية.

سابعاً: الكتب الأساسية في العقيدة:

وتختلف في مناهجها:

فمنها ما هو مؤلف لبيان عقيدة السلف، ومنها ما هو مؤلف في عقيدة غير السلف كالأشعرية والمعتزلة، ومنها ما هو مؤلف لبيان العقيدة على المذاهب المختلفة، ومنها ما هو مؤلف لبيان الفرق، ومنها ما هو مؤلف للرد على الفرق المخالفة للسلف، ومنها ما هو مؤلف في تراجم الأعلام من أصحاب هذه العقائد.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب العقيدة لا تنكر؛ ذلك أن كثيراً من القواعد الأصولية مبنية على العقيدة، وكثير من الخلاف بين الأصوليين في كثير من المسائل منشؤه خلافهم في العقيدة.

ويكفي مؤيِّداً لذلك أن علم الكلام أساس من الأسس التي استمد منها أصول الفقه مادته.

ومن المعلوم أن حاجة الفقيه في هذا مثل حاجة الأصولي؛ لأنه المستثمر للأحكام التي قد يكون الخلاف فيها منشؤه الخلاف في العقيدة.

ثامناً: الكتب الأساسية في التراجم:

وتختلف في مناهجها:

فمنها ما هو مؤلف في تراجم أعلام المسلمين وغيرهم، ومنها ما هو خاص بالمسلمين.

ومنها ما هو مؤلف في تراجم أعلام المسلمين عامة، ومنها ما هو مؤلف في تراجم أعلام زمن معين، أو في تراجم أعلام مكان معين، أو في تراجم فئة معيَّنة، أو في تراجم أعلام مذهب معين.

وحاجة الباحث في الفقه والأصول مثلاً لكتب التراجم لا تنكر، فبها يستطيع أن يترجم لما ورد في بحثه من أعلام، وبها يستطيع معرفة المتقدم والمتأخر من المؤلفين، ويستنتج بذلك استفادة المتأخر من المتقدم في بعض المسائل، ويتلافى التكرار في الأفكار والمعلومات التي سببّها نقل المتأخر من المتقدم، ويستفيد معرفة التطور العلمي لبعض المشكلات التي تتابعت الجهود من العلماء في مختلف الأزمان في حلّها، ويستطيع معرفة وجوه التعديل أو التجريح لبعض الأعلام ممّا له أثر في نصرة رأي أو تضعيفه.

المبحث السابع

صفات الباحث

الباحث: هو الذي يقوم على كاهله اختيار المشكلة، والتتبع لمادتها، ودراسة ذلك، وفق منهج معين؛ لتحقيق هدف معيَّن.

فالباحث إذن أساس في قيام البحث، فلا بحث بدون باحث.

وإذا كان الأمر كذلك، فهناك صفات ينبغي توافرها فيه، ومنها ما يأتي:

١- الميل والرغبة في القيام بالبحث العلمي بصفة عامة، وفي الموضوع الذي اختاره بصفة خاصة: فليس كل واحد يرغب في القيام بالبحث وإن كان عالماً، وليس كل واحد يرغب في بحث أي موضوع، بل بعض الباحثين يرغب في بحث موضوعات معينة، وبعضهم يرغب في بحث موضوعات أخرى.

ولذا ينبغي عليه أن يسأل نفسه أولاً: هل أنا أحب القيام بالبحث العلمي؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فمن الخير له ألا يقحم نفسه في ميدان لا يرغبه ولا يميل إليه.

وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فعليه أن يسأل نفسه: هل أحب هذا الموضوع المعين وأجد في نفسي الرغبة في القيام ببحثة؟ فإن كانت الإجابة بالنفي، فليتركه وليبحث عن غيره.

وإن كان الإجابة بالإيجاب، فلينتقل إلى الأسئلة الأخرى التي ذكرناها سابقاً في اختيار الموضوع، وذلك لضمان سلامة اختياره.

٢- العلم والمعرفة وكثرة الاطلاع والقراءة الواسعة: فالباحث ينبغي أن يكون عنده علم ومعرفة سابقان في مجال تخصصه؛ كي يبني على ذلك

دراسته اللاحقة في هذا الموضوع، وكثرة الاطلاع والقراءة الواسعة من أهم الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها الباحث؛ إذ هي المنهل الغزير الذي يروي غليل الباحث ويوسع آفاق معرفته ويعمقها، ولهذا كان من الواجب على الباحث ألا يترك كتاباً أو بحثاً أو غيرهما تناول موضوعه أو جانباً من موضوعه إلاّ اطّلع عليه وقرأه[1].

٣- المقدرة على البحث فطرة، واكتساباً:

أما الفطرة، فإن البحث موهبة فنية تُمْنَحُ لبعض الناس ولا تُمْنَحُ لآخرين، فكم من عالم ضليع، لكن ليس عنده موهبة البحث، وكم من شخص يملك ناصية المنهج في جمع المادة وترتيبها لكن المقدرة الفطرية على البحث عنده دون المستوى المطلوب.

والمقدرة الفطرية على البحث تعني القدرة على فهم الحقائق وتفسيرها باستقلال تام.

وأما المقدرة الكسبية، فتعني الإلمام بطرق البحث العلمي عن طريق الدراسة والتجربة، ابتداء بوضع خطة منظمة للبحث، وجمع للمادة العلمية، وتصنيف وترتيب لها، وصياغة لها في مرحلة الكتابة[2].

---

(١) ينظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص١٠٦، عناية: المصدر السابق، ص٢٢١.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص١٠-١١، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢٢.

٤- الدقة، والتنظيم: فلا بدّ للباحث أن يكون دقيقاً في عمله، منظماً فيه، شبهه في ذلك شبه المهندس في تنظيم بناء، فينظم بحثه في خطته، ومنهجه، وحواشيه، وفهارسه، وأسلوبه، وطباعته، وتجليده[١].

٥- الصبر والدأب: ذلك أن البحث عمل شاق ذهناً وجسماً ومالاً، وبه عقبات ومشكلات، ويحتاج إلى وقت طويل يتفرغ فيه الباحث للبحث، وينقطع عن الناس وعن الشواغل الأخرى، ليحقق ما هو مقصود من هذا البحث، فلا بد للباحث من أن يتحلّى بالصبر والجلد والمثابرة والدأب، حتى تتحقق له السيطرة على البحث من جميع الوجوه، وحتى يؤتي البحث ثماره المرجوة منه[٢].

٦- التأني: ذلك أن البحث يقصد به تأسيس أحكام صحيحة، والوصول إلى نتائج جازمة، والبحث أياً كان به عقبات ومشكلات، وليس تذليلها والوصول إلى حلها بالأمر الهيّن؛ لهذا كان لابد للباحث من التأني وعدم التسرُّع؛ ليتسنى له تذليل العقبات وحل المشكلات، ويصل بالبحث إلى المقصود منه، من تأسيس أحكام صحيحة، ومن نتائج جازمة[٣].

---

(١) عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٢، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٢) عناية: المصدر السابق، ص ٢٢٠، عبد الوهاب أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

(٣) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢١- ٢٢.

٧- الإخلاص للبحث: وذلك بأن يكون الباحث متفانياً في سبيل الوصول ببحثه إلى أقصى ما يمكنه من درجات الشمول والجودة والإتقان في كل المراحل التي يمرّ بها، ولا يبخل في سبيل ذلك بمال ولا جهد ولا وقت[1].

٨- الأمانة: وذلك بأن يكون الباحث أميناً في المادة العلمية، فلا يكتب شيئاً لغيره ويترك العزو إلى صاحبه، موهماً أنه لنفسه وليس لغيره، فإن هذا يعتبر سرقة علمية. ويكون أميناً في المادة العلمية بحيث يستوفيها لجميع أجزاء الموضوع.

وكذلك ينبغي أن يكون أميناً في نقل النصوص من حيث صحة النقل، ومن حيث عزوها إلى أصحابها.

ويكون أميناً في الأفكار والآراء، من حيث إسنادها إلى أصحابها، ومن حيث التحقق من صحة ذلك.

ومن أجل هذا كان عزو الأفكار والآراء والنقول إلى أصحابها، وتدوين المصادر في الرسائل والبحوث العلمية أمراً مهمّاً في ارتفاع مستواها العلمي، وفي تقديرها عند ذوي الاختصاص.

وإهمال ذلك أو الإخلال به يعتبر خدشاً في أمانة الباحث، وعيباً في البحث[2].

وما لم تتحقق الأمانة في البحث، فلن يفي الباحث بالمقصود من البحث، ولن يحقق البحث أهدافه، ولن يثق القرّاء بالباحث بعد ذلك.

---

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢١، ٢٢.

(٢) ينظر عبد الوهاب أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢١.

٩- الموهبة والذكاء: وذلك بالقدرة على التذكر للمعلومات، والانتقاء للأفكار، وعلى التأمّل والتفكير والاستنباط؛ كي يستطيع الوقوف على دقائق الأمور، ويبتعد عن الأخطاء التي قد يُسَبِبُها سوء الفهم(١).

١٠- الشك فيما وصل إليه من مادة علمية حتى يتحقق منه بالدراسة والفحص والتمحيص:

ذلك لأن بعض الآراء السابقة، قد تبنى على استنتاج خاطئ أو أساس غير سليم، فتكون هذه الآراء خاطئة، وينتقل الخطأ إلى كل موضوع يبنى عليها.

ولهذا كان على الباحث ألاّ يعتبر ما وصل إليه غيره من الأمور المسلّم بها، وأنها حقائق لا يعتريها الشك، ولا يعتورها الخطأ، بل لابُدَّ من دراستها والتفكير فيها وفحصها وتمحيصها، فيعتمد منها ما قام على أساس سليم، ويردّ غيره(٢).

١١- الموضوعية في البحث: بحيث يكون رائده البحث عن الحق بما يقود إليه من دليل، وإثباته وإن خالف ميله وهواه، والبعد عن المبالغة والهوى والتحيّز(٣).

١٢- التزام أدب البحث، باحترام الآخرين وآرائهم، وبالتواضع: فلا يؤدي به الأمر إلى الحطّ من آراء الآخرين، أو النيل من شخصياتهم، وإن كان على صواب فيما ينقد أو يعرض.

---

(١) ينظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٠١، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٢) ينظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٢، ١١٦، شلبي: المصدر السابق، ص ١٢.

(٣) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢٢، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٢، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢٠.

ولا يؤدي به الغرور العلمي إلى التعالي بما وصل إليه، وإن أدى بحثه إلى كشف لم يسبق إليه، أو إلى نتائج مفيدة. ذلك لأن الغاية من البحث الوصول إلى الحقيقة، وإضافة المزيد من المعارف إلى تراث الإنسانية، فيجب أن تتم هذه الغاية بعيدة عن كل ما يشينها ويشوِّهها، ولا شك أن الحط من آراء الآخرين، أو النيل من شخصياتهم، أو الغرور العلمي مما يشين البحث ويشوِّهه، ويحطُّ من مكانته وقوته، وينفّر القارئ من مطالعته[1].

١٣- ظهور شخصية الباحث من خلال بحثه: وذلك بألاّ يسلِّم بكل ما وصل إليه من مادة علمية حتى يتحقق منه بالدراسة والفحص والتمحيص.

كما تظهر شخصية الباحث بمناقشة ما يورده من أدلة وحجج، ونصرة القوي منها، ودحض الضعيف والباطل.

كما تظهر شخصيته في إبداء رأيه في المقام المناسب.

إلى غير ذلك من مواطن ظهور شخصية الباحث من خلال بحثه[2].

١٤- الأصالة العلمية: وذلك بالقدرة على عرض الأفكار والمعلومات بطريقة صحيحة، وبتنسيق جيّد، وبالقدرة على الحكم على الأشياء ببصيرة نافذة، وبالقدرة على الإضافة والإبداع.

فإن هذه الصفات إذا تحققت في الباحث استطاع أن يخرج بحثاً تتوافر فيه غايات البحث العلمي التي تبعث القراء على الاحتفاء به وقراءته[3].

١٥- عدم تكرار الأفكار في موضع أو مواضع متعددة: ذلك أن المقصود

(١) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٢، ١١٦.

(٢) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٦.

(٣) ينظر عناية: المصدر السابق، ص٢٢٢، أبو سليمان: المصدر السابق، ص٢٢.

بالبحث الوصول إلى دراسة واعية، ونتائج مبنية على قواعد راسخة، ويكفي في ذلك ذكر الفكرة مرة واحدة؛ للوصول إلى تلك الدراسة والنتائج.

وليس تكرار الأفكار إلاّ مظهراً من مظاهر الفوضى الفكرية وعدم الالتزام بالمنهج العلمي السليم، وإلاّ مظهراً من مظاهر حب خروج البحث بحجم أكبر مما يقتضيه مضمونه.

١٦- العناية بالأسلوب: وذلك بأن يعرض الباحث بحثه بأسلوب علمي، قوامه اللفظ الواضح، والعبارة المشرقة، والسَّبك الحسن، مع التزام في ذلك باللغة العربية لفظاً ومعنى ونحواً[1].

فالعناية بالأسلوب الذي يخرج به البحث، تبعث القراء على الاحتفاء به وقراءته.

١٧- خدمة نصوص الرسالة من جميع الوجوه التي تحتاج إلى خدمة: وذلك كشرح ما يحتاج إلى شرح، وتخريج ما يحتاج إلى تخريج من أحاديث أو آثار أو أشعار ونحو ذلك، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف من أعلام أو أمكنة أو قبائل، ونحو ذلك.

١٨- العناية بحُسْن العزو إلى المصادر: إذ في حُسْن العزو دليلُ على مهارة الباحث، ورفع للَّبس عن القارئ بما قد يجلبه فوضى العزو من إيهام.

١٩- وضع علامات الترقيم، مع العناية التامة بوضع العلامة في مكانها

---

(١) ينظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٧، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٢٢، عناية: المصدر السابق، ص ٢٢٢.

المتعارف عليه: إذ في ذلك إعانة على فهم المعنى المقصود، ورفع للوهم أو اللبس عن القارئ.

٢٠- القراءة الواعية لكل فصل أو مبحث انتهى منه؛ لتصحيح ما قد يقع من خطأ، وتلافي ما قد يقع من نقص، وإعادة ترتيب ما قد ندَّ عن الذهن ترتيبه على الوجه الصحيح، وإعادة صياغة عبارة توقع في لبس، والتأكد من صحة الحواشي بمقابلتها على الجذاذات، خشية الالتباس في العزو، أو الخطأ في أرقام صفحات المصادر وأجزائها[1].

(١) ينظر محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٧.

المبحث الثامن

الإشراف على البحث

معنى الإشراف في اللغة والمراد به هنا:

الإشراف في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول هي: الشين والراء والفاء، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل يدل على علوّ وارتفاع، فالشرف العلوّ، والشريف الرجل العالي... والمشرف (بفتح الميم) المكان تشرف عليه وتعلوه».

و«شرُف شرفاً: علا في دين أو دنيا... أشرف عليه: اطّلع من فوق»[2].

«والمشْرَف من الأماكن: العالي والمطلّ على غيره»[3].

والمراد بالإشراف هنا: مراقبة الأستاذ ومتابعته للبحث الذي يقوم به الطالب في جميع المراحل التي يمرّ بها هذا البحث حتى يكتمل ويُقدّم للمناقشة.

وأركان الإشراف هي: الأستاذ المشرف، والطالب الذي يشرف عليه الأستاذ، والبحث الذي هو محلّ الإشراف.

ما يشترط في المشرف:

بعض الجامعات إنما تشترط في المشرف أن يكون ذا قدرة علمية عالية، متخصصاً في الحقل الذي فيه موضوع البحث، متعمقاً فيه، ذا صلة علمية بموضوع البحث، ولا تشترط ما يحمله من لقب علمي ككونه أستاذاً، أو أستاذاً مشاركاً، أو أستاذاً مساعداً، بَلْ لا تشترط أن يكون حاصلاً على شهادة عليا كالدكتوراه ما دام معروفاً بأصالة ما يجريه من بحوث علمية.

(١) مقاييس اللغة، ٣/ ٢٦٣، مادة (شرف).

(٢) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٣/ ١٥٧-١٥٨، مادة (الشرف).

(٣) المنجد، ص ٣٩٥-٣٩٦، مادة (شرف).

وبعض الجامعات تشترط في المشرف أن يكون حاصلاً على درجة «الدكتوراه» في الحقل الذي فيه موضوع البحث، وأن يكون لقبه العلمي أستاذاً أو أستاذاً مشاركاً. وإن كان لقبه العلمي أستاذاً مساعداً فلا يحق له الإشراف إلا بعد أن يمضي خبرة في التدريس الجامعي لا تقل عن ثلاث سنوات(١).

وضماناً لتكريس المشرف جهوده في الإشراف على البحث، وتحقيقاً للفائدة التي تعود على البحث والباحث من خلال إشراف المشرف، وخشية من تفرق جهوده على البحوث الكثيرة وضعت بعض الجامعات نظاماً يحدد نصاب المشرف في الرسائل التي يشرف عليها، وذلك بأربع رسائل فقط، ولا يجوز تجاوز هذا العدد إلا بواحدة أو اثنتين فقط لسبب وجيه يصدر به موافقة على هذه الزيادة من مجلس الجامعة.

كما نصت بعض أنظمة الجامعات على أن يكون المشرف على الرسالة واحداً، إلاّ إذا اقتضى موضوع الرسالة أن يكون عليها مشرفان، كما لو كان الموضوع ذا جانبين: جانب شرعي وجانب قانوني، أو جانب شرعي وجانب اقتصادي، أو جانب فقهي وجانب أصولي.

الذي يختار الأستاذ المشرف:

الذي يختار الأستاذ المشرف هو القسم الذي يتبعه الطالب، ثم يعرض ذلك على مجلس الكلية للموافقة عليه.

---

(١) ينظر في هذا شلبي: المصدر السابق، ص ٢٠، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٦٣، ١٦٤.

متى تبدأ العلاقة بين الطالب والمشرف، ومتى يبدأ دور المشرف:

في بعض الجامعات لا تبدأ العلاقة بين الطالب والمشرف إلا بعد اختيار مجلس القسم له مشرفاً على الطالب، وبعد موافقة مجلس الكلية على هذا الاختيار وتعميده رسمياً بقرار مجلس الكلية.

وبعد تبليغه بهذا القرار تبدأ العلاقة بينه وبين الطالب ويبدأ دوره في الإشراف.

وفي بعض الجامعات تبدأ العلاقة بين الطالب والأستاذ قبل أن يُعيَّن الأستاذ للإشراف، فالعمل الذي يقوم به القسم ومجلس الكلية هو في الواقع تقرير لشيء حاصل.

وعلى هذا فإن دور الأستاذ المشرف يبدأ مبكراً، فعقب اقتراح الطالب موضوع البحث يرشده الأستاذ المشرف إلى الظروف المحيطة بهذا الموضوع، فقد يكون بُحث من قبل على النحو الذي يقترحه الطالب، وقد يكون موضوعاً لا يستأهل المجهود الذي سيبذل فيه لجفافه وعدم إفادته، وقد يكون من الموضوعات التي تحتاج للغات لا يعرفها الطالب، إلى غير ذلك من الأسباب التي تدعو إلى صرف النظر عن البحث في هذا الموضوع.

واختيار الموضوع هو في الحقيقة مهمة الطالب، ولكن لا مانع أن يوجهه الأستاذ المشرف ويقترح عليه حتى يتمكن من اختيار موضوعه[1].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٩، ٢٠.

صلاحيات المشرف:

تختلف أنظمة الجامعات في الصلاحيات التي تمنحها للمشرف.

فبعض الجامعات تضع في لوائحها التنفيذية صلاحيات للمشرف لا يتعداها، وتعين مقدار سلطته التي لا يمكن أن يتجاوزها.

فصلاحياته ـ مثلاً ـ في تحديد نوع صلته بالطالب، وطريق مقابلته له، ونوع المنهج الذي يتبعه في البحث، وفيما يكتبه من تقارير عنه في ضوء انطباعاته عنه من خلال عمله في البحث، وفي تقدير ما يرى أنه بحاجة إليه من رحلات علمية أو تمديد للمدة التي يحتاج إليها لإنجاز بحثه في حدود ما تجيزه اللائحة التنفيذية للجامعة.

أما بعض الجامعات فتعطي المشرف من الصلاحيات ما هو أوسع من ذلك، حيث تترك زمام الأمر ـ إلى حدّ كبير ـ للأستاذ المشرف.

فهو ـ إلى جانب الصلاحيات السابقة ـ الذي يقابل الطالب ويقرر مستواه ومدى صلاحيته، وتقريره مقبول دائماً.

ومن أمثلة ذلك أن له صلاحية في أن يقدِّر أن صلاحية الطالب لتحضير رسالة الماجستير تتوقف على نجاحه في امتحان مواد يحددها له، ممّا ليس من المواد الموجودة في الخطة الدراسية لمرحلة الماجستير.

وله تغيير رأيه في هذا الطالب نفسه – بعد أن يتبيَّن له عدم حاجته إلى الامتحان في هذه المواد – فيقرر صلاحيته لتحضير رسالة الماجستير بدون الامتحان في هذه المواد.

بل للمشرف أن يقرر صلاحية هذا الطالب نفسه للتحضير لرسالة الدكتوراه، إذا تبين له أن مستواه يرقى إلى ذلك، فلا يحتاج حينئذ للتحضير لرسالة الماجستير.

كما أن للمشرف صلاحية في أن يقرر أن صلاحية الطالب لتحضير رسالة الدكتوراه تتوقف على نجاحه في امتحان مواد يحددها له(١).

صلة الطالب بالمشرف:

إذا تمَّ تعيين الأستاذ مشرفاً على الطالب، كان من واجب الطالب أن يظل على صلة به، ويتقيَّد بالمواعيد التي يحدّدها له، ويقدم له نتيجة أبحاثه وقراءاته من حين لآخر، ليظل الأستاذ المشرف على علم تامّ بالخطوات التي يخطوها الطالب، ويعرف تماماً مدى التقدم والتطور الذي يحصل عليه، وعلى الطالب أن يحافظ على تقديم ما يجب تقديمه من الواجبات دون تأخير ولا مماطلة(٢).

والطالب الذي يقابل أستاذه من حين لآخر، ويتعاون معه في سبيل تحقيق معنى الإشراف يستفيد جداً من خبرة أستاذه وتوجيهه، ثم يدرك إلى أيّ حدّ خطا، لأنه ينهي العمل نقطة نقطة بإشراف أستاذه.

وهذا الوضع يريح الأستاذ أيضاً؛ لأنه يسهل عليه الاطلاع على ما قام به الطالب، فيكون في النهاية لا يحتاج إلاّ إلى نظرة سريعة إلى الرسالة؛ لأنه

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص١٩.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٢١، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٧.

يعرف دقائقها وقد مرَّتْ عليه كلها، وأبدى فيها ما شاء من نقد وتوجيه كان ينفَّذ أولاً بأول[1].

وتختلف الجامعات بل الكليات بل الأساتذة المشرفون في كلية واحدة في طريقة الصلة بين الطالب والمشرف.

فبعض المشرفين ينظم مقابلة أسبوعية للطالب تطول وتقصر حسب الموضوع المعروض والنقاش الذي يدور حوله[2].

وبعض المشرفين ينظم المقابلة حسب حاجة الطالب أو البحث، دون تقيد بموعد أسبوعي معين.

وبعض المشرفين يكتفي في الصلة بينه وبين الطالب بأن يقدم له الطالب من البحث باباً باباً، أو فصلاً فصلاً، فيقرأه ويضع ملحوظاته عليه ويسلم ذلك للطالب، لينظر في الملحوظات ويعدل في البحث على ضوئها، وإن احتاج الطالب في شأن بعض هذه الملحوظات إلى مقابلة للمشرف للاستيضاح أو المناقشة حولها، عين المشرف له هذ المقابلة.

ولا شك أن تنظيم المقابلة الأسبوعية أكثر فائدة للطالب وأضمن نجاحاً له في حياته البحثية.

ما يجب على المشرف:

الإشراف من المشرف محبة وتقدير، وجهد وعطاء، ورغبة في بذل العلم والخبرة، وتوجيه وإرشاد، وصبر وأناة، ونقد نزيه بناء، وتكوين للشخصية

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٢١-٢٢.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص٢١.

العلمية التي لها أن تقف عند رأيها حتى مع المشرف إذا ظهر لها أنه هو الصواب.

ومن هنا يجب أن تقوم بين الأستاذ المشرف والطالب صلة فيها الكثير من اللطف والحزم، والمحبة والتقدير، والرغبة في نشر العلم والخبرة، وفيها التوجيه والإرشاد للطالب وزرع الثقة فيه بنفسه، وفيها سعة الصدر وطول الصبر على ما يريده الطالب، وما يواجهه من مشكلات في بحثه، وفيها المناقشة الحرة والنقد النزيه البناء، الذي يدفع الطالب إلى التقصي الدقيق والتفكير الحر.

ولا شك أن هذا يساعد الطالب على حب النظام، والمحافظة عليه، والمثابرة على العمل، وعدم الملل والكلل، وعلى الحصول على النتيجة المتوخاة من الإشراف الصحيح[1].

وقيام المشرف بهذه الواجبات له أثر كبير في نفس الطالب «لأن الأستاذ الذي استطاع أن يكتسب ثقة الطالب واحترامه، يقوم بدور المشرف منزّهاً عن كل هوى، متجرِّداً من كل غاية؛ لكي تقوم بينه وبين الطالب الباحث علاقة طيبة، وصلة حميمة، واحترام متبادل، واجتماعات منظمة تعقد بينهما؛ للمدارسة والمباحثة والمناقشة»[2].

وكما أنه لا ينبغي أن يصدر من الأستاذ المشرف من النقد إلاّ ما هو بنّاء نزيه بعيدٌ عن السخرية من عمل الطالب مهما كان عليه عمله من نقص، فإنه لا

(١) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤، ٦٥.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥.

ينبغي أن يقف من بحث الطالب موقفاً سلبياً دون أن ينبهه إلى ما فيه من خطأ أو ضعف أو نقص.

كما أنه لا ينبغي له فرض آرائه الشخصية على الطالب مهما كانت مصيبة في نظره[١]، ولا ينبغي له أن يضطر الطالب إلى تغيير آرائه ما دام مقتنعاً بصوابها.

بل لا ينبغي للمشرف أن يحاول إخراج الرسالة قريبة من فكره وعلمه وأسلوبه بإلجاء الطالب إلى سلوك هذا المسلك وتسديد المشرف له للوصول إلى هذا المقصد، فإن «من العدالة ألاّ يخرج الأستاذ المشرف الرسائل التي يشرف عليها مصبوغة بروحه وعلمه، بل يجب أن تصبغ بروح الطالب وعلمه، حتى يمكن التفاوت العادل بين الرسائل التي يعدها طلاب متعددون متفاوتو المواهب تحت إشراف أستاذ واحد»[٢].

أمّا من جهة ما يجب على الأستاذ المشرف من حيث قراءة ما كتبه الطالب في بحثه ووضع ما يراه من ملحوظات على ما كتبه؛ فإن ذلك يختلف باختلاف المنهج الذي يتبعه المشرف في هذا المجال.

فمن المشرفين من يترك الطالب يكتب في بحثه حتى يكمله، ثم يتسلمه منه دفعة واحدة، فيقرأه كله، أو يخصص وقتاً يجتمع فيه مع الطالب ليقرأ عليه بحثه، ويبدي المشرف ملحوظاته من خلال هذه القراءة.

ومن المشرفين من لا يترك الطالب يكتب في بحثه حتى يكمله، بل يطلب

(١) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص٦٥.
(٢) شلبي: المصدر السابق، ص٢٢.
(٣) ينظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٧.

منه أن يسلِّم له البحث جزءاً جزءاً، كلما انتهى من باب أو فصل سلمه له وقرأه، أو خصص وقتاً يجتمع فيه مع الطالب لقراءته وإبداء الملحوظات عليه وإجراء المناقشة في كل ما يحتاج إلى مناقشة، وهكذا حتى تنتهي الرسالة.

ولاشك أن طريقة تجزئة البحث في تسليمه للمشرف أكثر راحة للأستاذ المشرف، وأدعى للاطلاع المتعمق على ما كتبه الطالب، وأكثر فائدة للبحث، وأضمن نجاحاً للطالب في حياته البحثية[١].

ومما يجب على المشرف أن يُقَدِّمَ للقسم المختص تقريرين في السنة عن الطالب المسجل رسالة الدكتوراه، وثلاثة تقريرات عن الطالب المسجل رسالة الماجستير، ويبين في التقرير ما أنجزه الطالب من عمل، وما حصل بينه وبينه من مقابلات، ورأيه في مدى تقدمه في رسالته، وما يحتاجه لإنجاز رسالته من رحلات علمية ونحوها.

ما يجب على الطالب:

يجب على الطالب أن يعدّ العدة لموضوعه، ويبذل جهده في معالجته، ويتسلح بالأمانة والنظام والمثابرة على العمل، ويكون لديه خطة واضحة، وهدف واضح قبل أن يباشر الاتصال بالمشرف.

كما يجب عليه أن يتعاون مع المشرف« ليسهل على المشرف الاطلاع على ما يقوم به، فيتقيَّد بالمواعيد التي يعينها المشرف، ويحافظ على تقديم ما يجب تقديمه من الواجبات دون تأخير ولا مماطلة»[٢].

(١) ينظر ثريا محلس: المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٦ - ٦٧.

كما أن على الطالب ألا يخاف من قلة معلوماته عن الموضوع؛ لأن المعرفة تزداد وتتّسع بالمطالعات والقراءات والتدوين والرغبة المستمرة في البحث.

كما أن على الطالب أن يتلقى من مشرفه النقد بصدر رحب ورغبة في الحصول على الحقائق[1].

ويجب على الطالب أن يقدم للقسم المختص تقريرين في السنة عن رسالته إذا كانت للدكتوراه، وثلاثة تقريرات إذا كانت للماجستير، يبين في التقرير ما أنجزه من عمل وما حصل بينه وبين مشرفه من مقابلات، ورأيه في مدى تقدمه في رسالته، وما يواجهه من صعوبات.

الرسالة مسئولية الطالب وحده:

الأستاذ المشرف وإن كان معهوداً إليه الإشراف على الطالب وما يقوم به من عمل، إلا أن دوره هو المتابعة والتوجيه والتصويب إذا وقع الطالب في خطأ، ولكنه غير مسئول عن رسالة الطالب، بل «الطالب وحده هو المسئول عن رسالته، ولا يظن أن أستاذه يشاركه أية مسؤولية، كما لا ينتظر أن يدافع عنه أستاذه عند نقاش نقطة مّا ولو أقرّها الأستاذ عند التحضير، فالأستاذ المشرف يفرّق تماماً بين كونه مشرفاً وبين كونه ممتحناً»[1].

بل قد تشترط لجنة المناقشة في حصول الطالب على نجاحه في رسالته التي نوقش فيها تعديلاً لا يتم منحه الدرجة العلمية إلا بعد تنفيذه، مع أن الأستاذ المشرف من بين المناقشين، وكان من قبل قد قدّم تقريراً بصلاحيتها للمناقشة.

---

(١) ينظر ثريّا ملحس: المصدر السابق ص ٦٦، ٦٧.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٢٢، وانظر ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٧.

ومن هنا لا يجوز للطالب في حال تعثره أو وقوع عقبات أمامه أو عدم نجاحه أن يلقي اللوم على عاتق الأستاذ المشرف ليتخلص من المسؤولية[1].

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٢٢، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ٦٥.

المبحث التاسع

مادة البحث

معنى مادة البحث في اللغة:

المادة: تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الميم والدال المشدّدة، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل واحد يدل على جرّ شيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة».

والمدّ السيل وارتفاع النهار[2].

فالمادة إذن: الزيادة المتصلة[3].

ولهذا يقول ابن فارس[4]: «مده نهر آخر: أي زاد فيه وواصله، فأطال مدته... والمداد ما يُكتب به؛ لأنه يُمَدّ بالماء. ومددت الدواة وأمددتها والمدَّة: استمدادك من الدواة مَدَّة بقلمك».

ويقول الفيروز آبادي[5]: «المدّ... الاستمداد من الدواة... ومدّ زيد القوم صار لهم مداداً. والمادة الزيادة المتصلة».

أما البحث فهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الباء والحاء والثاء، وهي كما يقول ابن فارس[6]: «أصل واحد يدل على إثارة الشيء».

فالبحث إذن: يعني الطلب والتفتيش والتتبع والتحري.

(١) مقاييس اللغة، ٥/ ٢٦٩، مادة (مدّ).
(٢) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١/ ٣٣٦، مادة (المدّ).
(٣) الفيروز آبادي: المصدر السابق، ١/ ٣٣٧، مادة (المدّ).
(٤) مقاييس اللغة، ٥/ ٢٦٩، مادة (مدّ).
(٥) القاموس المحيط، ١/ ٣٣٦-٣٣٧، مادة (المدّ).
(٦) مقاييس اللغة، ١/ ٢٠٤، مادة (بحث).

معنى مادة البحث اصطلاحاً:

مادة البحث اصطلاحاً : هي المعلومات الناتجة عن تتبع وتقَصٍّ واختيار سليم لها؛ ليقوم عليها ـ بعد دراستها وفق منهج معين – موضوع يتحقق به هدف معين .

جمع مادة البحث:

إن جمع مادة البحث لا تقل أهميته عن الأهمية الي ذكرناها للتخطيط للبحث ولإعداد المصادر ، بل إنها تفوق ذلك ؛ وذلك لأن التخطيط وإعداد المصادر إنما قصد بهما الاهتداء للمادة العلمية لموضوع البحث وتيسير الوصول إلى جمعها، ثم إنّ المادة العلمية هي التي يقوم عليها بنيان موضوع البحث ، وبها تكتمل جوانبه ، ومنها تظهر ثماره ، وجمعها وسيلة ضرورية لقيام البناء واكتمال الجوانب ، فكما أن أي مشروع عمراني أو صناعي أو زراعي أو غير ذلك لا يمكن أن يقوم إلا بعد تحضير المواد التي يقوم عليها ، فكذلك البحث لموضوع مَّا ، لا يمكن قيامه إلا بعد تحضير مادته العلمية وجمعها .

ولا شك أن الجمع للمادة يأخذ جهداً مضنياً ووقتاً طويلاً ، كما أن الجمع المنظم للمادة بعناية تامة ، المبني علي اختيار سليم للمادة ، يأخذ من الجهد والوقت شيئاً كثيراً ، لكن عدم الجمع للمادة ، أو عدم العناية بتنظيم الجمع وبالاختيار يأخذ أضعاف ذلك الجهد وذلك الوقت ، علاوة على القصور في بعض الجوانب نتيجة عدم الإحاطة بالمادة المكتوبة في المصادر ، وعلى عدم الانسجام التام فيما يكتبه الباحث نتيجة عدم وجود المادة أو بعضها بين يديه ، مما يسبب له ارتباكاً في أسلوبه ناشئاً من محاولته وضع ما يعثر عليه من مادة بين حين وآخر في بحثه الذي قد صاغه .

وجمع المادة العلمية يمّر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة الجمع التحضيري لتدوين المادة العلمية.

المرحلة الثانية: مرحلة الجمع التدويني للمادة العلمية.

وسنتكلم عن هاتين المرحلتين فيما يأتي:

المرحلة الأولى: مرحلة الجمع التحضيري لتدوين المادة العلمية:

هذه المرحلة تبدأ برجوع الباحث إلى المصادر التي سجلها في قائمة مصادر بحثه، وعليه أن يراعي في هذا الرجوع التصنيف والترتيب للمصادر اللذين ذكرناهما عند حديثنا عن إعداد قائمة المصادر، وذلك من حيث التصنيف العلمي والمذهبي للمصادر، ومن حيث الأقدمية لوفاة المؤلف.

قراءة المصادر:

يبدأ الباحث بارتياد المادة العلمية بقراءة مصادره مصدراً مصدراً، حسب التصنيف والترتيب اللذين ذكرناهما.

لكن هل يتبادر إلى الذهن أن القراءة سهلة بالقيود التي ذكرناها سابقاً من حيث شمول القراءة لجميع مصادر البحث، مع التعمق فيها، وتدوين المعلومات وتنظيمها؟

يظن البعض أن القراءة سهلة ما دامت الخطة قد وُضعت، والمصادر قد أُعِدَّتْ.

والصواب أن القراءة عمل شاق إذا أخذت على وجه التعمق فيها، والتنظيم لها، وشمولها لكل المصادر.

وإذا كان الباحث مطلوباً منه أن يطلع على عدد كثير من الكتب التي تعتبر مصادر لبحثه، ومطلوباً منه أن يقرأ كثيراً، وألاّ يفوته مصدر له أهمية في موضوعه، وأن تكون قراءته متعمقة منظمة، إذا كان مطلوباً منه ذلك كله، فإنه يحتاج إلى أعوام كثيرة للعمل في بحثه.

وللتغلب على هذه المشكلة فإن هناك نصائح تقدم للباحث عند القراءة:

١- ألاّ يقرأ وهو مجهد ذهنياً أو جسمياً.

٢- أن ينظم أوقات القراءة.

٣- ألا يقرأ في الأوقات غير المناسبة، كالأوقات المخصصة للعبادة، أو للعمل، أو للنشاط المنزلي، أو للطعام، أو للراحة.

٤- أن يكون حاذقاً في تقويم المصادر التي بين يديه، إما بمعرفته السابقة عنها، أو بالقراءة السريعة لموضوعاتها أو مقدماتها، فيعرف بذلك قيمتها من حيث الأهم منها والمهم، ومن حيث الاعتماد عليها ونقل ما فيها، أو عدم ذلك.

٥- أن يستعين في ارتياد المادة العلمية التي سيقرؤها بالفهارس المتنوعة التي تكشف ما في المصدر من محتوى، وأما ما كان من المصادر ليس له فهارس تكشف ما فيه، أو ما كان منها يشتمل على معلومات توجد في غير مظانها ولم يفهرس بعد، فيقرؤه الباحث قراءة سريعة لارتياد ما فيه من مادة علمية؛ وذلك كالكتب القديمة؛ حيث لم يكن فَنُّ الكتابة قد تطور إلى ما هو عليه الآن، إذ كان المؤلفون القدامى يستطردون لأدنى ملابسة، وكثيراً ما يعثر القارئ في الكتب القديمة على معلومات مهمة في غير مظانها. وهذا ما يدعو إلى الحاجة الملحَّة لفهرسة الكتب القديمة فهرسة شاملة متنوعة فنية، تعين على

الاستفادة من هذه الكتب، كما حصلت في الكتب التي فهرسها بعض المستشرقين وبعض الباحثين المسلمين.

٦- ألاَّ يستطرد في قراءة أمور لا تتَّصل بموضوعه من المصدر الذي بين يديه(١).

القراءة الفاحصة المحدِّدة:

بعد أن ينتهي الباحث من المصدر ارتياداً للمادة العلمية المتصلة بموضوعه، يعود ليقرأ هذه المادة في هذا المصدر قراءة فاحصة محدِّدة: فاحصة للقيمة العلمية لهذه المعلومة ولتحديد عنوان لها، وقراءة محدِّدة لابتدائها وانتهائها.

ثم يضع هذه المعلومة بين قوسين بقلم الرصاص تمهيداً لتدوينها فيما بعد في الجذاذة أو الورقة الموضوعة في الملف، كما سيأتي بحث ذلك مفصلاً.

ويستصحب معه أوراقاً أو ملفًا فيه أوراق، فيسجل فيها عنوان المصدر، وأجزاءه التي توجد فيها المعلومات إن كان ذا أجزاء، ثم يسجل عنوان المعلومة المتصل بموضوعه ورقم صفحتها، بل ويحسن تسجيل أرقام الأسطر التي توجد فيها، وذلك كله ليكون دليلاً للباحث يسهل عليه نقل المعلومة في الجذاذة أو في ورقة الملف.

وبعد أن ينتهي من هذا العمل في المصدر، يبدأ في تدوين المادة العلمية التي حدَّدها كما ذكرنا، وذلك في الجذاذات أو الملف كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً.

ويعمل في بقية المصادر ما عمله في هذا المصدر.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٥١-٥٣، وانظر: أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٦٩، عناية: المصدر السابق، ص١٨٦-١٨٩.

المرحلة الثانية: مرحلة الجمع التدويني للمادة العلمية:

هذه المرحلة تبدأ بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، وهي مرحلة الجمع التحضيري لتدوين المادة العلمية بجميع خطواتها التي ذكرناها.

وعلى الباحث في هذه المرحلة أن يرجع إلى المصدر الذي انتهى من تحضير مادته للتدوين، مستصحباً معه الدليل الذي سجل فيه عنوان المصدر ورقم الصفحة والأسطر وعنوان المعلومة ليسهل عليه نقلها، وتصنيفها وترتيبها.

وينبغي أن نشير إلى أن التدوين قد يكون نقلاً حرفياً، وقد يكون اختصاراً، وقد يكون تلخيصاً، كما سيأتي بيان ذلك مفصلاً.

وتبدو أهمية التدوين للمادة العلمية في أنه الطريقة الناجحة للإلمام بجميع جزئيات البحث، والاستيعاب لجميع مادته العلمية، والتنظيم والترتيب لجميع أفكاره، والقدرة على المقارنة بين مسائله، وعلى الاستنتاج المبني على دراسة مادته.

ومن هنا كان على الباحث أن يجمع ويدون من المادة العلمية كل ما اتصل بموضوعه من قريب أو بعيد، وأن يضاعف الاحتياط في ذلك، بحيث لا يتهاون في عدم نقل شيء من ذلك ما دام يجد مناسبته لموضوعه «وليتذكّر أن من السهل أن يسقط من المادة ما يظهر في المستقبل أنه عديم الفائدة أو قليلها، أما إذا ترك بعض المادة ثم تذكرها فيما بعد وظهر له لزومها، فإنّ وقتاً ثميناً قد يبذل رجاء العثور عليها، وقد تنجح المحاولة وقد تفشل»[1].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص٦٣.

نظاما تدوين المادة العلمية:

تدوين المادة العلمية له نظامان:

النظام الأول: تدوين المادة العلمية في الجذاذات:

والجذاذات جمع جذاذة (بطاقة)، وتصنع من الورق المقوَّى، وغالباً ما يكون مقاسها ١٠×١٤سم، ويلزم أن تكون متساوية الحجم، والغالب أن تشترى مجهزة، ومن الممكن أن يصنع الباحث هذه الجذاذات من الورق إما بنفسه أو بقصها بحجم متساوٍ بمقص إحدى المطابع[١].

أما تدوين المادة فيها، فيكون على عرض الجذاذة وعلى وجه واحد منها، وتكون الكتابة بالحبر وبخط واضح، وقد تدوّن المادة بالتصوير في الجذاذة أو في ورقة خفيفة تلصق بالجذاذة، ويفعل ذلك بعض الباحثين تجنّباً لمشقة الكتابة، لكن التجارب دلت على أن الكتابة أكثر نفعاً للباحث وأمكن في تنظيم جزئيات المادة.

والتدوين للمادة يكون بالنقل الحد في أو بالاختصار أو بالتلخيص.

أما إذا كان التدوين بالنقل الحرفي، فينبغي أن يكون النقل دقيقاً وافياً، لأنه هو الذي سيكون مصدراً للباحث: ينقل منه، ويحلل، ويستنبط في ضوئه، ولن يرجع إلى المصدر المنقول منه.

وأما إذا كان التدوين بالاختصار، أي بالاقتصار على أهم أفكاره وأوجز وأجمع عباراته، فإنه ينبغي له مراعاة ذلك تماماً، بحيث لا يهمل في هذا

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٢، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١٠٨.

الاختصار ما ينبغي ذكره .

وأما إذا كان التدوين بالتلخيص، أي بجمع أفكاره والتعبير عنها بأسلوب الباحث نفسه، فينبغي له التركيز في جمع هذه الأفكار، والدقة في التعبير عنها، ليخرجها كما أرادها المؤلف .

ومع أن الباحثين يرون أن التدوين يأتي على هذه الأنواع الثلاثة، فنحن نفضل دائماً النوع الأول منها وهو النقل الحرفي، ويمكن أن يرد التدوين بالاختصار، لكن على هيئة حذف ما هو ليس بمطلوب في النص، في موضوع الباحث، ويوضع مكانه نقط لا تقل عن الثلاث، وذلك دليلاً على أن في النص شيئاً محذوفاً .

وينبغي أن يفرق الباحث بين ما ينقله حرفياً، وما يختصره ، وما يلخصه، وذلك بأن يذكر في الجذاذة فيما هو مختصر : (اختصاراً) وما هو ملخص (تلخيصاً) ولا يذكر شيئاً فيما هو منقول حرفياً؛ لأنه هو الأصل .

وقد يكون التفريق بأن يضع ما هو منقول حرفياً بين قوسين، ، وما يلخصه أو يختصره يكتب قبل ذكر اسم المصدر كلمة (انظر) .

وينبغي ألاّ يضع في الجذاذة سوى نص فكرة واحدة، كتعريف واحد في الاصطلاح، أو دليل واحد لرأي، إذ قد يجد هذا التعريف أو الدليل مثلاً في مصدر آخر مع زيادة في القيود أو الشروط أو الصياغة التي يراها الباحث أحكم، فيكتب ذلك في جذاذة أخرى، ويضعها فيما بعد مع هذه الجذاذة المماثلة لها في الفكرة .

كما ينبغي أن يضع عنواناً لكل فكرة دوَّن معلوماتها، ليدل على ما ورد فيها من معلومات، وليسهل تصنيفها في مكانها في البحث، وترتيبها مع مثيلاتها في الأفكار.

وقد يعترض الباحث في النص عبارات لا يهمه نقلها، فيضع مكانها عدة نقاط لا تقل عن الثلاث (. . .) تدل على أنه أسقط بعض عبارات من الأصل.

وقد يكون النص الذي نقله مفرقاً في صفحتين أو ثلاث من الأصل، وعليه حينئذ عندما ينتهي من النقل من صفحة أن يضع خطاً مائلاً هكذا (/) ويفضل أن يكون بلون مغاير للوْن الكتابة، وهذا يرشد الباحث عند الإحالة إلى المصدر في مرحلة الصياغةَ في أَيٍّ صفحة هذه المعلومة، إذ إنه سيضع عند الإحالة رقم صفحتين أو أكثر هكذا مثلاً: ٧٤-٧٥.

ومكان وضع عنوان الفكرة في الجذاذة كما يراه الباحثون هو الزاوية العليا اليمنى، ونحن نفضل من خلال تجربتنا أن الأوْلى وضع العنوان في الوسط من أعلى.

أما المصدر فيرى بعض الباحثين أن مكانه هو الزاوية العليا اليسرى، فيكتب: اسم المؤلف، وتحته: اسم الكتاب ورقم الجزء ورقم الصفحة.

وإذا كان الباحث قد رجع لأكثر من طبعة للمصدر الواحد فينبغي ذكر ما يدل على أي طبعة رجع إليها في أي معلومة من معلومات هذا المصدر؛ لأن أرقام الصفحات تختلف من طبعة إلى أخرى، فيذكر مثلاً اسم المحقق إن كان المصدر محققاً، والناشر، ومكان النشر، وتاريخه.

ونحن نفضل أن يكون مكان المصدر في أسفل الجذاذة، إن كان نصّ الفكرة قد انتهى بهذه الجذاذة. ليكون دليلاً على أن الجذاذة واحدة ليس معها غيرها، وأن النص قد انتهى بها.

وإن كان النص لم ينته بعد، بل احتاج إلى جذاذة أخرى أو أكثر، فينبغي أن يكون مكان ذكر المصدر في الحاشية اليمنى للجذاذة: ليكون ذلك دليلاً على عدم انتهاء النص في هذه الجذاذة، وليكون النص متصلاً مع ما في الجذاذة الأخرى.

تعدُّد الجذاذات:

قد يكون النص الذي يراد نقله طويلاً، بحيث لا يكفيه جذاذة واحدة.

وحينئذ لا بدّ من تعدُّد الجذاذات إلى القدر الذي يكفي النص.

والطريقة الفضلى كما نرى أن يوضع تحت عنوان الفكرة في الجذاذة الأولى رقم (١) ليشير إلى أنها الجذاذة الأولى في هذا النص، أو يوضع حرف (أ) في أسفل الجذاذة الأولى، ونفضل أن يكون الحبر بلون مغاير لحبر كتابة النص، كالأحمر مثلاً.

ويكون مكان ذكر المصدر في الجذاذة الأولى في الحاشية اليمنى للجذاذة.

ثم يوضع في الزاوية السفلى اليسرى أول كلمة من النص ستكون في الجذاذة الثانية، ويفضل أن تكتب بلون مغاير للون ما كتب به النص.

ثم يكتب في الوسط من أعلى في الجذاذة الثانية عنوان الفكرة نفسه الذي كان مكتوباً في الجذاذة الأولى، إلاّ أنه يكتب قبله كلمة (تابع)، ثم يوضع

تحت عنوان الفكرة في هذه الجذاذة رقم (٢)، وهكذا تتسلسل الأرقام كلما تعددت الجذاذات، ويكون مكان ذكر المصدر هو الحاشية اليمنى من الجذاذة، حتى يكون آخر جذاذة، فيكون مكان ذكر المصدر فيها هو أسفلها.

الآراء الخاصة والتعليقات وما يطرأ على الذهن من فكرة أو حلّ لمشكلة:

قد يعرض للباحث أثناء نقله لنص أو اختصاره أو تلخيصه رأي فيه أو تعليق عليه أو نقد له أو شرح له، وعليه حينئذ أن يبادر بتدوينه قبل إفلاته أو نسيانه، ومثل هذا لو أهمله دون تدوين، لبذل من أجل الحصول عليه عندما يطلبه وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً، وقد لا يوفق للحصول عليه.

وطريقة تدوين هذا أن يجعل في الجذاذة فراغاً يخصِّصه للآراء والتعليقات والشرح والنقد، ويعيِّنه بوضوح حتى لا يختلط بالنص المنقول.

وإذا كان كثيراً وضع له جذاذة أو جذاذات، ووضع فيها من البيان ما يدل على أنها رأي أو شرح أو تعليق أو نقد لتلك الفكرة، ثم يربطها بتلك الجذاذة.

كما أن الباحث قد يصادفه وهو في مرحلة الكتابة للبحث مادة علمية قيِّمة تتصل بفصل أو مبحث ولم يعثر عليها أثناء جمعه للمادة العلمية، وعليه حينئذ أن يبادر فوراً إلى اقتناص الفرصة وإثبات هذه المادة في مكانها أو الإشارة إليها، ليرجع إليها عقب الانتهاء مما هو فيه، وليحذر «أن يهمل هذه المادة بحجة أنه لا يريد أن يقطع تفكيره فيما هو بصدده، وليذكر أن جزءً كبيراً من المادة يأتي عفواً، ولو أهمل ما يصادفه عفواً، لبذل من أجل الحصول عليه

عندما يطلبه وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً»[1].

كما أن الباحث قد يطرأ على ذهنه فكرة قيمة تتصل بموضوعه، وقد يطرأ على ذهنه حلّ لمشكلة واجهته، وعليه حينئذ أن يبادر بتدوينها في أي مكان وفي أي زمان سنحت له، وعليه ألا يتباطأ في تدوينها، فإنها سريعة الإفلات والنسيان كسرعتها عندما خطرت على الذهن.

ولضمان تدوين هذه الأفكار الطارئة القيمة كان لا بد للباحث أن يحمل معه دفتراً صغيراً أو سجلاً خاصاً وقلماً، وأن يكون بجانبه قلم وورق عند النوم؛ ليدون هذه الأفكار الطارئة، وينقلها فيما بعد في جذاذات يضعها مع جذاذات مادة بحثه.

وقد يكون سبب هذه الأفكار الطارئة سماع إذاعة، أو مشاهدة تلفاز، أو قراءة مقال في جريدة مما له صلة بموضوع البحث، فعليه حينئذ تدوين الزمان واسم المكان الذي حصلت فيه، كما أن عليه تدوين المصدر[2].

وهكذا يعمل الباحث في تدوين المادة العلمية في المصدر الذي بين يديه، حتى إذا انتهى منه عمل في المصدر الثاني مثل ما عمله في المصدر الأول، ويعمل في بقية المصادر مثل ما ذكرناه.

وكلما انتهى من تدوين المادة من مصدر، صنع جذاذة تسمى جذاذة المصدر، نَذْكُرُ ما يسجل فيها وفائدتها فيما يأتي:

(١) شلبي: المصدر السابق، ص٥٧.

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠، شلبي: المصدر السابق، ص ٥٧، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٠.

جذاذة المصدر:

جذاذة المصدر، تصنع من الورق المقوَّى، وغالباً ما يكون مقاسها ١٠×٧ سم، ويلزم أن تكون متساوية الحجم.

أما تدوين المعلومات فيها، فيكون على عرض الجذاذة، وعلى وجه واحد منها.

وتكون الكتابة بالحبر، وبخط واضح.

ويبدأ التدوين فيها بعد ما ينتهي الباحث من تدوين المادة العلمية في الجذاذات من مصدر مَّا.

فكلما انتهى من مصدر مَّا تدويناً لمادته، تناول جذاذةً من الجذاذات المعدة لتدوين المعلومات عن المصادر.

ويكون تدوين المعلومات على الطريقة الآتية:

١ - يضع كلمة «مصادر» على الزاوية العليا اليمنى للجذاذة.

٢ - ثم ينظر في الطريقة التي سيجري عليها في فهرسة المصادر، وفي الإحالات على المصادر في الهامش.

فإن كانت الطريقة التي سيجري عليها هي النظر إلى شهرة المؤلف، كان ترتيب الجذاذة كما يأتي:

١ - يضع في الوسط الأعلى للجذاذة الحرف الأول من حروف اسم شهرة المؤلف كالغين في «الغزالي».

٢- ثم يضع تحت الحرف اسم الشهرة، كالغزالي.

٣- ثم يضع في أول السطر رقم (١) ويكتب بجانبه اسم المؤلف كاملاً، وسنة ميلاده ووفاته.

٤- ثم يضع في أول السطر رقم (٢) ويكتب بجانبه اسم المصدر، وكل المعلومات التي تزيد في الدلالة عليه، مثل: اسم المحقق إن وجد، ومكان طبعه، واسم الناشر، وسنة طبعه، ورقم طبعته إن كان مطبوعاً أكثر من مرة، وعدد أجزائه إن كان ذا أجزاء، والجزء الذي رجع إليه.

وإن كان الكتاب في سلسلة، ذكر اسم السلسلة، والرقم الذي يحمله الكتاب في هذه السلسلة.

وإن كان المصدر في مجلة أو دورية، ذكر اسم المجلة، والسنة، والشهر، ورقم المجلد، والصفحة التي بها البحث.

وليس مسئولاً عن تقصِّي هذه المعلومات إن لم يجدها في المصدر نفسه.

ولكنه ملزم بأن يشير إلى ما لم يجده بأنه لم يجده، فإذا لم يجد مكان طبعه، قال: د، م: أي دون ذكر لمكان الطبع.

وإذا لم يجد تاريخ الطبع، قال: د، ت: أي دون تاريخ للطبع، وهكذا.

وإن كانت الطريقة التي سيجري عليها في فهرسة المصادر، وفي الإحالات، هي النظر إلى اسم الكتاب، كان ترتيب الجذاذة كما يأتي:

١- يضع في الوسط الأعلى للجذاذة الحرف الأول من حروف اسم الكتاب، كالميم في «المستصفى من علم الأصول».

٢- ثم يضع تحت الحرف اسم الكتاب «المستصفى من علم الأصول».

٣- ثم يضع في أول السطر رقم (١) ويكتب بجانبه كل المعلومات عن المصدر التي تزيد في الدلالة عليه، كما وضحنا ذلك من قبل.

٤- ثم يضع في أول السطر رقم (٢) ويكتب بجانبه اسم المؤلف كاملاً، وسنة ميلاده ووفاته، كما ذكرنا ذلك.

٥- ثم يضع في أول السطر رقم (٣) ويكتب بجانبه أهم النقاط التي استفادها من المصدر.

وتنبغي الدقة التامة في المعلومات التي تكتب في جذاذة المصدر؛ لأن الباحث سيعتمد على ما فيها من معلومات عن المؤلف والكتاب وأهم ما استفاده منه في بحثه، ولن يرجع في هذه المعلومات إلى غير هذه الجذاذة عندما يحتاج إليها في الإحالة إلى المصدر في الحاشية، وفي صنع فهرس المصادر، وفي الكلام في المقدمة عن مصادر البحث، وأهم النقاط التي استفادها من أهم المصادر، وجوانب البحث التي حصلت لها هذه الفوائد.

وبعض الباحثين يخصص لكل مصدر جذاذتين: إحداهما يخصِّصها للكتاب، فيضع على الزاوية العليا اليمنى من الجذاذة كلمة «مصادر» وتحتها اسم المؤلف، ثم يذكر المعلومات الكاملة عن الكتاب مما بيناه سابقاً.

والجذاذة الثانية يخصصها للمؤلف، فيضع على الزاوية العليا اليمنى من الجذاذة كلمة «مصادر» ثم يذكر اسم المؤلف والمعلومات عنه، مما بيّناه سابقاً.

ويذكر أهم ما استفاده من المصدر[1].

مكان وضع جذاذات المادة العلمية:

كثير من الباحثين يتحدث عن جمع المادة العلمية وتدوينها، ثم يذكر أن الباحث إنما يبدأ فرز الجذاذات وتصنيفها وتوزيعها على أبواب خطة البحث وفصوله ومباحثه بعد انتهائه من تدوين المادة من جميع المصادر[2].

ولكنني أرى من خلال تجربتي أن الأفضل أن يبدأ الفرز والتصنيف والتوزيع لكل جذاذات دوِّنت من مصدر بعد الانتهاء من تدوينها منه فوراً، وقبل البدء في تدوين المادة من المصدر الذي يليه، وذلك لأمور منها:

١ – أن توزيع جذاذات مصدر أسهل من توزيع الجميع مرة واحدة.

٢ – أن هذه السهولة توفِّر القدرة على دقة الفرز والتصنيف والتوزيع.

٣ – أن هذا التوزيع يتيح للباحث بسبب تكرار النظر الهضم الكامل لبناء خطته والاستيعاب لجزئياتها، وهذا أمر يساعده في جمع المادة.

٤ – أن الباحث يتلافى بهذا تكرار تدوين مادة قد دوَّنها من مصدر آخر.

ونحن لا نقول: إن هذا الفرز والتصنيف والتوزيع نهائي، وإنما نقول: إنه مبدئي يحقق فوائد أكثر مما لو تركناه حتى تتراكم الجذاذات من جميع المصادر، فيبدأ الفرز والتصنيف والتوزيع.

---

(١) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٨٢–٨٣، شلبي: المصدر السابق، ص ٥٥–٥٦.

(٢) انظر مثلاً: شلبي: المصدر السابق، ص ٦٣، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٥، عناية: المصدر السابق، ص ١٩٢.

وإنما الفرز والتصنيف والتوزيع النهائي يكون بعد اكتمال تدوين المادة من جميع المصادر.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن على الباحث أن ينظر في الخطة التي رسمها لبحثه، ليتصورها ويهضمها، حتى يكون ذلك أساساً فيما يقوم به من فرز وتصنيف وتوزيع مبدئي.

ولا بدّ له حينئذ من مكان يضع الجذاذات فيه حسب ما رسمنا.

وهناك نظامان متبعان لمكان وضع الجذاذات:

الأول: نظام الصناديق، وهو يقوم على التخطيط لوضع الجذاذات فيه حسب التبويب والتقسيم الموجودين في خطة البحث.

فيضع مكاناً للمقدمة مثلاً، ويفصل بينها وبين الباب الأول بورقة مختلفة اللون عن لون جذاذات المادة، ويَجْعَلُ هذه الورقة الفاصلة أطول من ورق الجذاذات، ويجعل لها لساناً يكتب على وجهه عنوان الجذاذات التي أمامه، وهو: المقدمة، ويكتب على خلف اللسان عنوان الجذاذات التي خلفه، وهو الباب الأول.

كذلك يضع هذه الفواصل بين فصول الباب، ومباحثه، ويجعل لكل فاصل لساناً يسجل على وجهه عنوان الجذاذات التي أمامه، كالفصل الأول، أو المبحث الأول، ويسجل على خلفه عنوان الجذاذات التي خلفه، كالفصل الثاني، أو المبحث الثاني.

وقد يكون عند الباحث احتياط ودقة، فيفضّل أن يكتب على هذا اللسان الباب والفصل والمبحث مثلاً.

ولا شك أن هذا لا يتسع له اللسان، ونقترح أن يقتصر الباحث بكتابة الرموز التي تدل على ما يريد، مثل: ب(١) ف (١) م(١) أي الباب الأول، الفصل الأول، المبحث الأول.

الثاني: نظام الظروف المتعددة الأحجام، فيضع جذاذات كل باب أو فصل أو مبحث في ظرف خاص متين، ويسجل عليه عنوان الباب أو الفصل أو المبحث.

ونحن نفضل النظام الأول، لما يحققه للباحث من فوائد لا تتحقق في هذا النظام.

النظام الثاني لتدوين المادة العلمية: نظام تدوين المادة العلمية في أوراق توضع في ملفّ أو ملفّات (نظام الدوسيه):

(والدوسيه) عبارة عن غلاف من الكرتون مقوّى، مع كعب يتفاوت عرضه بتفاوت حجم (الدوسيه).

وبهذا الكعب حلقتان يمكن فتحهما وإقفالهما، ويؤتى بأوراق مخرومة فتوضع في هاتين الحلقتين.

وكلما كانت هاتان الحلقتان واسعتين وكانتا أقرب في شكلها إلى حرف O منها إلى حرف D كان ذلك أحسن؛ وذلك لتتّسع (الدوسيه) إلى أكبر عدد ممكن من الأوراق، وليسهل تحريك الورق دون أن تتعرض خرومه للتّلف[١].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٣-٦٤، وانظر عناية: المصدر السابق، ص ١٩٣.

وحجم الأوراق يكون بحجم الدوسيه أو أقلّ، ولا يكون أكبر من الدوسيه، وغالباً ما يكون بحجم ورق (الفلوسكاب) أو الحجم العادي.

وينبغي أن تكون الأوراق متساوية الحجم.

أما تدوين المادة فيها، فيكون على طول الورقة، وعلى وجه واحد منها، وتكون الكتابة بالحبر وبخط واضح.

وإذا أراد الباحث أن يسلك هذا النظام في تدوين المادة العلمية، كان عليه أن يحضر (الدوسيه) وما فيها من أوراق مخرومة، وأن يحضر الخطة المبدئية لبحثه، ويقسم (الدوسيه) أقساماً بحسب الأقسام الموضوعة في الخطة.

فيضع القسم الأول منها للمقدمة، والقسم الثاني للباب الأول مثلاً، ويضع أقساماً لهذا الباب تعتبر هي الفصول إن كان الأمر كذلك في الخطة، وهكذا يجري هذا التقسيم وفق ما في الخطة، ويجعل القسم الأخير للمصادر.

ويستحسن أن يضيف قسماً احتياطياً لباب أو فصل أو مبحث قد يعنُّ له أو يجد مادّة له.

وبين كل باب وباب وفصل وفصل ومبحث ومبحث «توضع ورقة من نوع سميك [لونها مخالف للون الورق الذي تدَّون فيه المادة]، وهذه الورقة لها لسان بارز، بحيث تكوِّن هذه الألسنة سلسلة متجاورة الحلقات، ويكتب على وجه كل لسان عنوان الباب أو الفصل أو المبحث المواجه للكتابة، وعلى ظهر اللسان عنوان الباب أو الفصل أو المبحث الآخر المقابل، بحيث يكون من

السهل فتح الدوسيه في أي وقت عند الباب أو الفصل أو المبحث المطلوب»[1]

ثم يبدأ الباحث بتدوين المادة العلمية في هذه الأوراق، مراعياً توزيعها على ما تتصل به من باب وفصل ومبحث.

وكلما امتلأت الأوراق المخصصة لمادة مبحث مَّا، فعليه أن يضيف من الأوراق ما يحتاج إليه لتدوين مادة لهذا المبحث «وهذه ميزة هامة يمتاز بها الدوسيه عن الكراسات وما شابهها»[2].

وإذا ازدحمت الدوسيه بالورق، فعلى الباحث أن يُحضرَ دوسيه أخرى، وعليه حينئذ أن يجري تعديلاً في الدوسيه الأولى، فيجعلَ المقدمة والباب الأول بفصوله ومباحثه والباب الثانية، بفصوله ومباحثه مثلاً، وينقل ما بقي من الأبواب وقسم المصادر إلى الدوسيه الثاني، وذلك حتى تكون أوراق كل باب مجتمعة.

وما قلناه في طريقة تدوين المادة العلمية في الجذاذات، يقال أيضاً في أوراق (الدوسيه) إلا أمرين:

الأول: أن الجذاذة لا يكتب فيها سوى نصٍّ مصدر واحد لفكرة واحدة.

أما الدوسيه فيمكن أن يكتب فيها نصوص أكثرمن مصدر، ولكن لفكرة واحدة كما في الجذاذة.

الثاني: أن مكان ذكر مصدر كل نصّ في الدوسيه تحته مباشرة، فيذكر اسم المؤلف، واسم الكتاب، ورقم الجزء، ورقم الصفحة.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٦٤.

أما الجذاذة، فقد ذكرنا أن مكان ذكر المصدر فيها في أسفلها إذا كان نص الفكرة قد انتهى بهذه الجذاذة.

أما إذا كان النص لم ينته بعد، بل احتاج إلى جذاذة أخرى أو أكثر، فينبغي أن يكون مكان ذكر المصدر في الحاشية اليمنى للجذاذة.

أيُّهما أفضل في تدوين المادة العلمية: نظام الجذاذات، أم نظام (الدوسيهات)؟:

بعض الباحثين يفضّل نظام (الدوسيهات) في تدوين المادة العلمية على نظام الجذاذات، للأسباب الآتية:

١- أن المادة العلمية في نظام الدوسيهات تدوّن وتوزّع دفعة واحدة، بدل تدوينها في جذاذات، ثم توزيعها.

ويمكن علاج هذا بما ذكرناه سابقاً من بدء الفرز والتصنيف والتوزيع لكل جذاذات دُوِّنت من مصدر بعد الانتهاء من تدوينها منه فوراً، وقبل البدء في تدوين المادة من المصدر الذي يليه، ويساعد على ذلك نظام الصناديق في حفظ الجذاذات.

٢- أن نظام الدوسيهات يساعد الباحث على هضم بناء خطته، واستيعاب جزئياتها، بسبب تكرار النظر في ذلك، حيث إن الدوسيه مقسمة وفقاً لتقسيم خطة البحث، وهذا أمر يساعد على جمع المادة، وهذا لا يتحقق في نظام الجذاذات.

ويمكن علاج هذا بما ذكرناه من نظام الصناديق الذي يقوم على التخطيط لوضع الجذاذات حسب التبويب والتقسيم الموجودين في خطة البحث، فهو

أمر يساعد على هضم الخطة، واستيعاب جزئياتها.

٣- أنّ نظام الدوسيهات يحفظ الأوراق، فيكون أكثر ضماناً لحفظها وبقائها من نظام الجذاذات الذي يسهل به فقد بعض الجذاذات.

ويمكن علاج هذا بما ذكرناه من نظام الصناديق الذي تحفظ به الجذاذات.

٤- أن نظام الدوسيهات يسهِّل على الباحث أن يراجع نصاً مَّا ليضيف إليه أو يعلِّق عليه، وذلك بالعودة إليه فوراً في مكانه الخاصّ به من بابه وفصله ومبحثه.

أما نظام الجذاذات، فيضيع معه جهد كبير في فرز الجذاذات للوصول إلى أيّ نصّ.

ويمكن أيضاً علاج هذا بما ذكرناه من نظام الصناديق الذي تحفظ به الجذاذات، حسب الخطة التي وضعها الباحث لبحثه، وهذا أمر يساعد الباحث على الرجوع إلى أيّ نصّ يريده فوراً.

٥- أن نظام الدوسيهات يستطيع الباحث بواسطته أن يحمل معه الأوراق التي يدون فيها مادته في أي مكان، وأن يكشف ما فيه من مادة بسهولة ويسر، وهذا يفيده فيما إذا صادفه نص وشك في أنه دوّنه من قبل أَوْ لا، أو أن هذا النص الأخير قد دوّن قبله نصاً مشابهاً له، ولا يضيف هذا الأخير جديداً، فإنه يمكنه التحقق من ذلك من غير عناء كثير.

أما نظام الجذاذات، فلا يتيح له ذلك بسهولة؛ لصعوبة الوصول إلى الجذاذة المقصودة، ولأن نظام الجذاذات لا ييسِّر للباحث حمل الجذاذات معه

إلى أي مكان؛ لكثرة الجذاذات، وسمك حجمها، ولأن حفظها يحتاج إلى عدم التنقل بها.

ويمكن الإجابة عن صعوبة الوصول إلى الجذاذة المقصودة باتباع نظام الصناديق الذي تحفظ به الجذاذات، حسب الخطة التي وضعها الباحث لبحثه، فإن ذلك ييسر له الوصول إلى الجذاذة التي يريدها بسهولة.

أما عدم حمل الجذاذات إلى أي مكان، فهو صحيح، ولكن المفترض في الباحث أن يكون معظم المصادر بين يديه، فلا يحتاج إلى التنقل لتدوين مادته.

أما باقي المصادر التي يحتاج في تدوين ما فيها من مادة إلى تنقل بين المكتبات أو السفر من مقرّ إقامته، فيمكن عند ذلك نقل الجذاذات التي دون بها الموضوع الذي يريد من هذا التنقل مزيداً من مادته، ولا ينقل جميع جذاذات البحث.

وبعض الباحثين يفضِّل نظام الجذاذات في تدوين المادة العلمية على نظام الدوسيهات، للأسباب الآتية:

١- أن ما ذكر من أسباب لتفضيل نظام الدوسيهات على نظام الجذاذات، هو موجود أيضاً في نظام الجذاذات باتباع نظام الصناديق الذي تحفظ به الجذاذات.

ويزيد هذا النظام أفضلية ما يأتي:

٢- أن نصّ الفكرة قد يحتاج له في أكثر من موضع من مواضع البحث.

فإذا كانت هذه المادة مدوّنة في جذاذة سهل نقلها إلى الموضع الآخر الذي

يحتاج إليها فيه، لكون الجذاذة سهلة التحريك، بخلاف ما إذا كانت المادة مدوّنة في ورقة كما في نظام الدوسيهات؛ فإنها صعبة التحريك، بالإضافة إلى أنها تضمُّ نصوصاً أخرى من مصادر أخرى لم تدع الحاجة إليها في هذا الموضع الآخر.

٣- أن نقل المعلومة من الجذاذة أسهل من نقلها من الورقة. لكون الجذاذة سميكة صغيرة الحجم.

٤- أن نظام الجذاذات أيسر في التصنيف والترتيب من نظام الدوسيهات.

٥- أن نظام الجذاذات يساعد عند الصياغة على هضم الفكرة والدقة في المعلومات أكثر من نظام الدوسيهات.

٦- أن نظام الجذاذات يمكِّن من الاستفادة من الجذاذات في أمور علمية أخرى، بخلاف نظام الدوسيهات.

ومّما تقدَّم، علاوةً على تجربتنا في بحوثنا لنظام الجذاذات يترجح لنا أن نظام الجذاذات أفضل من نظام الدوسيهات في تدوين المادة العلمية.

استكمال تدوين المادة العلمية لجميع جوانب الخطة:

بعد أن يدوِّن الباحث المادة العلمية من جميع المصادر التي أعدّها في قائمة مصادره لبحث هذا الوضوع، يرجع إلى ما دونه من مادة فيراجعه في ضوء الخطة التي رسمها لبحث هذا الموضوع، مستعيناً على ذلك بالفرز للمادة الذي كان يعمله عند الانتهاء من تدوين مادة كل مصدر، وبالتنظيم لها حسب التبويب والتقسيم الموجودين في الخطة.

وبهذه المراجعة يقف الباحث على الإحاطة بجميع ما دوّنه من مادّة، ويعرف بذلك أنه استكمل تدوين المادة لجميع جوانب الخطة، فيبدأ في مرحلة أخرى، أو أن هناك شيئاً من الفصول أو المباحث أو الجزئيات لم يدوّن له مادة، أو أن المادة التي دوّنت له لا تفي بالغرض أو لم تكتمل بها جوانب المسألة، فعليه أن يبحث عن مصادر يأخذ منها من المادة ما به تكتمل مادة البحث لجميع جوانب الخطة.

ترتيب المادة العلمية بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها:

بعد أن ينتهي الباحث من استكمال تدوين المادة العلمية لجميع جوانب خطة البحث، عليه أن ينتقل إلى مرحلة أخرى، هي ترتيب هذه المادة بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها.

فإن كان الباحث قد سار في تدوين مادته على نظام الجذاذات وعلى نظام الصناديق في حفظها والفرز الأولي لجذاذات مادة كل مصدر عند الانتهاء منه مباشرة أو كان قد سار في تدوين المادة على نظام (الدوسيه) وتقسيم هذه (الدوسيه) حسب خطة البحث وتوزيع ما دونه من مادة حسب هذا التقسيم، إن كان الأمر كذلك فعمله من أجل الترتيب يتمثل فيما يأتي:

١- يراجع الجذاذات وفق العنوانات الموضوعة أمامها وهي التي كانت مدونة من الخطة، فما كان من هذه الجذاذات داخلاً تحت العنوان تركه، وما كان داخلاً تحت عنوان آخر نقله إلى العنوان الذي يضمّه.

٢- قد يبدو للباحث أن العنوان المناسب لجذاذات مَّا غيرُ ما هو مقترح في الخطة، فعليه أن يضع العنوان المناسب.

٣- قد يجد الباحث فيما دوَّنه مادةً لا تدخل تحت عنوان موجود في الخطة.

فإن كانت هذه المادة تكوِّن مبحثاً يدخل تحت فصل من فصول الرسالة وضع هذا المبحث وعنوانه المناسب، وإن كانت تكوّن فصلاً من باب، أو باباً مستقلاً فعل مثل ذلك، وضعه في مكانه المناسب من الخطة.

وإن لم يكن الأمر كذلك، وكان لها صلة بالموضوع، فينظر الباحث في أهيمتها من حيث وضعها ملحقاً من ملحقات البحث أو لا.

وإن لم يكن لها صلة بالموضوع أو أن صلتها به ضعيفة، وضعها تحت عنوان «متفرقات»، وقد يحتاج إليها في بحوث أخرى.

٤- قد يبدو للباحث من خلال هذه المراجعة أنه محتاج إلى حذف بعض الأبواب أو الفصول، أو أنه محتاج إلى التغيير بالتقديم أو التأخير لبعض الأبواب أو الفصول، أو أنه محتاج إلى التحوير في أسماء بعض الأبواب أو الفصول، فعليه أن يعمل ذلك بعد التشاور مع المشرف على البحث.

٥- يقرأ الباحث هذه الجذاذات، ويحاول أن يجعل مما تحمله أفكاراً جزئية بحيث تختص كل فكرة جزئية بجذاذاتها التي تحمل مادتها.

٦- يرتِّب جذاذات كل جزئية بحسب ما يراه مناسباً لعرض الموضوع، وبحسب التسلسل الزمني لمادة الفكرة مبتدئاً بالأقدم.

٧- إذا تعدَّدَتْ الصناديق التي تُحفظ بها الجذاذات، أو الدوسيهات التي تُحفظ بها الأوراق، فعليه أن يضع عليها أرقاماً مبتدئاً في الترقيم بالصندوق أو الدوسيه الذي يضم مادة أول البحث، وهكذا.

كما أن عليه أن يضع جذاذة لكل صندوق أو (دوسيه) تعتبر فهرساً عاماً لما يحويه الصندوق أو (الدوسيه).

٨- بعض الباحثين يرى وضع أرقام مسلسلة في هذه المرحلة لجذاذات كل مجموعة تمثل مبحثاً أو مطلباً، بل بعضهم يرى وضع أرقام مسلسلة في هذه المرحلة لجميع مادة البحث.

ولا شك أن الترقيم أمر مهمٌّ يساعد الباحث على تسلسل الأفكار عند كتابة البحث.

ولكننا نرى من خلال تجربتنا أنه ينبغي التَّريُّث في الترقيم إلى حين مرحلة الكتابة، وأن يكون الترقيم على مستوى البحث أو المطلب الذي استعد الباحث للشروع في كتابته، وذلك للأمور الآتية:

أ- أن هذه المرحلة، وهي ترتيب المادة العلمية، ستتلوها مرحلة أخرى، هي اختيار ما ينبغي اختياره من هذه المادة؛ تمهيداً لمرحلة الكتابة، ولا شك أن الاختيار من المادة يستدعي ترك بعض الجذاذات التي لم يقع الاختيار عليها، وهذا يوقع الخلل في الترقيم إذا تم قبل هذه المرحلة.

ب- أن الترقيم للجذاذات ينبغي أن يكون دقيقاً، وهذا لا يأتي إلا بعد دراسة متأنية لمادة كل جذاذة وهضم ما فيها، واتضاح ارتباطها بما قبلها وبما بعدها، والوقوف على سرِّ وضعها بعد ما قبلها وقبل ما بعدها من جذاذة، وهذه الأمور إنما تتوافر في مرحلة استعداد الباحث للكتابة في هذا المبحث أو هذه الجزئية، أما ما قبل ذلك فإنه لا يدرك ما ذكرناه إلا على وجه العموم والظاهر، لا على وجه التفصيل والدقة واليقين.

جـ- أن نص الفكرة في جذاذة قد يحتاج إليه في أكثر من موضع من مواضع البحث، ممّا يستدعي نقلها من مكانها بعد صياغة ما فيها على الوجه المناسب لما عرضت فيه إلى مكان آخر تصاغ فيه على وجه يناسب عرضها فيه، فلو أن الترقيم سبق مرحلة الشروع في كتابة المبحث أو الجزئية، لاضطرب الترقيم لهذا المبحث أو الجزئية الأخرى بعد نقل هذه الجذاذة التي تحمل رقماً مناسباً للجذاذات التي كانت معها من قبل.

ومن هنا كان الترقيم على مستوى المبحث أو المطلب الذي استعدَّ الباحث للشروع في كتابته أفضل.

وعليه أن يضع للجذاذة التي نقلها إلى موضع آخر رقماً يناسب مكانها في هذا الموضع، ويشير بجانب الرقم السابق في الجذاذة إلى أنه رقم مكانها في موضع كذا.

هذا ما يعمله الباحث من أجل ترتيب المادة بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها إن كان قد فرز المادة فرزاً أوّليّا على نظام الصناديق أو على نظام الدوسيه في حفظ المادة كما تحدثنا عنه سابقاً.

أما إذا كان الباحث قد سار على نظام عدم الفرز والتصنيف والتوزيع للجذاذات إلاّ بعد الانتهاء من تدوين المادة من جميع المصادر، فإنه في هذه المرحلة يكون أمامه عدد من حزم الجذاذات، كل حزمة تمثل ما دوّنه من مصدر.

وعليه حينئذ أن يستصحب معه خطة بحثه، ثم يبدأ في قراءة ما دونه في الجذاذات مصدراً بعد مصدر قراءة مستوعبة متأنية، ليتمكن من وضع عنوان

للمعلومات التي تحملها الجذاذات المتقاربة، وعليه أن يجمع الجذاذات التي تتناول معنى واحد أو جانباً واحداً ويضمها إلى بعض، ويربطها برباط مطاطي، ويضع لها عنوانا مناسباً، ولا شك أن استصحابه للخطة يُذَلِّل له كثيراً من الأمور التي قد يحار فيها من حيث العنونة أو الترتيب، وإن كان هذا الجمع والتدوين للمادة سيحمله على تغيير كثير من ملامح الخطة الأولى من حيث الحذف والإضافة، ومن حيث التقديم والتأخير.

وبعد أن ينتهي من هذه المرحلة في جميع ما دوَّنه من مادة من جميع المصادر، يكون أمام مجموعات كثيرة، كل مجموعة تضم عدداً من الجذاذات.

ثم يعود إلى كل مجموعة فيقرأ عنوانها ليرتِّب هذه المجموعات في أبواب وفصول ومباحث.

ثم بعد ذلك يضعها في ظروف مختلفة الحجم، يدون على كل ظرف عنوان المجموعة: الباب، والفصل، والمبحث، كما يضع ترقيماً للظروف.

وقد يضعها في صندوق أو صناديق، وعليه حينئذ أن يعمل ما ذكرناه في نظام الصناديق في حفظ الجذاذات.

وإذا وصل الباحث إلى هذه المرحلة من وضعها في الظروف أو الصناديق، كان عليه أن يرجع أيضاً إلى هذه المادة فيعمل فيها من أجل ترتيبها أيضاً ما ذكرناه حينما يكون قد سار في تدوين مادته على الفرز الأولي لمادة كل مصدر[1].

(١) ينظر علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص ٩٠-٩٢، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٤-١١٥، عبد الوهاب أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٧٢.

الاختيار من المادة العلمية المدوّنة، وفائدته:

الاختيار من المادة العلمية المدوّنة يأتي عند إرادة الكتابة لمبحث أو مطلب أو جزئية.

والاختيار من أصعب المراحل، ذلك أنه يعني أن يطرح الباحث بعض ما دوّنه من مادّة علمية، وهذا شيء صعب عليه إذا تذكر ما بذله من جهد وما لقيه من عناء في سبيل جمعه وتدوينه.

ثم إن الاختيار يتوقف على قراءة الباحث لمادته قراءة دقيقة، يستوعب ما فيها، ويفكر في محتواها.

كما أن الاختيار يتوقف على مقدرته على تقويم المادة، من حيث قوتها، وفائدتها للموضوع، وأصالتها، ودقة المصدر الذي أخذت منه، وعدم تكرارها مع غيرها.

ومن هنا كان الاختيار من أصعب المراحل.

لكن الاختيار له ما يبرِّره، ذلك أن الباحث «يبدأ دراسته وفي ذهنه فكرة غير واضحة تماماً عن الموضوع، وهو في ضوء هذه الفكرة يجمع مادته من هنا ومن هناك، وفي ضوء معلوماته التي تتطوّر وتتعمق يحدث تغييراً في الخطة التي كان قد رسمها عند بدئه في العمل، وإحداث هذا التغيير يقضي أن يصرف الطالب النظر عن نقطة ما، ويهتمّ بنقاط أخرى وضعها من قبل، أو وضعها أثناء البحث»(١).

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٧٣.

يضاف إلى ذلك أنه يحتاط عند الجمع والتدوين، فيجمع أو يدوِّن أشياء لاحاجة إليها، أو صلتها بالبحث غير قوية، أو مادّتها ضعيفة، أو مكررة مع ما هو أولى منها.

ثم إن حشر مادة ضعيفة في البحث، أو مكررة مع ما هو أولى منها، أو صلتها بالبحث غير قوية، إن ذلك كله يؤثر في جمال البحث ويقلل من قيمته العلمية، وكم من البحوث الجيدة فقدت أهميتها بسبب عدم حذف ما أشرنا إليه.

ومن هنا كان على الباحث أن يختار مما دونه من مادة علمية، وليعلمْ أن ما دوّنه وقرأه، لم يذهب سدًى، فإن قيامه بذلك ليس لإنتاج هذا البحث فقط، بل هو أيضاً للتزوُّد العلمي بما دونه وقرأه، كما أنه قد يفيده في وضعه ملحقاً من ملحقات البحث إن كان يصلح لذلك، أو يفيده في إنتاج أبحاث علمية أخرى يقوم بها في المستقبل، فيحفظه واضعاً عليه عنوان «متفرقات».

كما أن ما كان من قبيل المكررات يمكنه الإشارة إلى مصدره في الحاشية.

والاختيار من المادّة المدوَّنة، يستلزم أن يضع الباحث أمامه الجذاذات التي بها مادَّة المبحث أو المطلب أو الجزئية التي يريد كتابتها، وإن كان قد استعمل (الدوسيه) فيضع الأوراق التي بها هذه المادة أمامه، فيقرؤها باستيعاب وتفكير، ثم يختار منها[1].

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧١ - ٧٣، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٧٤.

تعديل خطة البحث:

تعديل خطة البحث يأتي بعد جمع المادة العلمية، وتدوينها، وفرزها، وتصنيفها، وتوزيعها، وترتيبها بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها، والاختيار منها، وكل هذا قد مرَّ مفصلاً.

وهذا التعديل هو المرحلة الثالثة من مراحل التخطيط للبحث، وهي مرحلة التخطيط النهائي للبحث، بحيث تخرج الخطة النهائية للبحث على وفقه، وذلك بعد أن يطلع الباحث اطلاعاً واسعاً على مصادر البحث، ويجمع المادة العلمية جمعاً كاملاً، ويدوِّنها، ويدرسها، ويتأمل فيها، ويرتبها، ويختار منها، فإن هذا يعطيه تصوراً شاملاً وعميقاً يتمكن به من الإضافة والحذف لبعض عناصر الخطة المبدئية، ويتمكن به أيضاً من التغيير بالتقديم والتأخير.

وهذا التعديل لا بدّ من عرضه على المشرف إن كان على البحث مشرف، كبحث الماجستير أو الدكتوراه، وذلك ليبدي رأيه في هذا التعديل إقراراً أو اقتراحاً لزيادة أو نقص أو تقديم أو تأخير، مما يراه مناسباً لكمال الموضوع وحسن عرضه.

بل إن هذا الاطلاع الواسع وما أعقبه من جمع وتدوين، ودراسة وتأمل، وترتيب واختيار للمادة العلمية، قد يجعله في حاجة إلى التعديل أو التحوير في عنوان البحث، أو في أمور تمسّ جوهر الموضوع.

وهذا لا يتم إلا بصفة رسمية، وذلك بموافقة القسم، وموافقة مجلس الكلية، ولا يكفي فيه موافقة المشرف فحسب.

المبحث العاشر

مناهج البحث

معنى منهج البحث في اللغة:

المنهج : يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي النون، والهاء، والجيم.

وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصلان متباينان:

الأول: النّهْج، الطريق، ونهج لي الأمرَ: أوضحه. وهو مستقيم المنهاج.

والمَنهج : الطريق أيضاً، والجمع: مناهج.

والآخر: الانقطاع. وأتانا فلان ينهج، إذا أتى مبهوراً مُنْقطع النَّفَسِ، وضربتُ فلاناً حتى أنهجَ، أي سقط.

ومن الباب نهج الثوبُ، وأنهجَ: أخلقَ ولمّا ينشق، وأنهجه البلى».

ويقول الفيروز آبادي[2]: «النّهْجُ: الطريق الواضح، كالمنهج والمنهاج».

والذي يناسب المقام هنا، أن المنهج، هو الطريق الواضح.

أما البحث، فقد تقدم بيان معناه في اللغة.

معنى منهج البحث في الاصطلاح:

ذكر الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان أن معناه اصطلاحاً: «استعمال المعلومات استعمالاً صحيحاً في أسلوب علمي سليم، يتمثّل في أسلوب العرض، والمناقشة الهادئة، والتزام الموضوعية التامة، وتأييد القضايا المعروضة بالأمثلة والشواهد المقنعة، دون إجحاف أو تحيّز»[3].

---

(١) مقاييس اللغة، ٥/ ٣٦١، مادة (نهج).

(٢) القاموس المحيط، ١/ ٢١٠، مادة (النهج).

(٣) منهج البحث الأصولي (بحث منشور في مجلة مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى، العدد السادس سنة ١٤٠٣-١٤٠٤هـ، ص ١٢)، وانظر للباحث أيضاً كتابه: كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، ص ١٤٧.

وذكر مؤلفا (بور رويال) أن معناه «فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، وإمّا من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[١].

ونحن نرى أن معناه اصطلاحاً يشمل ما ذُكرَ وغيرَه ممَّا يُعدُّ طريقاً للبحث: من جمع للمادة وتدوينها وترتيبها وخطة البَحث، وصياغة المادة العلمية وكتابتها، وتوثيق المعلومات، وفهرسة ما يتضمنه البحث، فكل ما يُسْلك من طرق في البحث: من حيث مصادره، ومادته، وكتابته، وحواشيه، ورموزه، واقتباساته، ومقدمته، وخاتمته، وفهارسه، كل ما يُسلك من طرق في هذه الجوانب، يسمى منهج البحث.

ولهذا يمكننا أن نقول إن معنى منهج البحث اصطلاحاً: الطريق المتبع لدراسة موضوع معين لتحقيق هدف معين.

أهمية مناهج البحث العلمي، ووضوح المنهج في البحث:

تتلخص أهمية البحث العلمي في أنه كشف لثمرة جهود العلماء والأدباء السابقين؛ لأخذ نتائجها وإضافة الجديد عليها، وفي أنه طريق لتحقيق المنجزات في ميدان العلوم التطبيقية.

ومناهج البحث هي الطرق التي يتوصّل بها إلى تحقيق هذا الهدف.

وتطبيق المنهج الذي يلائم خصائص البحث أو الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه البحث مما يزيد في الوصول إلى النتائج المقصودة منه.

(١) نقله الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في بحثه السابق (منهج البحث الأصولي)، ص ١٢-١٣ عن الدكتور عبد الفتاح خضر: أزمة البحث العلمي في العالم العربي، ص ١٢.

كما أن الالتزام بالمنهج في بحث معيَّن مما يزيد البحث احتراماً لدى المتخصصين، ويزيده قوة في ذاته، كما يزيده جمالاً عند المهتمين بتطبيق المناهج في البحث العلمي.

بل إن جودة البحث أصبحت تقاس بمدى التزام الباحث بالمنهج الذي رسمه لبحثه، ولا تقاس بمدى هضمه للموضوع، وما توصل إليه من نتائج وما كشفه من جديد.

وقد عبّر بعض الباحثين عن هذا المعنى بقوله: «وغالباً ما يكون تنظيم معلومات الرسالة ملفتاً للانتباه، وإن المرء ليعجب أن يحتلَّ هذا الجانب الدرجة الأولى من هذا التدريب العلمي أكثر من هضم الموضوع، وجوانب الجدة فيه، فمن خلال طريقة استعمال المعلومات في موضعها الصحيح تتجلّى قدرة الكاتب، وملكته العلمية، فالالتزام بعمل علمي يفرض اتباع الطرق المتبعة، والمعترف بها علمياً، وتعلمها والتعرف عليها مسبقاً يجعل اتباعها أمراً سهلاً، وعلى العكس من ذلك لو لم يوجد سابق معرفة بها، أو كان تعلمها خاطئاً»[1].

وممّا تقدم تتبين أهمية مناهج البحث العلمي.

وقد دفعت أهمية مناهج البحث العلمي بعض المهتمين بهذا الجانب إلى البحث عن خصائص كل فن من فنون المعرفة، ورسم المناهج المناسبة لهذه الخصائص، النابعة من طبيعة هذا الفن، وذلك لتكون طريقاً يسار عليه في بحث أي موضوع من موضوعات هذا الفن.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣.

ومن هنا رأينا أن المؤلفات بدأت تتكاثر في هذا المجال، وأصبح عددها يزداد يوماً بعد يوم في فنون مختلفة، كمنهج البحث في العقيدة، ومنهج البحث في الأصول، ومنهج البحث الأدبي، ومنهج البحث الاجتماعي، ومنهج البحث التربوي، ومنهج البحث التاريخي، ومنج البحث في الجغرافية، إلى غير ذلك من المناهج في الحقول المختلفة من حقول المعرفة.

ورائد هؤلاء المؤلفين هو إحكام هذه البحوث وإتقانها، وازديادها قوة وجمالاً واحتراماً، وتحقيق الهدف المقصود منها.

ولا شك أن العلوم الإسلامية لها من الخصائص ما يجعلها جديرة بأن يؤلف في كل فنّ منها منهج خاصّ للبحث فيه على ضوئه، كالفقه، والأصول، والتفسير، والحديث.

بل إن أهمية المنهج لكل فن منها والتأليف فيه، يزدادان أهمية وارتقاء بما للعلوم الإسلامية من أهمية ومكانة بين العلوم الأخرى.

ونحن نرى أن التأليف في المناهج للعلوم الأخرى أكثر منه في التأليف في المناهج للعلوم الشرعية، بل إن بعض العلوم الشرعية لم يُؤَلَّف مناهج في بحثها مطلقاً.

ومن هنا كان جديراً «بالمتخصصين فيها أن يَلْحَقُوا بالمؤلفين الآخرين في العلوم الأخرى؛ لتأتي البحوث في الشريعة الإسلامية على مستوى العصر: شكلاً، ومضموناً، ومنهجيّة نابعة من ذاتها، متميزة الملامح، واضحة الخصائص»[1].

(١) عبد الوهاب أبو سليمان: منهج البحث الأصولي، ص ١١.

ويكاد يكون علم أصول الفقه أهم العلوم الإسلامية التي ينبغي وضع منهج لبحثها، ودراسة هذا المنهج وتطبيقه في البحوث التي تجرى في موضوعه؛ ذلك لأن هذا العلم هو القاعدة الأساسية لكل علوم الشريعة، وهو يستمد مباحثه منها، فإذا استقامت مناهجه، وترسخت في نفوس الدارسين، كان لذلك أثره في معرفة مناهج البحث في العلوم الشرعية الأخرى، وتطبيقها[١].

وإذا كان لمنهج البحث والالتزام به هذه الأهمية، فلوضوحه أيضاً أهمية؛ ذلك أن البحث لابدّ أن يراعى فيه تمكين القارئ من كشف ما فيه، وهضمه بيسر وسهولة، ويراعى فيه التمكن من تقويمه من جميع جوانبه، ومعرفة الطرق التي أدت إلى النتائج التي قاد إليها البحث.

وهذا كلّه يستلزم الوضوح في المنهج.

أنواع مناهج البحث:

قلنا: إن مناهج البحث: هي ما يُعَدُّ طريقاً لدراسة موضوع معيَّن، لتحقيق هدف معيَّن.

وكل جانب من الجوانب، التي يقوم عليها البحث، له مناهجه الموصلة إلى إيتاء الثمرة من هذا الجانب لخدمة البحث.

وقلنا: إن هذه الجوانب، هي المادة من جميع جهاتها: جمعاً وتدويناً وترتيباً واستعمالاً، وصياغة وكتابة، وتوثيقاً، وكذلك فهرسة ما يتضمنه البحث.

(١) ينظر عبد الوهاب أبو سليمان: منهج البحث الأصولي، ص ١٢.

وأنواع المناهج التي نتحدث عنها، تتعلق بالمادة العلمية، من حيث استعمالها والاستفادة منها في بناء البحث وإخراجه.

وهذه الأنواع هي ما يأتي:

النوع الأول: منهج الاستدلال والاستنباط:

وهو ما يقوم على التأمل في أمور جزئية ثابتة؛ لاستنتاج أحكام منها.

ولعل هذا النوع هو أسبق أنواع مناهج البحث العلمي[1].

النوع الثاني: منهج الاستقراء:

وهو ما يقوم على التتبع لأمور جزئية مستعاناً على ذلك بالملاحظة والتجربة وافتراض الفروض؛ لاستنتاج أحكام عامة منها[2].

ويسمى منهج الاستقراء بالمنهج التجريبي؛ لأنه يستند في تحليلاته إلى الملاحظة والتجربة وافتراض الفروض[3].

وقد أضاف المسلمون إلى مسالك المنهج الاستقرائي مسلك العلة بالطرق الموصلة إليها، من سبر وتقسيم، واطّراد، ودوران، وتنقيح مناط[4].

(١) ينظر عبد الرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، ص ١٨، ٨٢، غازي عناية: المرجع السابق، ص ٨٠، ٨١، ٩٠.

(٢) ينظر عبد الرحمن بدوي: المصدر السابق، ص ١٨، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٠، ٨١.

(٣) ينظر عبدالرحمن بدوي: المصدر السابق، ص ١٨، ١٩، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨١.

(٤) ينظر علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص ١٢٦-١٢٧.

ومنهج الاستقراء نوعان:

أولاً: منهج الاستقراء التام: وهو ما يقوم على حصر جميع الجزئيات للمسألة التي هي موضوع البحث، والتَّتَبُّع لما يعرض لها، مع الاستعانة بالملاحظة في جميع جزئيات المسألة.

ثانياً: منهج الاستقراء الناقص: وهو ما يقوم على الاكتفاء ببعض جزئيات المسألة، وإجراء الدراسة عليها، بالتتبع لما يعرض لها، والاستعانة بالملاحظة في هذه الجزئيات المختارة، وذلك لإصدار أحكام عامة تشمل جميع جزئيات المسألة التي لم تدخل تحت الدراسة.

ونتائج الاستقراء الناقص، إنما تكون صحيحة إذا كانت الجزئيات المختارة للدراسة من القوة بحيث تمثل المسألة المبحوثة.

النوع الثالث: منهج الاسترداد التاريخي:

وهو ما يقوم على استرجاع الماضي، وما خلّفه من آثار.

وهذا المنهج يستخدم في العلوم التاريخية والاجتماعية والأخلاقية[1].

النوع الرابع: المنهج الوصفي:

وهو ما يقوم على الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية وصفاً لها؛ للوصول بذلك إلى إثبات الحقائق العلمية.

والمنهج الوصفي «مكمِّل لمنهج الاسترداد التاريخي الذي يصف الظواهر في تطورها الماضي، حتى يصل بها إلى الوقت الحاضر»[2].

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٠، ٨٢، ١٠٣.

(٢) غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٢.

والباحث حينما يستخدم المنهج الوصفي، لا يقوم بحصر الظواهر ووصفها جميعها، وإنما يقوم بانتقاء الظواهر التي تخدم غرضه من الدراسة، ثم يصفها، ليتوصَّل بذلك إلى إثبات الحقيقة العلمية[١].

النوع الخامس: المنهج الجدلي:

وهو ما يقوم على الخصومة بين اثنين أو أكثر، مستنداً في ذلك على الأدلة التي يتوصَّل بها إلى حفظ الرأي، أو هدم رأي الخصم، وفق آداب المناظرة المعروفة بين العلماء[٢].

مَنْشَأُ تَنَوُّع مناهج البحث:

منشأ تنوع مناهج البحث نابع من طبيعة العلوم التي يراد البحث فيها، إذ عند ذلك ينبغي أن يستخدم في بحثها المنهج المناسب لها.

فإذا كان البحث في أمور جزئية ثابتة، فإن هذا يناسبه المنهج الاستنباطي.

وإذا كان البحث يحتاج إلى حصر أمور جزئية وتتبعها وإجراء تجارب وافتراض فروض، فإن هذا يناسبه منهج الاستقراء.

وإذا كان البحث يحتاج إلى استرجاع الماضي وما خلّفه من آثار، فإن هذا يناسبه منهج الاسترداد التاريخي.

وإذا كان البحث يحتاج إلى الظواهر الطبيعية والاجتماعية ووصفها، فإن هذا يناسبه المنهج الوصفي.

---

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨١، ٨٢، ١٠٩.

(٢) ينظر كتابنا: علم أصول الفقه: حقيقته، ومكانته، وتاريخه، ومادته، عناية: المصدر السابق، ص ٨٣.

وإذا كان البحث يقوم على الخصومة، وحشد كل واحد أدلَّةً لنصرة رأيه أو هدم رأي خصمه، فإن هذا يناسبه المنهج الجدلي.

عدم إمكان الفصل بين مناهج البحث في العلوم:

ذكرنا أن منهج البحث يتحدد تبعاً لطبيعة العلم الذي يراد البحث فيه، والموضوع الذي يراد بحثه من هذا العلم، والغرض من هذا البحث، ونوع هذه الدراسة.

ومن هنا فإنه لا يمكن الفصل بين مناهج البحث في العلوم، بحيث يختص كل علم أو موضوع بمنهج لا يمكن أن يبحث من خلال منهج آخر، وبحيث تختص جميع جزئيات الموضوع بمنهج واحد لا يمكن أن يبحث بعضها من خلال منهج آخر.

ولهذا قد نرى أن الموضوع يبحث من خلال منهج، ويبحث مرة أخرى من خلال منهج آخر.

وقد نرى أن الموضوع الواحد، قد يبحث من خلال مناهج متعددة، حيث إن بعض جزئياته يناسبها في البحث منهج غير المنهج المناسب للجزئية الأخرى.

وكل هذا التنوع ناتج عن تنوّع طبيعة الموضوع، والغرض من الدراسة، ونوعها[1].

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٨٠، ٨٣.

خطوات البحث في التعريفات:

حظيت علوم الشريعة وعلوم اللغة العربية وبعض العلوم الأخرى باستنادها إلي مصادر ثابتة لا تتغيَّر بتغيّر الزمان أو الظواهر الطارئة، كما حظيت بالتأليف فيها، والتتبع لجميع جوانبها بالبحث.

ولا شك أن هذا جعل من مباحثها حقائق واضحة لا تقبل التغيّر في قواعدها العامة، وقد نشأ عن هذا إمكان وضع قوانين عامة لمباحثها، هي عبارة عن التعريفات لها.

ومن أجل هذا رأينا أن نتحدث في هذا المقام عن خطوات البحث في التعريفات التي تواجه الباحث في بحثه.

التعريف في اللغة:

التعريف في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي العين والراء والفاء، وهذه المادة كما يقول ابن فارس: «أصلان صحيحان، يدلّ أحدهما على تتابع الشيء متصلاً بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة»[1].

والتعريف يطلق ويراد به الإعلام والإيضاح والتمييز، وهذا الإطلاق هو المناسب للمعنى الاصطلاحي للتعريف، ومادة الكلمة تدل عليه في أصلها الثاني من باب اللزوم.

ولهذا يقول ابن فارس[2]: «تقول: عرف فلان فلاناً وعرفاناً ومعرفة.

(١) مقاييس اللغة، ٤/ ٢٨١، مادة (عَرَف).

(٢) المصدر نفسه، ٤/ ٢٨١-٢٨٢، مادة (عَرَف).

وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه، لأن من أنكر شيئاً توحش منه ونبا عنه.

والعَريف: هو القيِّم بأمر قوم قد عَرَفَ عليهم. . . سُمّي بذلك ليعرف أحوالهم. . . والتعريف: تعريف الضالة، واللقطة، أن يقول من يعرف هذا».

ويقول الفيروز آبادي[1]: «عَرَفه. . . علمه. . . أعرف للمحسن والمسيء: أي لا يخفى عليَّ ذلك ولا مقابلته بما يوافقه. . . والتعريف الإعلام. . . . . وتَعَرَّفتُ ما عندك تَطَلَّبْت حتى عرفتُ».

وهذا يدل على ما قلنا من أنه يطلق ويراد به الإعلام والإيضاح والتمييز، وهذه الدلالة لزومية إذا سلّمنا بحصر المادة في المعنيين اللذين ذكرهما ابن فارس.

والتعريف في اللغة يحتاج في معرفته إلى الكشف عنه في المعجمات اللغوية والكتب التي عنيت ببيان معاني الألفاظ والعبارات من جهة اللغة.

ومن ذلك مقاييس اللغة لابن فارس، ولسان العرب لابن منظور، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، والصحاح للجوهري، وأساس البلاغة للزمخشري، ومفردات القرآن للراغب الأصفهاني، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير. إلى غير ذلك من المعجمات والكتب التي عنيت بمعاني اللغة العربية مفردات وتراكيب.

والكلمة التي يراد تعريفها لغة، يُحتاج فيها إلى معرفة الحروف الأصلية التي تتركب منها الكلمة، وتعتبر مادّةً لها.

---

(١) القاموس المحيط، ٣/ ١٧٣، ١٧٥، مادة (عَرَفَه).

كما يحتاج إلى معرفة المعاني التي ترد لها هذه المادّة، والانتباه إلى المعنى اللغوي الذي يناسبه المعنى الاصطلاحي المقصود في هذا المقام، وتدوينه، وتدوين كل ما يشهد له.

كما يحتاج إلى معرفة اشتقاق الكلمة التي يراد تعريفها لغة، وتصريفاتها.

التعريف الاصطلاحي:

هو ما يحيط بموضوعه ويميزه عن غيره.

وهذا هو رأي المحققين من النظار في تعريف الحد، بناءً على أن الفائدة من الحد هي التمييز بين المحدود وغيره، كالاسم[1].

ومن هنا فإن الحدّ على رأي المحققين من النُّظَّار في غاية السهولة؛ لأن الغرض منه تفصيل ما دلّ عليه اللفظ إجمالاً، ولا عُسْر في اقتناصه.

أمّا على رأي أرسطو، فإن الحد هو القول المفصل المعَرِّف للذات بماهيته، وهذا مبني على أن الفائدة من الحد حصر الذاتيات وتصوير المحدود وتعريف حقيقته.

ومن هنا فإن التوصل إلى الحدّ على رأي أرسطو وأتباعه في غاية الصعوبة؛ لأن الغرض منه معرفة الماهيات الموجودة، وهذا أمر صعب[2].

ويرى الإمام ابن تيمية رحمه الله «أن من يذهب إلى أن الحدَّ هو التوصل إلى الماهية وتعريف الحقيقة هم أرسطو وأتباعه من المشائين اليونانيين، ومن حذا حذوهم من متفلسفة الإسلاميين.

(١) علي سامي النشار: مناهج البحث عند مفكري الإسلام، ص٩٠.

(٢) النشار: المصدر السابق، ص ٩٤.

فأما جماهير أهل النظر والكلام من المسلمين وغيرهم، فعلى خلاف هذا، لم يقبلوا أبداً فكرة التوصل إلى الماهية، وإنما أدخل هذا في كلام علماء أصول الدين والفقه بعد الغزالي في أواخر القرن الخامس وأوائل السادس، وهم الذين تكلموا في الحدود بطريقة أهل المنطق اليوناني تحت تأثير دعوة الغزالي إلى استخدام المنطق.

وأما سائر النُّظَّار من جميع الطوائف الأشعرية والمعتزلة والكرامية والشيعة وغيرهم، فعندهم إنما يفيد الحد التمييز بين المحدود وغيره، بل أكثرهم لا يسوِّغون الحدّ إلا بما يميز المحدود عن غيره»(١).

وقد ردّ الأصوليون تعريف الحدّ عند أرسطو وأتباعه بأن الحدّ ليس مُعَرِّفاً للماهية، أو موصلاً للكنه؛ لعسر التوصل إلى هذا أو استحالته، لكن حدّ الشيء هو معناه الذي لأجله استحق الوصف المقصود(٢).

أقسام التعريف الاصطلاحي:

ينقسم التعريف الاصطلاحي إلى أربعة أقسام:

الأول: التعريف اللفظي.

الثاني: التعريف التنبيهي.

الثالث: التعريف الاسمي.

الرابع: التعريف الحقيقي.

---

(١) الرد على المنطقيين ص ١٤-١٥، النشار: المصدر السابق، ٩٠-٩١.

(٢) النشار: المصدر السابق، ص ٩٠.

التعريف اللفظي:

هو ما يقصد به تفسير مدلول لفظ بلفظ أوضح منه دلالة على المعنى.

ووضوح دلالة لفظ على المعنى تكون إما بكثرة استعمال هذا اللفظ في هذا المعنى، أو بحضور معناه في ذهن المخاطب به، أو نحو ذلك. وظاهر أن هذا الوضوح يختلف باختلاف الناس.

وأكثر الناس استعمالاً لهذا النوع من التعريف أهل اللغة، وذلك كقولهم: الهزبر الأسد، والشادن ولد الظبية، والنُّقاخ الماء العذب.

ما يُشْترط في التعريف اللفظي:

كل ما يشترط في هذا التعريف، هو أن يكون أوضح من المعرَّف؛ ليؤدِّي المقصود منه.

ما يُعَبَّرُ به في التعريف اللفظي:

يجوز أن يُعبَّر في التعريف اللفظي بلفظ مفرد مُرادف للمعرَّف، أو أخص منه، أو أعمّ، كما يجوز أن يكون بمركب يُقْصَدُ به تعيين المعنى، لا تفصيلهُ.

فمثال التعريف اللفظي بمفرد مساو للمعرَّف قولهم: الغضنفر الأسد، الملَوان الليلُ والنهار.

ومثال التعريف اللفظي بمفرد أخصّ من المعرَّف قولهم: الطيب مسكٌ.

ومثال التعريف اللفظي بمفرد أعمّ من المعرَّف قولهم: الورد زهر، الفهد حيوان، الصَّبا ريح، العندليب طائر.

ومثال التعريف اللفظي بمركب يُقْصدُ به تعيين المعنى قول علماء الكلام: الخلاء بُعْدٌ موهوم، وقولهم: الخلاء هو الفراغ الذي تتحيز فيه الأجرام.

التعريف التنبيهي:

هو ما يقصد به إحضار صورة مخزونة في خيال المخاطب قد غابتْ عنه بعد سبق علمه بها.

فكل ما أحضر المعرَّف في خيال السامع، فهو تعريف تنبيهي صحيح.

وهذا النوع ليس فيه كسب معرفة جديدة.

الفرق بين التعريفين: اللفظي والتنبيهي:

الفرق بين هذين النوعين من التعريف بالاعتبار، وذلك بالنظر إلى من تخاطبه، على معنى أنك حين تقول: الهزبر الأسد، إذا كنت تقوله لسامع لم يسبق له علم بمعنى الهزبر أصالة، فهذا تعريف لفظي، وإذا كان قد سبق له به علم ولكنه غاب عن ذهنه وأردت إحضار هذا المعنى الغائب، فهو تعريف تنبيهي، فهما متفقان في الحقيقة، مختلفان في الاعتبار.

ولكونهما متفقين في الحقيقة، لم يبال بعض المحققين بجهة اختلافهما، فاعتبرهما نوعاً واحداً.

التعريفان: الاسمي والحقيقي:

التعريفان: الاسمي والحقيقي، كلّ واحدٍ منهما عبارة عمّا يستلزم تصوّرُه تصور المعرَّف.

الفرق بين التعريفين: الاسمي والحقيقي:

الفرق بين هذين النوعين من التعريف، أن التعريف الحقيقي لتفصيل المفاهيم الموجود أفرادها في الخارج، ولو تقديراً.

والاسمي لتفصيل المفاهيم الاعتبارية التي لا يُعْلَمُ وجودُ ما تَصْدقُ عليه في الخارج، سواء اشتهرت بالعدم أم لم تشتهر.

ويتّضح الفرق بين هذين النوعين من التعريف بالمثال.

فقولنا في تعريف الإنسان: هو حيوان ناطق. وقولنا في تعريف الفرس: هي حيوان صاهل. وقولنا في تعريف الحمار: هو حيوان ناهق، هذه تعريفات حقيقية، قُصِدَ بها تفصيل حقيقة شيء له أفراد موجودة في الخارج حقيقة.

وقولنا في تعريف العنقاء: هي طائر عجيب الشكل طويل العنق. وقولنا في تعريف الغول: هي دابة تتلوَّن ألواناً وتؤذي من تلقاه، هذان تعريفان اسميان قُصدَ بهما شرح حقيقة شيء غير موجود في الخارج، وقد اشتهر بين الناس أنه لاَ وجود له.

ويؤخذ من هذا الكلام أمران:

الأول: أن التعريف الاسمي، قد ينقلب تعريفاً حقيقياً، وذلك إذا وُجدتْ أفراده في الخارج بعد ذلك.

الثاني: أن الاختلاف بين التعريف الاسمي والتعريف الحقيقي بالاعتبار.

ومن هنا تعلم أن تعريفات العلوم، وما يُذْكر في أوائل الأبواب والكتب من تفصيلات حقائق الأشياء، إذا ذكرت للمبتدئين الذين لم تسبق لهم المعرفة بها، فإنها تكون من قبيل التعريفات الاسمية، ثم تكون - بعد الإحاطة بمسائل العلم أو الباب - تعريفات حقيقية.

أقسام التعريفين: الاسمي والحقيقي:

ينقسم كل من التعريفين الاسمي والحقيقي إلى أربعة أقسام؛ لأن كلاً منهما، إما حدٌّ وإما رسم، وكل من الحدّ والرسم، إما تامٌّ وإما ناقص.

فالأقسام الأربعة هي: الحدّ التام، والحد الناقص، والرّسم التامّ، والرسم الناقص.

الحدّ التامّ: وهو ما كان مؤلَّفاً من الجنس القريب والفصل.

كقولنا: الإنسان حيوانٌ ناطق. وقولنا: الفرس حيوان صاهل. وقولنا: الكلمة قول مفرد.

الحد الناقص: وهو ما تألف من الجنس البعيد والفصل.

كقولنا: الإنسان جسم ناطق. وقولنا: الفرس جسم صاهل. وقولنا: الكلمة لفظ مفرد.

الرسم التام: وهو ما تألّف من الجنس القريب والخاصة الملازمة.

كقولنا: الإنسان حيوان ضاحك.

الرسم الناقص: وهو ما تألَّف من الجنس البعيد والخاصة، أو من العَرَضيَّات البحتة، أو ما كان تعريفاً بالمثال، أو ما كان تعريفاً للشيء بتقسيمه.

كقولنا: الإنسان جسم ضاحك. وقولنا: الزاوية القائمة شكل هندسي يساوي ٩٠°. وقولنا: المبتدأ مثل محمد، من قولك: محمد قائم. وقولنا: المبتدأ إما اسم صريح وإمّا مؤول به. وقولنا: الخبر إما جملة وإما شبه جملة.

شروط صحة التعريفين: الاسمي والحقيقي:

لكل من التعريفين: الاسمي والحقيقي شروط صحة، إذا اختلَّ واحدٌ منها فَسَدَ التعريف.

وهذه الشروط أربعة:

الأول: أن يكون جامعاً لكل فرد من أفراد المعرَّف؛ لئلا يُتوهم أن بعض أفراد المعرَّف ليست منه.

الثاني: أن يكون مانعاً من دخول فرد من غير المعرَّف فيه؛ لئلا يتوهم أن شيئاً ليس من المعرَّف داخلٌ فيه.

الثالث: ألاّ يستلزم المحال، كالدور، والتسلسل، واجتماع النقيضين.

الرابع: أن يكون التعريف أجلى من المعرَّف؛ ليكون أوضح وأيسر عند العقل، وليكون ذلك موصِّلاً إلى الغرض المقصود من التعريف، وهو إيضاح المعرَّف للسامع.

شروط حسن التعريفين: الاسمي والحقيقي:

لكلٍّ من التعريفين الاسمي والحقيقي شروط حُسْن، لا يترتب على الإخلال بها فسادُ التعريف، ولكن الأليق مراعاتها، فإنه يترتب على الإخلال بها الإخلال بحسن التعريف.

وهذه الشروط أربعة:

الأول: أن يكون خالياً من الأغلاط اللفظية.

الثاني: ألاّ يشتمل على لفظ مجازي إلاّ مع القرينة التي تُعيِّن المراد منه، وهذا إذا لم يشتهر المجازُ حتى يصبح حقيقة عُرفية.

الثالث: ألاّ يشتمل على لفظ مشترك بين معان متعدِّدة إلاّ مع القرينة التي تعيِّن أحد المعاني، وهذا إذا لم يصح إرادة كل معنى من المعاني على سبيل البدَل، فإن صح إرادة جميعها على هذا الوجه، ساغ استعماله بدون القرينة؛ إذ لا ضرر في هذه الحال؛ لأن كل معنى حملت اللفظ عليه من المعاني المحتملة يصح معه الكلام.

الرابع: ألاّ يشتمل على لفظ غريب (غير ظاهر الدلالة على معناه المراد منه)، أو موهم لمعنى غير المعنى المقصود لصاحب التعريف[1].

ترتيب التعريفات إذا تعددت:

قد تتعدد التعريفات لمسألة من المسائل، وعلى الباحث حينئذ أن يُرتِّبها ذكراً.

---

(١) محمد محيي الدين عبد الحميد: رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، ص ٥٢-٦٢.

وهناك أمور متعددة قد يختار الباحث أحدها؛ لتكون أساساً في ترتيبها ذكْراً.

ومن ذلك الناحية التاريخية، فيرتبها على هذا الأساس مقدماً الأسبق تاريخاً.

ومن ذلك الناحية المذهبية؛ سواء في ذلك المذهبية العقدية أم الفقهية أم غيرهما، فيجمع تعريفات كل مذهب على حِدَة، مرتباً تعريفات كل مذهب بحسب الناحية التاريخية.

إلى غير ذلك من الأمور التي قد تكون أساساً في الترتيب.

شرح التعريف الاصطلاحي:

على الباحث بعد أن يذكر التعريف الاصطلاحي، أن يشرح ما يحتاج إلى شرح من ألفاظه أو تراكيبه، وأن يبيِّن ما يدخل فيه وما يخرج منه، وأن يبين ما يحترز به في كل لفظة أو تركيب، وأن يوضح بالأمثلة كل ما يحتاج إلى توضيح.

وإذا كان التعريف حقيقياً أو اسمياً فينتقل إلى الاعتراضات الواردة عليهما إن كان هناك اعتراضات، ثم يجيب عنها إذا رأى أنه يمكن الإجابة عنها، ويكتفي بإيراد الاعتراضات إذا رأى أنه لا يمكن الإجابة عنها، وسيأتي بيان مفصَّل عن الاعتراضات والإجابة عنها.

تسمية طرفي المناظرة في التعريف:

من العلماء من يسمي ناقضَ التعريف المعترضَ عليه سائلاً، وموجِّهَه المدافع عنه مُعلِّلاً.

والأكثرون على أن ناقضه يسمى مستدلاً، وموجِّهه يسمى مانعاً.

وهم يريدون بذلك أن اعتراض المعترض على التعريف لا يتمُّ بمجرد ادّعاء بطلانه، بل لابدّ من أن يدَّعي المعترض البطلان، ويستدل على هذه الدعوى باختلال شرط من شروط صحته التي قدمنا ذكرها على النحو الذي سيأتي.

ويقصدون بهذه التسمية أيضاً أن جواب صاحب التعريف عن اعتراضات المعترض يكفي أن يكون بمنع مقدمة من مقدمات دليل البطلان، سواء أذكر مع ذلك سنداً لمنعه أم لم يذكر.

الاعتراضات الواردة على التعريفين: الحقيقي والاسمي بتخلف شرط أو أكثر من شروط الصحة:

يُعْتَرَضُ على كل من التعريفين الحقيقي والاسمي، سواء أكان كل منهما حدّاً أم رسماً، بتخلف شرط أو أكثر من شروط الصحة، وجماع هذه الاعتراضات أربعة:

الأول: أنه غير جامع لأفراد المعرَّف كلها، ومعنى ذلك أن فرداً من أفراد المعرّف لا يشمله التعريفُ، وذلك بسبب كون التعريف أخصَّ مطلقاً من المعرَّف، والمعرَّف أعمّ مطلقاً، ومعلوم أن الأعم تكونُ الأفراد التي يصدق عليها ويتناولها أكثر من الأفراد التي يصدق عليها الأخص.

الثاني: أنه غير مانع من دخول فرد من أفراد غير المعرف فيه، وذلك بسبب كون التعريف أعمَّ مطلقاً من المعرف.

وربما اعترض على التعريف بأنه غير جامع وغير مانع معاً، ومعنى ذلك أن

فرداً من أفراد المعرَّف لا يشمله التعريفُ، وأن فرداً من أفراد غير المعرف داخلٌ في التعريف، وذلك بسبب كون التعريف أعمَّ من المعرَّف عموماً وجهياً، فيكون هناك ثلاثة أفراد: واحد منها يصدق عليه التعريف دون المعرف، وواحد يصدق عليه المعرف دون التعريف، وواحد يصدق عليه كلٌّ من التعريف والمعرَّف.

الثالث: أن التعريف يستلزم المُحال، كالدور، والتسلسل.

الرابع: أن التعريف ليس أجلى وأوضح من المعرَّف.

ويجوز أن يُعترض على التعريف الحقيقي إذا كان حدّاً تاماً باعتراض خامس، وهو المعارضة.

ومعنى ذلك أن يأتي المعترض بتعريف حقيقي تام آخر للمعرف، ويقول لصاحب التعريف: هذا التعريف الذي ذكرته ليس حدّاً حقيقيّاً تاماً كما ادَّعيت؛ لأنه لو كان حداً حقيقياً تاماً للمعرف لم يكن للمعرف حدّ حقيقي تام آخر؛ إذ الشيء الواحد لا يكون له حدّان تامَّان حقيقيان؛ لأن الحدّ التام الحقيقي يكون بالجنس والفصل القريبين، فلو كان هذان التعريفان حدين تامين حقيقيين لزم أن يكون كل منهما مؤلفاً من الجنس والفصل القريبين، والشيء الواحد لا يكون له جنسان وفصلان قريبان.

فإذا اعترض المعترض بهذا الاعتراض على تعريف مَّا، فالجواب عنه إما بمنع أن تعريفه الذي عارض به تعريف حقيقي، وإما بتحرير المراد من التعريف الذي ورد عليه الاعتراض، بأن يقول: التعريف الذي ذكرتُه ليس حقيقياً تاماً، بل هو اسمي، أو حقيقي ناقص.

كما أنه يجوز أن يعترض على نوع التعريف إذا كان صاحب التعريف قد بين نوع تعريفه، بأن قال: هذا تعريف حقيقي، أو اسمي. أو قال: هذا حدّ، أو رسم. أو قال: هذا حدّ تامّ، أو حدّ ناقص، مثلاً.

الاعتراض على التعريفين: الحقيقي والاسمي بتخلُّف شرط من شروط حُسْن التعريف:

يجوز للمعترض أن يعترض على التعريف بفقدانه شرطاً من شروط حسن التعريف.

وجماع هذه الاعتراضات أربعة:

الأول: أنه اشتمل على بعض الأغاليط اللفظية، كالإضمار قبل الذكر لفظاً، ومعنى، وحكماً.

وحاصل هذا الاعتراض، المناقشة في العبارة.

الثاني: أنه اشتمل على لفظ مستعمل في غير معناه الموضوع له من غير قرينة تبيِّن المعنى المقصود.

الثالث: أنه اشتمل على لفظ مشترك بين معانٍ متعدِّدة من غير قرينة تعين أحَدَ هذه المعاني.

الرابع: أنه اشتمل على لفظ غريب غير ظاهر الدلالة على معناه المقصود منه عند السامع.

طريقة الاستدلال على النقض:

إذا عرفت هذه الوجوه التي يُعْترضُ بها على صحة التعريف أو على

حسنه، وأردت أن تعترض على تعريف مّا بأحد هذه الوجوه، فعليك أن تأخذ هذا الوجه في صغرى دليل مبيناً معه الفرد أو الأفراد أو الكلمة التي كانت منشأه، ثم تضيف إلى هذه الصغرى قضية كبرى قائلة: وكل تعريف هذا شأنه فهو فاسد. أو: فهو غير صحيح، إذا كان الاعتراض بتخلف شرط من شروط الصحة.

أو تقول: وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن، إذا كان الاعتراض بتخلف شرط من شروط الحُسْن.

أجوبة صاحب التعريف عن الاعتراضات التي يترتب عليها فساد التعريف:

أولاً: إذا اعترض المستدل على التعريف بأنه غير جامع أو غير مانع، كان لصاحب التعريف أن يجيب عن كل واحد من هذين الاعتراضين بتحرير المراد.

وتحرير المراد على أربعة أنواع؛ لأنه إما تحرير المراد من المعرَّف، وإمّا تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف، وإما تحرير المراد من نوع التعريف، وإمَّا تحرير المراد من المذهب الذي بُني عليه التعريف:

تحرير المراد من المعرَّف:

تحرير المراد من المعرَّف، عبارة عن تفسيره بمعنى مقصود له أعمَّ أو أخصَّ من المعنى المتبادر منه؛ ليصير المعرَّفُ مساوياً للتعريف.

تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف:

تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف، حاصله أن يعمد صاحب التعريف إلى جزء من أجزائه، فيفسره بمعنى مقصود له أعمّ أو أخصّ من المعنى المتبادر منه؛ ليصير التعريف مساوياً للمعرَّف.

تحرير المراد من نوع التعريف:

تحرير المراد من نوع التعريف، إنما يكون إذا اعترض المستدل على التعريف متوهماً أنه حقيقي أو اسمي، في حين أنه لفظي، أو متوهماً أنه حدٌّ حقيقي تام في حين أنه حدّ ناقص أو اسمي.

وحاصله أن يبين صاحب التعريف النوع الذي أراده من تعريفه.

تحرير المراد من المذهب الذي بُني عليه التعريف:

تحرير المراد من المذهب الذي بنى عليه صاحب التعريف تعريفه، حاصله أن يبين للمستدلّ أن اعتراضه الذي اعترض به عليه إنما يتم على مذهب جماعة من العلماء لم يبنِ هو تعريفه على مذهبهم، وإنما بناه على مذهب قوم آخرين لا يشترطون في التَعريف الشرط الذي ذكر أن التعريف لم يستوفه.

ثانياً: وإذا اعترض المستدل على صاحب التعريف بأن تعريفه ليس أوضح من المعرف، فالجواب عنه بمنع كونه غير أوضح مستنداً إلى أن الوضوح والخفاء ممّا يتفاوت بتفاوت الناس، فَرُبّ خفيٍّ عندك وهو في غاية الوضوح عندي أو عند غيرنا من الناس.

ثالثًا: وإذا اعترض المستدل بأن هذا التعريف مستلزم للمحال، فجواب صاحب التعريف عنه يكون بمنع استلزام التعريف لما ذكر من المحال، كالدور، مستنداً إلى أن جهة كل من توقف التعريف على المعرَّف، والمعرَّف على

التعريف، منفكّة.

وقد يجيب بأن الدور الذي استلزمه تعريفه ليس محالاً؛ لأنه دور معيّ، لا سبقي.

أجوبة صاحب التعريف عن الاعتراضات التي يترتب عليها الإخلال بحسن التعريف:

قد يعترض على التعريف بتخلف شرط من شروط حسن التعريف التي ذكرناها فيما مضى.

وعلى صاحب التعريف أن يجيب عن ذلك:

١- فإذا اعتُرض عليه بالقول: «هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، وهو غلط، وكل تعريف اشتمل على الغلط غير حسن»، فله عن هذا الاعتراض جوابان:

أحدهما: أن يدعي أن اللفظ المدعى غلطه ليس غلطاً؛ لأنه جارٍ على مذهب فلان من النحاة أو من أهل اللغة.

ثانيهما: أن يسلّم أنه غلط، ولكنه لا تتوقف عليه صحة التعريف، وهو لا يُعنى إلا بصحة التعريف.

٢- وإذا اعتُرض عليه بالقول: «هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، بمعنى كذا، وهو معنى مجازي، وليس هناك قرينة، وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن»، فله عن هذا الاعتراض جوابان:

أحدهما: أن يدعي أن اللفظ المدَّعى أنه مجاز، قد أصبح حقيقة عرفية في

المعنى المقصود منه.

ثانيهما: أن يسلّم أنه مجاز باق على مجازه، لكن في الكلام قرينة تدل على المعنى المراد، ولكن المعترِض غفَل عنها.

٣- وإذا اعترُض عليه بالقول: «هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، ولهذا اللفظ عدَّة معان، فهو مشترك، وليس هناك قرينة تعين المراد، وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن»، فله عن هذا الاعتراض ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن يبين أن اللفظ المدَّعَى أنه مشترك، قد صار حقيقة عرفية في المعنى المقصود وحْدَه.

ثانيها: أن يسلّم أنه مشترك، ولكن محل عدم صحة استعمال المشترك إذا لم يصح إرادة كل معنى من معانيه.

ثالثها: أن يثبت قيام القرينة التي تعين المعنى المراد.

٤- وإذا اعترُض عليه بالقول: «هذا التعريف مشتمل على لفظ كذا، وهو غريب غير ظاهر الدلالة على معناه المقصود منه عند السامع، وكل تعريف هذا شأنه فهو غير حسن»، فالجواب عنه بمنع كونه غريباً غير ظاهر الدلالة على معناه المقصود منه عند السامع، مستنداً في ذلك إلى شيوعه بالمعنى المقصود منه.

ترتيب المناظرة أو البحث في التعريف:

إذا أراد الباحث أو المناظر أن يناقش تعريفاً، فليتبع الخطوات الآتية:

١- ينظر أولاً، هل نقل صاحب التعريف تعريفه الذي ذكره، أو جاء به

من عنده .

٢- فإن كان ناقلاً له، ولم يلتزم صحته، لم يجز للباحث أو المناظر أن يناقشه، وإنما له أن يطالبه بتصحيح النقل، فإذا جاء بالكتاب الذي نقله عنه فقد أدى ما عليه .

٣- وإن كان قد جاء به من عنده، أو كان ناقلاً له، لكنه التزم صحته، بأن قال مثلاً : هذا تعريف صحيح، فإن المناقشة معه تكون على النحو الآتي :

أ- ينظر الباحث أو المناظر : هل يجد في التعريف لفظاً موهماً لشيء غير صحيح، وهو في حاجة إلى معرفة ما قصده صاحب التعريف منه؟

فإن وجد بين ألفاظه لفظاً بهذه المثابة استفسر عنه، وإن لم يجد شيئاً انتقل إلى الخطوة الآتية :

ب- ينظر : هل التعريف مستكمل لشروط الصحة التي ذكرناها فيما مضى؟ بمعنى أنه مساو للمُعرَّف، وأوضح منه، وغير مستلزم للمحال .

فإن وجده بهذه المنزلة، فهو تعريف صحيح .

وإن وجد فيه خللاً اعترض عليه الاعتراض الذي يُسَوِّغُه له هذا الخلل .

جـ- وإذا كان صاحب التعريف قد بيَّن نَوْعَ تعريفه، بأن قال : هذا تعريف حقيقي، أو اسمي . أو قال : هذا حدّ، أو رسم . أو قال : هذا حدّ تام، أو حدّ ناقص، مثلاً، فإن الباحث أو المناظر إذا وجد في التعريف خللاً من هذه الناحية، فإنه يعترض عليه الاعتراض الذي يسوِّغه له هذا الخلل[١] .

(١) محمد محيي الدين عبد الحميد : المصدر السابق، ص ٦٣-٧٧ .

الترجيح بين التعريفات الاصطلاحية المتعارضة إذا كانت متعدِّدة:

إذا كان أمام الباحث تعريفات اصطلاحية متعارضة، فلا يخلو أن يتبين ضعفها أو بطلانها جميعها بالمناقشة التي أوردها عليها، أو يَتَبَيَّنَ ضعفها أو بطلانها إلا واحداً منها، أو يتبين ضعفها أو بطلانها إلا اثنين منها أو أكثر.

فإن تبيَّن ضعفها أو بطلانها إلا واحداً منها، فيكون هذا الواحد هو التعريف المختار.

وإن تبين ضعفها أو بطلانها كلها، فليتركها جميعاً، وليأت بتعريف يَسْلَم من وجوه الضعف والبطلان التي وردت على تلك التعريفات.

وإن بقي اثنان أو أكثر سلما من المناقشة وهما متعارضان فعليه أن يختار أحدها بوجه من وجوه الترجيح.

وينبغي أن يعلم أن التعريفات على اختلاف أنواعها منقسمة إلى عقلية وسمعية، والسمعية منها ما هو ظني.

وقد ذكر الآمدي (رحمه الله) الوجوه التي يقع بها الترجيح بين التعريفين السمعيين عند تعارضهما، وهي:

الأول: أن يكون أحدهما مشتملاً على ألفاظ صريحة ناصّة على الغرض المطلوب، من غير تجوّز ولا استعارة ولا اشتراك ولا غرابة ولا اضطراب ولا ملازمة، بل بطريق المطابقة أو التضمن، بخلاف الآخر، فهو أولى؛ لكونه أقرب إلى الفهم، وأبعد عن الخلل والاضطراب.

الثاني: أن يكون المعرف في أحدهما أعرف من المعرف في الآخر، فهو أولى؛ لكونه أفضى إلى التعريف.

الثالث: أن يكون أحدهما معرفاً بالأمور الذاتية، والآخر بالأمور العرضية، فالمعرف بالأمور الذاتية أولى؛ لأنه مشارك للمعرف بالأمور العرضية في التمييز، ومرجَّح عليه بتصوير معنى المحدود.

الرابع: أن يكون أحد الحدَّين أعمّ من الآخر، فقد يمكن أن يقال: الأعمّ أولى؛ لتناوله محدود الآخر وزيادة، وما كان أكثر فائدة يقدم، وقد يمكن أن يقال بأن الأخص أولى؛ نظراً إلى أن مدلوله متفق عليه، ومدلول الآخر من الزيادة مختلف فيه، وما مدلوله متفق عليه أولى.

الخامس: أن يكون أحدهما قد أتي فيه بجميع ذاتياته، والآخر ببعضها مع التمييز، فالأول يكون أولى؛ لأنه أشد تعريفاً.

السادس: أن يكون أحدهما على وَفْقِ النقل السمعي، والآخر على خلافه، فالموافق يكون أولى؛ لبعده عن الخللِ، ولأنه أغلب على الظن.

السابع: أن يكون طريق اكتساب أحدهما أرجح من طريق اكتساب الآخر، فهو أولى؛ لأنه أغلب على الظن.

الثامن: أن يكون أحدهما موافقاً للوضع اللغوي، والآخر على خلافه، أو أنه أقرب إلى موافقته، والآخر أبعد، فالموافق أو ما هو أكثر موافقة للوضع اللغوي، يكون أولى؛ لأن الأصل إنما هو التقرير دون التغيير؛ لكونه أقرب إلى الفهم، وأسرع إلى الانقياد، ولهذا كان التقرير هو الغالب، وكان متفقاً عليه، بخلاف التغيير، فكان أولى.

التاسع: أن يكون أحدهما مما قد ذهب إلى العمل به أهل المدينة، أو الخلفاء

الراشدون، أو جماعة من الأمة، أو واحد من المشاهير بالاجتهاد والعدالة والثقة بما يقول، بخلاف الآخر، فهو أولى؛ لكونه أغلب على الظن وأقرب إلى الانقياد.

العاشر: أن يلزم من العمل بأحدهما تقرير حكم الحظر، والآخر تقرير الوجوب، أو الكراهة، أو الندب، فما يلزم منه تقرير الحظر أولى.

الحادي عشر: أن يلزم من أحدهما تقرير حكم النفي، والآخر الإثبات، فالمقرر للنفي أولى.

الثاني عشر: أن يلزم من أحدهما تقرير حكم معقول، ومن الآخر حكم غير معقول، فما يلزم منه تقرير حكم معقول أولى.

الثالث عشر: أن يلزم من أحدهما درء الحدّ والعقوبة، ومن الآخر إثباته، فالدارئ للحدّ أولى.

الرابع عشر: أن يكون أحدهما يلازمه الحرية أو الطلاق، والآخر يلازمه الرق أو إبقاء النكاح، فما يلازمه الحرية أو الطلاق أولى؛ لأنه على وفق الدليل النافي لملك البضع وملك اليمين، والنافي لهما على خلافه، ويمكن أن يقال: بل النافي لهما أولى؛ لأنه على وفق الدليل المقتضي لصحة النكاح وإثبات ملك اليمين المترجح على النافي له[1].

(١) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ٣/ ١٩٨-١٩٩، ١٨٧؛ وانظر الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص ٢٥٠-٢٥١.

المقارنة بين التعريفين: اللغوي والاصطلاحي:

إذا اختار الباحث تعريفاً اصطلاحياً، كان عليه بعد ذلك أن يقارن بين هذا التعريف الذي اختاره والتعريف اللغوي الذي ذكره فيما مضى؛ ليُبيِّن العلاقة بينهما؛ إذ لابدّ من علاقة بينهما؛ حيث ينطلق المعنى الاصطلاحي من المعنى اللغوي، ولكن الانطلاقة تتنوّع.

فقد تكون الانطلاقة تطابقية إذا كانت دلالة التعريف اصطلاحاً متطابقة مع دلالته لغةً. وقد تكون الانطلاقة تَضَمُّنِيَّةً إذا كانت دلالته جزئية من دلالة التعريف اللغوية، فيكون التعريف الاصطلاحي حينئذ أخصّ من التعريف اللغوي. وقد تكون الانطلاقة أعمّ إذا كانت دلالته أعم من دلالة التعريف اللغوية. وقد تكون الانطلاقة تلازمية إذا كانت دلالته ملازمة لدلالة التعريف اللغوية.

وبمعرفة ذلك تتبيَّن العلاقة بين التعريفين: اللغوي والاصطلاحي.

خطوات البحث في المسائل الوفاقية:

المسائل التي يجري فيها البحث تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المسائل الوفاقية.

القسم الثاني: المسائل الخلافية.

فالقسم الثاني سيأتي بحثه.

أمَّا القسم الأول: وهو المسائل الوفاقية، فالمراد بها، ما لم يرد فيه خلاف، إمَّا لأن طبيعته لا تقبل الخلاف، كالأصول والقواعد الأساسية العامة،

وكالمسائل العامة في العقائد، وإمَّا لأنه لم يؤْثر فيه خلاف عن السابقين، وإن كان يمكن فيه الخلاف من حيث تصوّر ذاته.

ويمكن الاستعانة على معرفة هذا القسم بالكتب التي تقرِّر الأصول العامة في الإسلام، ومسائل العقيدة، والمسائل التي حكي فيها الإجماع، ومن ذلك كتاب مراتب الإجماع لابن حزم، وكتاب موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي لسعدي أبو جيب.

وخطوات البحث في هذا القسم على النحو الآتي:

١- ذكْر تمهيد يتمّ به تصوير المسألة التي يراد بحثها، ويتمّ به ربطها بما قبلها ببيان العلاقة بينهما.

٢- ذكْر حكم المسألة ومن قال بذلك من العلماء.

٣- ذكْر الأدلة، ومناقشة ما يرد عليه مناقشة، والإجابة عما يمكن الإجابة عنه.

٤- ذكْر الثمرة بالتفريع على المسألة.

وأما القسم الثاني: وهو المسائل الخلافية، فالمراد بها، ما ورد فيه خلاف بين العلماء مما يجري فيه الخلاف، كبعض المسائل الفرعية.

وخطوات البحث في هذا القسم على النحو الآتي:

١- تمهيد.

٢- تحرير محلّ النزاع.

٣- الأقوال في المسألة.

٤- أدلة الأقوال مع بيان أنواعها.

٥- وجه الاستدلال بالأدلة.

٦- مناقشة ما يرد عليه مناقشة من الأدلة.

٧- الإجابة عما يمكن الإجابة عنه من المناقشات.

٨- منشأ الخلاف في المسألة.

٩- نوع الخلاف.

١٠- الموازنة بين الأدلة، واختيار المذهب الراجح، ووجه ترجيحه.

١١- بيان ارتباط المسألة بالقاعدة الأصولية، أو القاعدة الفقهية.

١٢- التفريع على المسألة بمقتضى القول الذي ترجَّح فيها.

هذه هي خطوات البحث في المسائل الخلافية على سبيل الإجمال، ونفصلها فيما يأتي:

١- التمهيد:

يذكر الباحث تمهيداً يتمُّ به تصوير المسألة التي يراد بحثها، وبيان حقيقتها، وربطها بما قبلها ببيان العلاقة بينهما، ثم يحدِّد خطوات البحث فيها مرتبة مترابطة.

وقد درج العلماء السابقون في كتاباتهم على هذا، ونوّهوا بشأن ترتيب الخطوات في البحث وترابطها في أقوالهم، وفي تطبيقاتهم لذلك في كتبهم،

كما نشاهده عند الإمام الشافعي في كتابه: الرسالة، وعند إمام الحرمين الجويني في كتابه: البرهان، وعند أبي الحسين البصري في كتابه: المعتمد، وعند الغزالي في كتابه: المستصفى.

أ- تحرير محلّ النزاع:

ينتقل الباحث إلى تحرير محلّ النزاع.

والمراد بتحرير محل النزاع: تحديد المركز الذي جرى فيه الخلاف بين العلماء في هذه المسألة.

والبحث في تحرير محلّ النزاع يحتاج النظر فيه إلى أمرين:

الأول: الطريقة التي بها نستطيع أن نحدِّد مركز الخلاف.

الثاني: مَنْ يُعتبر قولهُ في المسألة حتى يراعى عند تحديد مركز الخلاف.

أما الطريقة التي بها نستطيع أن نحدِّد مركز الخلاف، فهي من إحدى جهتين:

الجهة الأولى: بنقله عمّن سبق إذا كان العلماء السابقون قد حرروا محل النزاع في المسألة وكفونا عناء تحريره.

الجهة الثانية: القيام بتحديده بأحد طريقين (وذلك إذا لم يكن العلماء السابقون قد حرروا محل النزاع):

الطريق الأول: جمع أدلة الأقوال التي قيلت في المسألة، ثمَّ النظر فيها نظرة تتبيّن بها النقطة التي تتوارد الأدلة عليها، فتكون هي محل النزاع.

الطريق الثاني: السَّبر والتقسيم لما يمكن أن يكون هو محل النزاع، والسبر في اللغة: هو الاختبار، والتقسيم في اللغة: هو التجزئة، والمراد بالسبر والتقسيم هنا: هو جمع ما يمكن أن يكون هو محل النزاع في المسألة ومناقشة كل واحد منها لبيان عدم صلاحيته محلاً للنزاع، حتى لا يبقى إلا واحدٌ منها، فيكون هو محل النزاع.

أما الأمر الثاني: وهو النظر فيمن يُعْتَبَرُ قولُه في المسألة حتى يراعى عند تحديد مركز الخلاف، فإنه يراعى في القائل مكانته العلمية بين القائلين الآخرين، كما يراعى عقيدته.

ومن هنا لا ينبغي أن ننصب نزاعاً بين مجتهد ومقلد، ولا نحرِّر محل النزاع بينهما؛ إذ المجتهد يأخذ قوله من الأدلة، والمقلد إنما يأخذه ممن قلده، وشتان بين من يأخذ القول من الأدلة ومن يأخذه ممن قلدهم.

كما لا ينبغي أن ننصب نزاعاً بين سليم العقيدة وفاسدها، كما لو نصبناه بين سني وشيعي؛ إذ هما مختلفان في بعض أنواع الأدلة التي تؤخذ منها الأقوال، فالسني يحتج بنوع من الأدلة لا يراه الشيعي حجة، والشيعي يحتج بنوع من الأدلة لا يراه السني حجة.

وكما أنه ينبغي أن يراعى في القائل مكانته العلمية بين القائلين الآخرين، فإنه ينبغي أن يُنظر إلى أقواله نفسه إذا تعدّدت، فقد يقول أحد العلماء في المسألة قولين أو أكثر.

وفي هذه الحال يُنْظَر إلى هذه الأقوال من حيث إمكان الجمع بينها؛ لتكون قولاً واحداً، وذلك بأن يكون أحدها عامّاً والآخر خاصّاً، أو أحدها مطلقاً

والآخر مقيّداً، فيخصص العام بالخاص، ويقيد المطلق بالمقيد، فيكون ما ورد عنه قولاً واحداً.

أما إذا لم يمكن الجمع بينها واشتهر أنّ له أقوالاً سابقة وأقوالاً لاحقة كالإمام الشافعي، فتكون أقوالاً متعددة في المسألة.

٣- الأقوال في المسألة:

كثرة الأقوال في المسائل الشرعية نابعة من مشروعية الاجتهاد في الفقه الإسلامي أصولاً وفروعاً.

وهذا يعدّ مفخرة من مفاخر الأمة الإسلامية، وميزة من أكبر ميزاتها.

ولا شك أن الأقوال لن تكون على درجة سواء في الإصابة، والقوة، وصحة المأخذ.

ومن هنا وضع العلماء أساساً من أجل الوصول إلى الرأي الأمثل.

ومن ذلك الاهتمام بالقول من حيث قوة دليله، بصرف النظر عمّن قال به.

ولهذا يقول ابن القيم[١]: «لو كان كل من أخطأ أو غلط، ترك جملة وأهدرت محاسنه، لفسدت العلوم، والصناعات، والحكم، وتعطلت معالمها».

ومن ذلك التحقق التامّ من الأقوال المخالفة، واستيعاب أدلتها، والتفهم لوجوه الاستدلال بها.

---

(١) مدارج السالكين ٢/ ٣٩.

وعلى الباحث في سبيل ذلك أن يضع نفسه موضع القائل بهذا القول مستدلاً بما استدل به، لعله من خلال ذلك يقف على حقيقة الأمر، ويتبيّن له منه ما لم يتبين له من قبل؛ فإنه لا بدَّ لكل قول من مستند سواء صح أم لم يصح.

ولهذا يقول الجويني[1]: «فإنه يبعد أن يصير أقوام كثيرون إلى مذهب لا منشأ له من شيء».

وسلوك هذا المسلك هو عنوان الموضوعية العلمية، والتجرد الكامل، المطلوبين في البحث العلمي، وهو الوسيلة لإنصاف المخالفين، ومناقشتهم مناقشة هادئة، واختيار أحد أقوالهم إذا تبين أنه الصواب[2].

وقد أكَّد الشافعي رحمه الله ذلك بما ذكره مما يجب أن يلتزم به كل عالم تجاه من يخالفه، وذلك في قوله[3]: «ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه؛ لأنه قد يتنبَّه بالاستماع لترك الغفلة، ويزداد به تثبيتاً فيما اعتقد من الصواب.

وعليه في ذلك بلوغ غاية جهده، والإنصاف من نفسه، حتى يعرف من أين قال ما يقول، وترك ما يترك.

ولا يكون بما قال أعنى منه بما خالفه، حتى يعرف فضل ما يصير إليه على ما يترك إن شاء الله. . . . .».

---

(١) البرهان في أصول الفقه، ١/ ٤٩٦.

(٢) ينظر عبد الوهاب أبو سليمان: منهج البحث الأصولي، ص ٢٤.

(٣) الرسالة، ص ٥١٠-٥١١.

هذه مقدمة ذكرناها بين يدي الكلام في هذه الخطوة من خطوات البحث في المسائل الخلافية.

ينتقل الباحث إلى ذكر الأقوال في المسألة.

والبحث في الأقوال في المسألة يحتاج النظر فيه إلى النظر في القول في ذاته، وفيمن قال به، وفي نسبته إلى من قال به، وفي الأساس الذي بنى عليه صاحب هذا القول قوله، وفي ترتيبه مع غيره من الأقوال.

أما النظر في القول في ذاته فمن حيث قُوته ووجاهته، ومن حيث النظر فيه مع غيره من الأقوال التي قد يكون لها صلة به من حيث كونه - مثلاً - عاماً والقول الآخر خاصاً أوالعكس، أو كونه مطلقاً والقول الآخر مقيداً أو العكس، أو كونه مجملاً والقول الآخر مبيناً أو العكس، فإنه حينئذ ينظر إلى مثل هذه الأقوال ويضم بعضها إلى بعض في قول واحد مقيد بالقيد الذي وجد في القول الآخر، ولا يفرد بعضها عن بعض بحيث يكون كل واحد قولاً برأسه؛ فإن ذلك يعتبر عدم فهم للأقوال في حقيقتها.

وأما النظر فيمن قال بالقول فلا يضع قولاً لمقلّد مع قول لمجتهد، ولا يضع قول من يرفض بعض مصادر الأدلة المعتبرة عند العلماء ويتبنى مصادر أخرى مع قول للعلماء الملتزمين بالأدلة المعتبرة.

وأما النظر في نسبة القول إلى من قال به، فإنه إذا نسب القول إلى من قال به فينبغي أن يكون دقيقاً في هذه النسبة، فلا ينسبه إلا إلى الشخص القائل به لا إلى المذهب الذي ينتمي إليه، وينبغي أن تكون نسبة هذا القول إلى القائل به نابعة من وجود ذلك في كتاب للقائل نفسه، أو في كتاب من كتب علماء

المذهب نفسه ، فلا يأخذ مثلاً قولاً منسوباً لحنبلي من كتاب عالم حنفي .

وأما النظر في الأساس الذي بنى عليه صاحب هذا القول قوله ، فإن الأقوال التي يقول بها أصحابها قد تكون مبنية على قواعد في العقيدة يراها هذا القائل ، أو قواعد عامة في أصول الشريعة أو فروعها يراها أيضاً هذا القائل ، فيبني قوله هذا على وفق هذه القواعد .

وإذا لم يكن الباحث على علم بالأساس الذي بنى عليه صاحب هذا القول قوله ، فقد يقع في خطأ ؛ من حيث إنه قد يجمع بين الأقوال المتقاربة في مذاهب مختلفة ؛ ظناً منه أن الفارق هو الإطلاق والتقييد مثلاً ، أو الإجمال والبيان ، إلى غير ذلك من الأخطاء التي تقع بسبب عدم علم الباحث بالأساس الذي بنيت عليه الأقوال .

وأما النظر في ترتيب القول مع غيره من الأقوال ، فمن الباحثين من يرتب الأقوال بحسب الناحية التاريخية ، ويكون الترتيب بحسب الأقدمية التاريخية للقائل بالقول .

ومنهم من يرتبها بحسب المذاهب مراعى فيها الناحية التاريخية .

ومنهم من يرتبها بحسب العموم والإطلاق والإجمال والتخصيص والتقييد والبيان ، فيقدم العام على المخصص ، والمطلق على المقيد ، والمجمل على المبين . وما ذكرناه في الكلام عن النظر في القول في ذاته يتلافى مثل هذا .

ومنهم من يرتبها بحسب قوة القول، فيقدم الأقوى فالقوي.

ومنهم من يرتبها بحسب ضعف القول، فيقدم الأضعف فالضعيف حتى يصل إلى الأقوى، فيجعله آخراً.

٤- أدلة الأقوال مع بيان أنواعها:

الأدلة جمع دليل.

والدليل في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الدال واللام المشددة. وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمارة تتعلمها، والآخر: اضطراب في الشيء».

والمناسب لما معنا، هو الأصل الأول.

وإذا كان الأمر كذلك، فالدليل: فعيل بمعنى فاعل، فهو بمعنى الدال، اسم لفاعل الدلالة.

وقد اختلف فيما يطلق عليه:

فقيل: إنه يقال للمرشد، وما به الإرشاد.

والمرشد: هو الناصب للدليل، والذاكر له.

وما به الإرشاد يسمى دليلاً مجازاً[2].

والمقصود بالدليل في الاصطلاح، هو ما به الإرشاد.

---

(١) مقاييس اللغة، مادة (دلّ).

(٢) ينظر ابن فارس: المصدر السابق، مادة (دلّ)، الزمخشري: أساس البلاغة، مادة (دل ل).

تعريف الدليل في الاصطلاح:

عرّف الأصوليون الدليل في الاصطلاح - كما قال الآمدي - بأنه ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى العلم بمطلوب خبري.

أما الفقهاء، فقد عرّفوه بأنه ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري، فيشمل الدليل عندهم ما أوصل إلى الظن وما أوصل إلى العلم.

أما الأصوليون، فيخصونه بما أوصل إلى العلم(١).

تقسيم الدليل:

ينقسم الدليل إلى عقلي محض، وسمعي محض، ومؤلَّف منهما، وعادي، ولغوي.

ولكن المسائل الشرعية لا يستدل لها إلا بدليل سمعي محض، أو مُؤَلَّف من السمعي والعقلي.

ولا يستدل لها بالدليل العقلي إلا إذا كان مؤلفاً من العقل والسمع، أو معينا في طريقه إلى السمع، أو محققاً لمناطه.

ولا يكون العقل مستقلاً بالدلالة لها؛ لأن النظر فيها نظر في أمر شرعي، والعقل ليس بشارع(٢).

والدليل المستدل به في المسائل الشرعية يدل على حكم شرعي.

والحكم الشرعي عند الأصوليين هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً.

---

(١) الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، ١/ ٩.

(٢) الشاطبي: الموافقات، ١/ ٣٥.

وعند الفقهاء: هو الصفة التي هي أثر ذلك الخطاب من الشارع.

وهو ينقسم إلى قسمين: الحكم التكليفي، والحكم الوضعي.

والحكم التكليفي عند الأصوليين: هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير.

وعند الفقهاء: هو الوصف الشرعي للأفعال الصادرة من المكلفين، بناء على طلب الشارع فعلها، أو تركها، أو تخييره بين الفعل والترك.

والحكم الوضعي عند الأصوليين: هو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سبباً لشيء، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، أو كون الفعل صحيحاً أو باطلاً، أو إعادة أو قضاء أو أداء، أو عزيمة أو رخصة، إلى غير ذلك من أقسام الحكم الوضعي.

وعند الفقهاء: هو كون الشيء سبباً لشيء آخر، أو شرطاً له، أو مانعاً منه، إلى غير ذلك من أحكام الوضع، بناء على جعل الشارع ذلك الشيء سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً[١].

والأدلة أيضاً تنقسم إلى قسمين:

١- أدلة مشروعية الأحكام، وهي محصورة، كالكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.. إلخ.

٢- أدلة وقوع الأحكام، أي أدلة وقوع أسبابها وشروطها.. إلخ، كالدليل على وقوع الزوال الذي هو سبب وجوب صلاة الظهر، وعلى وقوع الإحصان الذي هو شرط وجوب الرجم للزاني، وعلى وقوع الحيض الذي هو مانع من صحة الصلاة. وهذا الأدلة غير محصورة[٢].

---

(١) ينظر كتابنا (السبب عند الأصوليين)، ١/ ٦١، ٦٢، ٦٧، ٦٨، ٦٩.

(٢) ينظر القرافي: الفروق، ١/ ١٢٨.

وأدلة مشروعية الأحكام محصورة كما قلنا، ومنها: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، والاستصلاح، والاستحسان، وشرع من قبلنا، وقول الصحابي، إلى غير ذلك.

لكنها مع كثرتها ترجع إلى الأصلين: الكتاب، والسنة.

وقد تكفّل علماء أصول الفقه بتعريف هذه الأدلة، وتقسيم ما ينقسم منها، وبيان حجيته أو عدم حجيته، فلا نطيل بذكر ذلك.

هذه مقدمة ذكرناها بين يدي الكلام في هذه الخطوة من خطوات البحث في المسائل الخلافية.

ينتقل الباحث إلى ذكر أدلة الأقوال، متبعاً ما يأتي:

أ- يُصَنِّفُها حسب أنواعها، ثم يرتب أنواع الأدلة حسب قوتها، فيبدأ مثلاً بالكتاب، ثم بالسنة، ثم بالإجماع، ثم بالقياس.

ب- يرتب أدلة كل نوع بادئاً بالقويِّ.

- يرتب أدلة كل قول حسب ترتيب القول في الخطوة السابقة.

فيبدأ بأدلة القول الذي ذكره أوّلاً، ثم يثنّي بأدلة القول الذي ذكره ثانياً، . . وهكذا.

جـ- ينظر في الأساس الذي بنى عليه صاحب هذا الدليل دليله، كما ذكرنا في الخطوة السابقة من وجوب النظر في الأساس الذي بنى عليه القائل قوله.

فإن الباحث لو لم يكن على علم بالأساس الذي بنى عليه صاحب هذا الدليل دليله، فقد يقع في خطأ في فهم الدليل، أو في الجمع بين أدلة في

مذاهب، يظنها متقاربة، وهي مختلفة في الأسس التي بُنِيَتْ عليها.

د- ينظر في الدليل الذي سيكتبه من حيث قيمته وصلته بالموضوع، فلا يكتب من الأدلة إلاّ ما له صلة بالموضوع، تاركاً ما يذكر من الأدلة الافتراضية لغرض الجدل فقط، وما ليس له صلة بما يُستدل له، وما يُورَدُ لغرض المغالطات والانتصار للرأي فقط؛ فإن هذا المنهج يوفر على الباحث والقارئ وقتاً وجهداً هو بحاجة إليهما فيما هو أكثر فائدة.

وقد أشار بعض العلماء إلى أن رغبة التغلّب والانتصار على الخصم قد تدفع إلى المغالطة والختل، ولولم يكن ذلك صواباً، ونبهوا إلى عدم كتابته.

قال أبو حيان التوحيدي[1]: «سمعت الشيخ أبا حامد يقول لطاهر العبَّاداني: لا تعلّق كثيراً مما تسمع مني في مجالس الجدل؛ فإن الكلام يجري فيها على ختل الخصم ومغالطته، ودفعه، ومغالبته، فلسنا نتكلم لوجه الله خالصاً، ولو أردنا ذلك، لكان خَطْوُنا إلى الصمت أسرع من تطاولنا في الكلام، وإن كنا في كثير من هذا نبوء بغضب الله تعالى، فإنا مع ذلك نطمع في سعة رحمة الله.

قلتُ [تاج الدين عبد الوهاب السبكي]: وهو طمع قريب؛ فإن ما يقع في المغالطات والمغالبات في مجالس النظر يحصل به من تعليم إقامة الحجة، ونشر العلم، وبعث الهمم على طلبه، ما يعظم في نظر أهل الحق، ويقل عنده قلة الخلوص، وتعود بركة فائدته وانتشارها على عدم الخلوص فقَرُبَ من الإخلاص إن شاء الله».

(١) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق الدكتورين: الحلو، والطناحي، ٤/ ٦٢.

٥- وجه الاستدلال بالأدلة:

ينتقل الباحث إلى ذكر وجه الاستدلال بالدليل.

والمراد بوجه الاستدلال بالدليل بيان دلالة الدليل على المعنى الذي قُصِدَ الاستدلال عليه بهذا الدليل.

والدليل من حيث حاجته إلى بيان وجه الاستدلال به أو عدم حاجته إلى ذلك نوعان:

النوع الأول: مالا يحتاج إلى بيان وجه الاستدلال به؛ لوضوحه، فلا حاجة لبيان وجه الاستدلال به، إذ لا فائدة يضيفها هذا البيان، لحصولها بالدليل نفسه.

النوع الثاني: ما يحتاج إلى بيان وجه الاستدلال به؛ لخفائه، فيحتاج لبيان وجه الاستدلال به؛ لما لهذا البيان من فائدة إيضاح وجه الاستدلال بالدليل.

والطريق الذي يُسْلَكُ لبيان وجه الاستدلال بالدليل المحتاج إلى ذلك أن نأخذ المفهوم المناسب لما نريد الاستدلال عليه من الدليل الجزئي ونضعه في مقدمة صغرى، ثم نأتي بالمقدمة الكبرى التي تشمل هذا المفهوم من هذا الدليل الجزئي وغيره من الأدلة الجزئية التي تتضمن هذا المفهوم ونحكم على الكبرى بالحكم المناسب، وينتج من هذا معرفة الحكم على موضوع الصغرى.

مثال ذلك: بيان وجه الاستدلال بقول الله تعالى: ﴿وأقيموا الصلاة﴾[1] على وجوب الصلاة بما يأتي:

الصلاة مأمور بإقامتها، بهذا الدليل، والأمر يقتضي الوجوب. فينتج أن الصلاة واجبة.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٤٣.

ومثال ذلك أيضاً: بيان وجه الاستدلال بقول الله تعالى ﴿ولا تقربوا الزنا﴾[1] على تحريم الزنا، بما يأتي:

الزنا منهي عن قربانه، بهذا الدليل، والنهي يقتضي التحريم. فينتج معرفة حكم موضوع الصغرى، وهو أن الزنا محرم.

٦- مناقشة ما يَرِدُ عليه مناقشة من الأدلة:

المقصود بالمناقشة إيراد الاعتراضات على الاستدلال بالدليل المستدلِّ به.

ويختلف الباحثون في مكان إيراد المناقشة.

فبعضهم يجعل مناقشة كل دليل بعده مباشرة؛ لقربه وحضوره في الذهن، ولكون ذلك أكثر ربطاً للمناقشة بالدليل.

وبعضهم يجعل مناقشة أدلة كلّ مذهب بعد عرضها كلها.

وبعضهم يجعل مناقشة الأدلة لكل المذاهب بعد عرض أدلة المذاهب كلها.

ولا شك أن هذا أقرب إلى الناحية المنهجية للبحث، وما يستلزمه من حياد الباحث، وطلبه الحق حيث كان، وعدم إبداء وجهة نظره حتى يستكمل الأدلة؛ إذ في مناقشة الدليل بعد إيراده وقبل إيراد الأدلة الأخرى مقاطعة للمستدل في إيراد أدلته كلها، والمقاطعة لا ينبغي الاتصاف بها للناظر، كما لا ينبغي الاتصاف بها للمناظر.

وتبدو أهمية هذه الخطوة من خطوات البحث في المسائل الخلافية- وهي خطوة المناقشة- في كونها تتناول خطوة من أهم خطوات المسألة الخلافية،

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٢.

وهي الأدلة، إذ الأدلة عمدة الأقوال، وشرط كونها عمدة أن تنهض للاستدلال بها وتسلم من الاعتراض عليها مطلقاً، أو من الاعتراض المؤثر، وبالمناقشة تتبين الأدلة القوية التي لم يرد عليها اعتراض أو التي ورد عليها اعتراض وأجيب عنه، ويتبين بذلك الرأي المختار الذي تسنده تلك الأدلة، كما تتبين الآراء الضعيفة التي هدمت أدلتها بالاعتراضات التي لم يُجب عنها.

وقد عُني العلماء بهذه الخطوة عناية كبيرة في كتب أصول الفقه وفي كتب الجدل في الأصول.

ومن هؤلاء العلماء: القاضي أبو يعلى الحنبلي (ت٤٥٨هـ) في كتابه: العدة في أصول الفقه. وأبو بكر الخطيب البغدادي الشافعي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه: الفقيه والمتفقه. وأبو الوليد الباجي المالكي (ت ٤٧٤هـ) في كتابه: المنهاج في ترتيب الحجاج. وأبو إسحاق الشيرازي الشافعي (ت ٤٧٦هـ) في كتابيه: الملخص في الجدل، ومختصره: المعونة في الجدل. وأبو المعالي الجويني الشافعي (ت ٤٧٨هـ) في كتابه: الكافية في الجدل. وأبو الوفاء علي ابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ) في كتابيه: الواضح في أصول الفقه، والجدل على طريقة الفقهاء. وأبو عبد الله التلمساني المالكي (ت ٧٧١هـ) في كتابه: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول.

بل إن كلام علماء الأصول عامة يتناول هذه الاعتراضات، وذلك ببحثهم للأدلة من حيث حجيتها وسندها ومتنها ودلالتها ونسخها.

وقد أفرد كثير منهم في كتبه الأصولية الاعتراضات الواردة على دليل القياس ببحث مستقل، وذلك كالغزالي في المستصفى، والآمدي في الإحكام

في أصول الأحكام، وابن قدامة في روضة الناظر، والشوكاني في إرشاد الفحول.

وقد أوصل بعضهم هذه الاعتراضات إلى ثمانية وعشرين اعتراضاً، وبعضهم أوصلها إلى خمسة وعشرين اعتراضاً، وبعضهم جعلها اثني عشر اعتراضاً وهي: الاستفسار، وفساد الاعتبار، وفساد الوضع، والمنع، والتقسيم، والمطالبة، والنقض، والقول بالموجب، والقلب، وعدم التأثير، والمعارضة، والتركيب.

وأرجعها بعضهم إلى ثلاثة اعتراضات هي: المنع، والنقض، والمعارضة.

وأرجعها بعضهم إلى اعتراض واحد، وهو المنع.

بل إن بعض الباحثين المحدثين أفرد الاعتراضات على كل دليل في رسالة مستقلة.

فهناك رسالة علمية في قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض في الاعتراضات الواردة على القياس.

وهناك رسالة علمية في القسم نفسه في الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالسنة.

وهناك بحث علمي لأحد أساتذة القسم نفسه في الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من الكتاب.

وفي الدراسات العليا في قسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة بالرياض قام الطلاب في العام الدراسي ١٤١٠هـ ببحث الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالإجماع، تحت إشراف مؤلف هذا الكتاب.

ويذكر علماء أدب البحث والمناظرة أن هناك ثلاث طرق لمناقشة الدليل، وهي:

الطريق الأول: أن تمنع مقدمة معيَّنة من مقدمات الدليل. وهذا أسلم الطرق وأبعدها عن شائبة الغصب.

الطريق الثاني: أن تعارض دليله بدليل آخر ينتج نقيض دعواه.

الطريق الثالث: أن تنقض دليله، بأن تدَّعي فساده، وتستدلّ على دعوى الفساد.

فالمنع هو أن يطلب المعترض من المستدل الدليل على إحدى مقدمات الدليل المستدل به.

كما لو قال المستدل: العالم متغير وكل متغير حادث. فالعالم حادث.

فيقول المعترض: أمنع صغرى الدليل، أي أطلب الدليل عليها.

والمعارضة في اللغة: المقابلة على سبيل الممانعة.

أما في الاصطلاح: فهي إبطال السائل ما ادَّعاه المعلِّل واستدل عليه، بإثباته نقيض هذا المدَّعى، أو ما يساوي نقيضه، أو الأخص من نقيضه.

كما لو قال المعلل: «العالم حادث» فهذه دعوى. وقال مع ذلك: «لأن العالم متغيِّر، وكل متغيِّر حادث» فهذا دليل على الدعوى قد نصبه المعلل لإثبات دعواه.

فجاء السائل وقال: «العالم غير حادث» أو قال: «العالم قديم، لأن العالم أثرٌ وصنعة للقديم، وكل ما كان أثراً وصنعة للقديم فهو غير حادث، أو فهو قديم» فهذه معارضة من السائل للمعلِّل.

وأما النقض فهو في اللغة: الفك، تقول: نقضت الحبل إذا فككته.

وفي الاصطلاح: ادِّعاء السائل بطلان دليل المعلِّل، مع استدلاله على دعوى البطلان، إما بتخلف الدليل عن المدلول بسبب جريانه على مدعى آخر غير هذا المدعى، أو بسبب استلزامه المحال، أو نحو ذلك.

مثال ذلك أن يقول المعلل على مذهب الفلاسفة: «العالم قديم؛ لأنه أثر للقديم، وكل ما هو أثر للقديم فهو قديم».

فيقول السائل: «هذا الدليل باطل؛ لأنه يجري في الحوادث اليومية التي تقع بين سمعنا وبصرنا كل آن، فيقال: إنها أثر للقديم، فلو صح دليلك للزم أن تكون الحوادث اليومية قديمة؛ لكونها أثراً للقديم، مع أنها بديهية الحدوث» فحُكْمُ الدليل، وهو القدم، متخلِّفٌ عنها.

وقد رتب علماء أدب البحث والمناظرة مناقشة الدليل فيما يأتي:

أولاً: ينظر السائل (أي المعترض) في مفردات الدليل التي تألَّف منها، هل يجد كل لفظ منها واضح الدلالة على معناه، وهل يجد نفسه عالماً بمدلول كل لفظ منه؟

فإن وجد الأمر على هذه الحال فلينتقل إلى الخطوة الثانية.

وإن وجد لفظاً من ألفاظه غير واضح الدلالة على معناه، أو وجد نفسه محتاجاً إلى بيان المعنى المقصود بلفظ منها، استفسر ممن ألقاه إليه عما غمض عليه منه، ويسمى هذا الفعل استفساراً.

ثانياً: وإذا انتهى من هذه الخطوة نظر بعدها إلى الدليل في ثلاثة طرق:

الطريق الأول: منع الدليل، ومعناه أن يطلب السائل من المستدل الدليل على مقدمة معينة من مقدمات الدليل، بشرط ألا يكون المستدل أقام عليها دليلاً.

الطريق الثاني: المعارضة، ومعناها أَنْ يبطل مُدَّعاه بادِّعاء نقيضه، أو المساوي لنقيضه، أو الأخص من نقيضه، ثم يقيم على دعواه دليلاً يثبتها.

الطريق الثالث: النقض، ومعناه أَنْ يبطل دليله بإثبات أن هذا الدليل يجري في مدَّعى آخر مع تخلف حكم الدليل عن هذا المدعى الآخر، أو باستلزام هذا الدليل لنوع من المحال، كالدوْر والتسلسل[1].

وإذا كان الدليل نصاً شرعياً كالدليل من الكتاب أو السنة، وكذلك قول الصحابي، فإن مناقشة الاستدلال به تكون من جهة حجيته، ومن جهة سنده، ومن حجية متنه، ومن جهة دلالته، ومن جهة بقائه وعدم بقائه.

فلو استدل المستدل على مسألة بقول صحابي، فإن للمعترض أن يعترض بمنع حجية قول الصحابي.

ولو استدل على مسألة بقراءة شاذة، فإن للمعترض أن يعترض بمنع حجية القراءة الشاذة.

ولو استدل بحديث مرسل أو في سنده ضعف، فإن للمعترض أن يعترض عليه من جهة ما في سنده.

---

(١) ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد: المصدر السابق، ص ١٠٧ وما بعدها.

وكذلك الحال لو استدل بحديث في متنه اضطراب.

وكذلك الحال في دلالة اللفظ، فقد يعترض المعترض على اللفظ من جهة وضعه من حيث العموم والخصوص، أو الإطلاق والتقييد مثلاً، ومن جهة استعماله من حيث حقيقته أو مجازه أو اشتراكه، ومن جهة مراتب دلالته، من حيث كونه نصاً أو ظاهراً أو خفياً أو مؤولاً ... إلخ، ومن جهة فهم الدلالة منه من حيث المنطوق أو المفهوم، والمفهوم الموافق أو المخالف.

وكذلك في بقاء الدليل أو عدم بقائه، من حيث إنه منسوخ أو غير منسوخ.

وإذا كان الدليل إجماعاً، فإن المناقشة ترد عليه من جهة حجيته، ومن جهة نوعه، إذ بعض أنواعه قد لا يسلِّم المعترض بالاحتجاج بها، ومن جهة سنده، إلى غير ذلك من الاعتراضات التي ترد عليه مما فصله علماء الأصول في بحث مسائله الخلافية.

وكل ما كان مجالاً للخلاف بين العلماء في أدلة التشريع، فيمكن أن يكون أداة يناقش بها المعترض (أي السائل) المستدل (أي المعلِّل).

وإذا كان الدليل قياساً، فإنه يناقش بالاعتراضات التي ترد على القياس، بل بكل ما فيه خلاف في مسألة من مسائله.

٧- الإجابة عما يمكن الإجابة عنه من المناقشات:

يختلف الباحثون في مكان إيراد الإجابة عما يمكن الإجابة عنه من المناقشات.

فبعضهم يجعل الإجابة عن مناقشة كل دليل بعدها مباشرة، للسبب الذي ذكرناه في جعل مناقشة كل دليل بعده مباشرة.

ويعضهم يجعلها بعد إيراد مناقشات الأدلة كلها للمذهب الواحد.

ويعضهم يجعلها بعد إيراد مناقشات الأدلة لكل المذاهب حسب ترتيب الأدلة والمناقشة؛ للسبب الذي ذكرناه في جعل مناقشة الأدلة لكل المذاهب بعد عرض أدلة المذاهب كلها.

وتبدو أهمية هذه الخطوة من خطوات البحث في المسائل الخلافية مما قدمناه في أهمية الخطوة السادسة، وهي مناقشة ما يرد عليه مناقشة من الأدلة.

وعناية العلماء بهذه الخطوة تتبين من خلال ما قدمناه من عنايتهم بالخطوة السادسة.

وقد تناولت كتب الأصول وكتب الجدل في الأصول الإجابة عن الاعتراضات التي ترد على الاستدلال بالأدلة، وذلك من خلال بحثهم فيها من حيث حجيتها وسندها ومتنها ودلالتها ونسخها.

والأصوليون الذين أفردوا في كتبهم الأصولية الاعتراضات الواردة على القياس ببحث مستقل، أجابوا عن كل اعتراض يرد.

كما أن الباحثين المعاصرين الذين ذكرنا أنهم أفردوا الاعتراضات على كل دليل في رسالة مستقلة، أجابوا عن هذه الاعتراضات.

كما أن علماء أدب البحث والمناظرة أجابوا عن المناقشات التي ذكروا أنها ترد على الاستدلال بالدليل.

فالجواب عن المنع أن يأتي المستدل بما طلبه المعترض من دليل.

والجواب عن المعارضة بأحد الأمور الآتية:

الأول: المنع، وذلك بأن يمنع المستدل بعض مقدمات دليل المعارض التي لم يُقم عليها دليلاً، ومعنى ذلك أن يطلب منه تدعيم هذه المقدمة بالدليل الدال على صحتها.

الثاني: النقض، وذلك بأن يفسد دليل المعارض: إمّا بأن الحكم الذي فيه يتخلف عن المحكوم عليه، أو بأن هذا الدليل يستلزم التسلسل، أو نحو ذلك.

الثالث: أن يُثْبت دعواه بدليل آخر غير الدليل الذي أورد السائل المعارضة عليه.

وقد اختلف العلماء في هذا الوجه.

فذهب قوم إلى أنه لا يفيد المعلل (أي المستدل) أن يعْمدَ إليه.

والمختار أن ذلك يفيده؛ لجواز أن يكون الدليل الذي يقيمه المعلل بعد المعارضة أقوى من دليل المعارض، ولأن في ضم الدليل الجديد إلى الدليل الأول جمعاً بين قوتين، وفي ذلك ما يرجحهما على دليل المعارض.

والجواب عن النقض بأحد أمرين:

الأول: منع صغرى الدليل في شاهد النقض، ويكون هذا المنع أحياناً منع جريان الدليل على المدّعى الآخر الذي ذكره السائل في شاهده، ويكون مَنْعَ تَخَلُّف حكم الدليل عن المدلول، ويكون منع استلزام الدليل للمُحال، ويكون مَنْعَ مُحَالِيَّة هذا المدّعى أنه محال، وذلك على حسب ما ذكره السائل في شاهد النقض.

الثاني: أن يُثبت المعلِّل مدَّعاه - بعد ورود النقض عليه - بدليل آخر غير الدليل الذي نقضه السائل، وهذا الجواب إفحام من وجه، وإظهار للصواب من وجه آخر(1).

٨- منشأ الخلاف في المسألة:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة إلى بيان سبب الخلاف ومنشئه في المسألة.

ولمعرفة منشأ الخلاف في المسألة أهمية كبرى؛ لأنه يعين الباحث على الترجيح بين الأقوال عند اطلاعه على أدلتها وسبب الخلاف بينها، ولهذا يرى الشاطبي (رحمه الله) أن من لم يعرف مواضع الاختلاف لم يبلغ درجة الاجتهاد(2).

ثم إن معرفة منشأ الخلاف في المسألة تبين ما لكل قول من الأقوال المختلفة من منزلة بالنسبة لارتباطها بالكتاب والسنة، فيتبين بذلك أيُّها أحق بالعمل.

كما أن معرفة منشأ الخلاف في المسألة يعين على معرفة نوع الخلاف: هل هو حقيقي يرجع إلى الاختلاف في القواعد أو الأدلة أو دلالتها أو نحو ذلك، فيكون الاختلاف مقبولاً، أو أن الخلاف لا يرجع إلى شيء مما ينبغي أن يكون هو الأساس في الاختلاف، فيكون حينئذ لفظياً، فلا داعي له.

وقد عني العلماء بالتأليف في بيان منشأ الخلاف.

ومن هؤلاء: الشيخ عبد الرحيم الأسنوي في كتابه: التمهيد في تخريج

(1) محمد محيي الدين عبد الحميد: المصدر السابق، ص ١١٧، ١٢٩ - ١٣١، ١٤٠، ١٤٥.

(2) الموافقات، ٤/ ١٦٠-١٦٢.

الفروع على الأصول.

والشيخ محمود الزنجاني في كتابه: تخريج الفروع على الأصول.

والشيخ ولي الله الدهلوي في كتابه: الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف.

والشيخ عبد الله بن السيد البطليوسي في كتابه: الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف.

والشيخ علي الخفيف في كتابه: أسباب اختلاف الفقهاء.

ومنشأ الخلاف وسببه في المسألة قد يعود إلى الخلاف في مسألة من المبادئ الفقهية، أو إلى الخلاف في مسألة من مسائل العقيدة.

وقد يعود إلى الخلاف في الدليل من حيث حجيته أو عدمها، أو إلى الخلاف في بعض مسائل الدليل.

وقد يعود إلى الخلاف في نَسْخ الدليل وإحكامه.

وقد يعود إلى الخلاف في دلالة النص من عموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، وإجمال وبيان، وحقيقة ومجاز، واشتراك... إلخ.

وقد يعود إلى التعارض بين الأدلة، مع الاختلاف في الجمع بينها أو ترجيح أحدها على الآخر.

وقد يعود إلى الخلاف في مناط الحكم.

وقد يعود إلى الخلاف في تحقيق مناط الحكم بعد الاتفاق على المناط نفسه.

٩- نوع الخلاف:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة، إلى بيان نوع الخلاف.

إذ الخلاف قد يكون حقيقياً يترتب عليه ثمرة، وهذه الثمرة قد تكون فروعاً فقهية، أو آداباً شرعية، أو ماهي عون على ذلك.

وقد يكون الخلاف حقيقياً لكنه لا يترتب عليه ثمرة، كالخلاف في مسألة ابتداء الوضع، والخلاف في مسألة الإباحة هل هي تكليف أو لا، والخلاف في مسألة أمر المعدوم، والخلاف في مسألة: هل كان النبي صلى الله عليه وسلم متعبداً بشرع قبل بعثته.

وقد يكون الخلاف لفظياً لا حقيقة له ولا ثمرة تترتب عليه.

١٠- الموازنة بين الأدلة، واختيار المذهب الراجح، ووجه ترجيحه:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة إلى الموازنة بين الأدلة، واختيار المذهب الراجح، ووجه ترجيحه.

وفي هذه الخطوة يقف الباحث أمام أدلة الأقوال وما نوقشت به، وما حصل من إجابات عن المناقشة، يقف أمامها وقفة متأنية فاحصة موازنة ليخرج من ذلك برأي معين في المسألة.

ولا شك أن الحالات في هذا المقام تختلف:

أ- فتارة يجد الباحث أن هناك قولاً واحداً لم تستطع المناقشات أن تمسَّ أدلته، أو أن ما وُجِّه إلى أدلته من مناقشات قد أجيب عنها.

ويجد أن أدلة الأقوال الأخرى قد امتدت إليها المناقشة، ولم تنفصل عنها بالجواب عنها.

وفي هذه الحالة، يُرَجِّحُ الباحث هذا القول الذي لم ترد على أدلته مناقشة، أو وردت لكنه أجيب عنها.

ويذكر في وجه ترجيحه قوة أدلته بسلامتها من المناقشة، أو بانفصالها من المناقشات التي وردت عليها، وضعف أدلة الأقوال الأخرى لما ورد عليها من مناقشة، وعدم تخلصها منها بالإجابة عنها.

ب- وتارة يجد الباحث أن جميع الأقوال التي أمامه قد ورد على أدلتها كلها مناقشات ولم تنفصل عنها.

وفي هذه الحالة على الباحث أن يجتهد في الوصول إلى قول آخر في المسألة، لا يردُ على أدلته ما ورد على أدلة الأقوال التي بين يديه من مناقشات.

ولا شك أن التأمل فيما بين يديه من أقوال وأدلة ومناقشات سيكون خير مُعين له في استنباط رأي آخر قد يكون مأخوذاً منها جميعها، بحيث يأخذ الباحث من كل قول ودليل بين يديه الطرف الصحيح منه ويكوِّن من كل ذلك رأياً جديداً وأدلة يستند إليها.

ولا شك أن هذا العمل من الباحث يدل على قدرة علمية، وينتج عملاً علمياً جليلاً، وقد سار فيه كبار المؤلفين من العلماء، وبينوا مكانته العالية في ميدان البحث والتأليف.

ومن هؤلاء إمام الحرمين أبو المعالي الجويني حيث أخذ نفسه بهذا المنهج في كتابه: البرهان في أصول الفقه، وأعلنه صراحة بقوله[1]: «... فلينظر الناظر كيف لقطنا من كل مسلك خياره، وقررنا كل شيء على واجبه في محلّه، وهذه غاية ينبغي أن يتنبّه من يبغي البحث عن المذاهب لها؛ فإنه يبعد

(١) البرهان في أصول الفقه، ١/ ٤٩٦.

أن يصير أقوام كثيرون إلى مذهب لا منشأ له من شيء، ومعظم الزلل يأتي أصحاب المذاهب من سَبْقهم إلى معنى صحيح، لكنهم لا يسبرونه حق سبره، ليتبينوا بالاستقراء أَن موجبه عام شامل أو مفصل، ومن نظر عن نحيزة سليمة عن منشأ المذاهب فقد يفضي به نظره إلى تخير طرف من كل مذهب، كدأبنا في المسائل».

جـ- وتارة يجد الباحث أن الأقوال كلَّها أو أن أكثر من قول واحد سلم لها أدلة من المناقشة، أو أنه أجيب عما ورد عليها من مناقشة.

وفي هذه الحالة إن استطاع أن يخلص له قول واحد إما بنسخ أدلة القول أو الأقوال الأخرى، أو الجمع بين الأدلة فليفعل.

وإن لم يستطع كان التعارض واقعاً، وإذا وقع التعارض، فلا بدّ من المصير إلى الترجيح بين الأدلة، والأخذ بالأقوى في النفس.

والتعارض في اللغة: هو التقابل والتعادل.

وفي الاصطلاح: هو تقابل دليلين في حكم شرعي نفياً وإثباتاً.

والترجيح في اللغة: هو التقديم.

وفي الاصطلاح: هو تقديم أحد الدليلين المتقابلين في حكم شرعي على الآخر لموجب.

والترجيح قد يكون في الأخبار، وقد يكون في الأقيسة.

فأما الترجيح في الأخبار، فيكون من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الترجيح لأمر يتعلق بالسند، وهو أمور كثيرة، منها:

الأول: الترجيح بكثرة الرواة.

الثاني: الترجيح بكون أحد الراويين معروفاً بزيادة التيقظ وقلة الغلط.

الثالث: الترجيح بكون أحد الراويين أورع وأتقى.

الرابع: الترجيح بكون راوي أحد الخبرين هو صاحب الواقعة.

الخامس: الترجيح بكون راوي أحد الخبرين مباشراً للقصة.

الوجه الثاني: الترجيح لأمر يعود إلى المتن، وذلك بأمور كثيرة، منها:

الأول: شهادة القرآن أو السنة أو الإجماع بوجوب العمل على وفق الخبر، أو يعضده قياس، أو يعمل به الخلفاء، أو يوافقه قول صحابي.

الثاني: أن يختلف في وقف أحد الخبرين على الراوي، والآخر يتفق على رفعه، فيرجح ما اتفق على رفعه.

الثالث: أن يكون راوي أحد الخبرين قد نقل عنه خلاف ما رواه، وراوي الخبر الآخر لم ينقل عنه خلاف ما رواه، فيرجح ما لم ينقل عنه خلاف ما رواه.

الوجه الثالث: الترجيح لأمر من خارج، وذلك بأموركثيرة، منها:

الأول: كون أحد الخبرين ناقلاً عن حكم الأصل، والآخر مبقياً على حكم الأصل، فيرجح ما كان ناقلاً.

الثاني: كون إحدى الروايتين مثبتة والأخرى نافية، فترجح المثبتة.

الثالث: كون أحد الخبرين حاظراً والآخر مبيحاً، فيقدم الحاظر على المبيح.

وأما الترجيح في الأقيسة، فهو على أنواع:

النوع الأول: الترجيح بحسب العلة.

النوع الثاني: الترجيح بحسب الدليل الدالّ على وجود العلة.

النوع الثالث: الترجيح بحسب الدليل الدالّ على علِّيَّة الوصف للحكم.

النوع الرابع: الترجيح بحسب دليل الحكم.

النوع الخامس: الترجيح بحسب كيفية الحكم.

النوع السادس: الترجيح بحسب الأمور الخارجة.

وكل نوع من هذه الأنواع يندرج تحته أقسام، ذكرها الأصوليون في كتبهم[1].

د- وإذا لم يستطع الباحث الترجيح بين الأدلة المتعارضة بأحد المرجحات، فإنه يتوقف وليس له الحكم بأحد الحكمين أو الأحكام، ولا التخيّر فيها.

وبهذا قال الحنابلة وأكثر الحنفية وأكثر الشافعية، وهو مذهب المخطئة، وقد اختاره ابن قدامة.

وقيل: يكون مخيراً في الأخذ بأي الأحكام شاء، وبه قال بعض الشافعية وبعض الحنفية، وهو مذهب جماعة من المصوِّبة[2].

---

(١) ينظر ابن قدامة: روضة الناظر، ص٢٠٨-٢١١، الشوكاني: إرشاد الفحول، ص٢٤٤-٢٥١.

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة في ابن قدامة: المرجع السابق، ص ٢٠٠-٢٠١.

١١- بيان ارتباط المسألة بالقاعدة الأصولية، أو القاعدة الفقهية:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة إلى بيان القاعدة الأصولية أو الفقهية التي ترتبط بها هذه المسألة الخلافية وتنبني عليها، وإلى بيان وجه ارتباطها بها.

١٢- التفريع على المسألة بمقتضى القول الذي ترجَّح فيها:

ينتقل الباحث بعد الخطوة السابقة إلى التفريع على المسألة بمقتضى القول الذي ترجح فيها.

وهذا التفريع هو الثمرة المترتبة على الرأي الذي اختاره الباحث في المسألة.

وهو يختلف عن التفريع الذي يُذكر عند بحث خطوة نوع الخلاف، حينما يكون حقيقياً يترتب عليه ثمرة.

فإن التفريع في تلك الخطوة لبيان أن الخلاف حقيقي يترتب عليه ثمرة.

ثم إن التفريع هناك لا يقتصر على الثمرة المترتبة على الرأي الذي سيختاره الباحث، بل إنه يشمل جميع الأقوال، ولذا يلزم الباحث هناك أن يذكر التفريع المترتب على كل قول.

والخلاصة أن الباحث لا يفرع في هذه المرحلة إلا على الرأي الذي اختاره؛ لأن غيره من الآراء يعتبر في هذه المرحلة ضعيفاً لا يُلتفتُ إليه.

المبحث الحادي عشر

صياغة البحث وكتابته

تحدثنا في مبحث «مادة البحث» عن المادة العلمية للبحث جمعاً وتدوينًا وترتيباً بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها، واختياراً من المادة العلمية المدونة.

وهذا كله من أجل هذه المرحلة التي نتحدث عنها في هذا المبحث، وهي صياغة البحث وكتابته.

أهمية مرحلة صياغة البحث وكتابته:

مرحلة صياغة البحث وكتابته من أهم مراحل البحث، بل هي أهمها؛ إذ الباحث ينتقل من مرحلة الجمع والتدوين والترتيب والاختيار إلى هذه المرحلة، ولا شك أن مرحلة الجمع والتدوين يستطيع الكثيرون القيام بها بدون تفاوت يذكر، ومرحلة الترتيب والاختيار وإن كانت شاقة حيث إنها تتوقف على مقدرة الباحث على تقويم المادة العلمية التي بين يديه؛ ليأخذ منها ما هو جدير بالأخذ ويدع ما ليس كذلك، أقول: إنها وإن كانت شاقة إلا أن مرحلة الصياغة والكتابة أشق منها، ذلك لأنها تعني أن ينقل الباحث إلى القراء الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث منذ كان مشكلة حتى النتائج التي وصل إليها، وتعني عرض جهوده برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان الآراء التي وصل إليها، والنتائج التي انتهى إليها، وفق منهج علمي سليم، يبدو من خلاله التنظيم السليم والترتيب الدقيق، والمعالجة الصائبة، مع ظهور الشخصية فيما يصل إليه من آراء، وما يخوضه من تحليلات، وتعني إخراج ما وصل إليه من رصد علمي وجهد في التحليل والاستنتاج بأسلوب علمي رصين وبألفاظ بارعة في التعبير تزيد المعنى

المكشوف بهاءً وحُسناً ورونقاً، حتى ليتخيَّل حدوث غرابة لم تكن، وزيادة لم تُعهد[1].

الجوانب التي يدور عليها الكلام في صياغة البحث وكتابته:

الجوانب التي يدور عليها الكلام في صياغة البحث وكتابته ثلاثة:

١- المادة العلمية.

٢- المنهج العلمي السليم.

٣- الأسلوب الذي يصاغ به حصيلة البحث ومقرَّراته.

أ- المادة العلمية: يعمد الباحث إلى المادة العلمية التي جمعها ودوَّنها ورتَّبها بصورة منهجية تعين على حسن الانتفاع بها واختار منها ما يناسب البحث ويرقى به؛ من حيث جدَّتها وأصالة مراجعها، يعمد إلى هذه المادة ويضعها أمامه.

ثم يبدأ - حسب الترتيب - للمادة الموضوعة أمامه بقراءة مادة كل فقرة على حدة.

وليعلم أن هذه القراءة هي من أجل الكتابة النهائية التي يرسم فيها الباحث موضوعه مدوِّناً فيه الصورة الكاملة له، مدلِّلاً لآرائه ومرجحاً لها ومناقشاً ومحللاً لما ورد فيه من معلومات وآراء، وكاشفاً ما توصل إليه من نتائج.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧١-٧٢، عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ص ١٠٢، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٦، أبو سلمان: المصدر السابق، ص ٧٧، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٠.

ولا شك أن هذه القراءة للمادة التي يقصد منها هذا، لابد أن تتصف بالتدبر والتمعن والفهم الدقيق والإلمام الشامل بالأفكار، والاستيعاب التام للمعلومات[1].

٢- المنهج العلمي السليم:

للمنهج العلمي السليم في دراسة المادة العلمية وتحليلها والاستنتاج منها أهمية كبيرة، شأنه في ذلك شأن المهارات الأخرى التي يتوصل بها إلى أعمال أخرى، فالإنتاج يكثر والعمل يكون متقناً إذا كانت المناهج سليمة والمهارات قوية، وعكس ذلك يحصل إذا ضعفت المناهج وقلت المهارات.

فالمواد الأولية التي يتكون منها أي نتاج من طعام أو لباس أو مركب تكاد تكون واحدة بين كل طبّاخ أو نسّاج أو صانع، ولكن الطعام واللباس والمركب يختلف بعد تكوينه اختلافاً بيّناً باختلاف الطاهي والنسّاج والصانع.

فمن اللحم والخضار والأرز والملح والتوابل يستطيع طباخ ماهر تقديم طبق شهي، ومن هذه المواد نفسها يتكون منها طبق غير شهي على يد طباخ غير ماهر.

ومن القطن والصوف يمكن إنتاج رقيق الملابس وغاليها على يد نساج ماهر، ويمكن من المادتين نفسيهما إنتاج خشن الملابس ورخيصها على يد نساج غير ماهر. وَقُلْ ذلك عن الصانع أيضاً.

وهكذا شأن المادة العلمية، يستطيع باحث ماهر متمرس بمنهج البحث أن

---

(١) ينظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٠.

يخرج منها بحثاً علمياً رصيناً، وقد يخرج منها على يد باحث غير متمرس بمناهج البحث بحثٌ يفتقد مقومات البحث العلمي الرصين[1].

وإذا كان المنهج العلمي السليم مهماً في صياغة البحث وكتابته، فلا بد من مراعاته في كل جوانبه: ترتيباً ودراسة وتحليلاً واستنتاجاً، ويدخل في ذلك الاستنباط المنطقي من المادة العلمية المجموعة بما يعطي نتائج صحيحة، ويتمّ ذلك باتباع المنهج العلمي الملائم لهذه المادة مما سبق أن ذكرناه في مبحث مناهج البحث: استنباطاً، أو استقراء، أو وصفاً... إلخ.

كما أن النتائج الصحيحة تبرز بالطريق السليمة في استخدام المعلومات في تكوين الأفكار وترتيبها والتعامل معها استنطاقاً وتحليلاً ومناقشة ومقارنة واستنتاجاً حسبما مرّ بنا في مواضع كثيرة من هذا الكتاب.

والاتصاف بالصفات التي ينبغي أن يتحلى الباحث بها مما ذكرناه في مبحث «صفات الباحث» أمرٌ مهمّ في إيجاد المنهج العلمي السليم.

ويحتاج المنهج العلمي السليم أيضاً إلى اتّصاف الباحث بالتواضع وترك الغرور العلمي، وباحترام آراء الآخرين وعدم الغضّ منها أو التهجم على أصحابها، وبعدم الجزم بصحة ما وصل إليه من نتائج.

ولهذا ينبغي أن يستبعد الباحث في منهجه في الكتابة ما يفيد هذا الأمر مثل: ونحن نرى، ورأيي كذا، والرأي عندي، راجع كتابنا، ويرى الكاتب، والمؤلف لا يوافق، وزعم قوم، ولهؤلاء شبه، وأعتقد، والرأي الذي لا صواب غيره.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧١.

وينبغي أن يعبِّر بمثل: والذي يظهر لي، ويبدو أنه، ويتضح من ذلك، ولعل الصواب، وقال جماعة، ولهؤلاء أدلة.

ومما يفيد في المنهج في الصياغة والكتابة وضع عنوانات رئيسية وأخرى فرعية، فإنها تزيد المنهج إحكاماً وجمالاً، وتفيد النص بياناً ووضوحاً[1].

ومما ينبغي ملاحظته في المنهج عند الكتابة بروز شخصية الباحث، ويظهر ذلك بعرض ما أمامه من معلومات عرضاً جديداً منظماً جذاباً، مع مقارنة بين النصوص، ومناقشة لما يحتاج إلى مناقشة، وإبداء الرأي حين يكون مجال لذلك، وذلك ليدلّ على حسن فهمه لما أمامه من معلومات، وأنه متأثر بها ومؤثر فيها[2].

وفي منهج الكتابة ينبغي أن يلاحظ الباحث أنه مسؤول عن كل ما يورده في بحثه، وإن كان نوع المسؤولية يختلف باختلاف ما أورده، فإن كان قد أورده على سبيل النقل عن غيره ولم يلتزم صحته، فهو مسؤول عن صحة النقل عن المصدر.

وإن كان قد أورده من عند نفسه أو كان ناقلاً له عن غيره لكنه التزم صحته، فهو مسؤول عنه مسؤولية كاملة، ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون ما أورده قد نقله عن شخص آخر وإن كانت مكانته العلمية كبيرة.

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٤-٨٥، محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٦، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٧٣، خفاجي: المصدر السابق، ص ٤٢.

٣- الأسلوب الذي يصاغ به حصيلة البحث ومقرراته:

الأسلوب يطلق على أمرين:

الأمر الأول: من حيث المعنى، وخلاصته أن الأسلوب عبارة عن خطة البحث، والبراعة في ترتيب الفقرات والأفكار وعرض المادة وإبراز النتائج، وكل ما من شأنه أن يؤثر تأثيراً قوياً في قيمة الرسالة.

والأسلوب بهذا المعنى يجب أن يلاحظ فيه ما يأتي:

أ- كثرة الأدلة والبراهين أو قلتها ينبغي أن تخضع للرأي المستدل عليه، من حيث وضوحه والتسليم به بسهولة، أو خفاؤه وعدم التسليم به بسهولة، فينبغي تقليل الأدلة في الشق الأول والإكثار منها في الثاني.

ب- أن يقصد الباحث المعنى الذي تفيده كتابته، ويتحاشى المبالغات.

جـ- أن يتحاشى الباحث الأسلوب التهكمي وعبارات السخرية.

د- أن يتجنب الباحث - قدر الإمكان - كل ما يفتح عليه باباً للخلاف، ويتجنب إثارة المشكلات التي يمكنه تجنبها.

هـ- أن يبتعد الباحث عن أسلوب الجدل الذي لا ينطوي على بيان حقيقة علمية، فإن هذا يبعده عن الروح العلمية المطلوبة في البحث.

وإذا كان الأمر ينطوي على حقيقة علمية، فليناقش ويحلل دون تهيُّب ودون مجاملة، ولكن بأدب جمّ وإنصاف بعيد عن الهوى والتعصب[1].

الأمر الثاني: أن الأسلوب يطلق ويراد به مجموعة من الألفاظ والجمل

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٢-٨٤.

والعبارات تكون وعاءً للمادة العلمية، مع رقة العبارة وتسلسلها وعدم التعقيد فيها.

وهذا الإطلاق هو المقصود في هذا المبحث.

ويتكون الأسلوب من: كلمة، وجملة، وعبارة، وتعبير.

الكلمة

ينبغي على الباحث أن تكون معرفته باللغة التي يكتب بها واسعة؛ ليسهل عليه الحصول على اللفظ المعبِّر عن المعنى الذي يدور في ذهنه.

وإذا كانت اللغة التي يكتب بها هي العربية، فينبغي أن تكون الكلمة سليمة وفصيحة من حيث اللغة، وأن تطبق عليها القاعدة النحوية التي تلائمها.

ولا يعني هذا اللجوء إلى اللفظ العربي السليم ولو كانت اللفظة غامضة في معناها، أو غير دقيقة في المراد بها، أو غريبة في استعمالها، أو نابية في لفظها؛ فإن مثل هذه الكلمات تُسبِّبُ جفاف الأسلوب وإجهاد القارئ.

بل ينبغي استعمال الكلمات العربية الواضحة في معناها، الدقيقة في المراد بها، الدارجة على الألسن.

ولا ينبغي استعمال الكلمات غير الفصيحة أو الكلمات العامية أو الكلمات أو العبارات الأجنبية.

ويستثنى من ذلك ما إذا كانت هذه الكلمات أو العبارات الأجنبية اصطلاحية.

وينبغي أيضاً مراعاة القواعد الإملائية[1].

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧٩-٨٠، عناية: المصدر السابق، ص ٢٠١.

كما ينبغي تجنب كل كلمة أو عبارة تشعر بالتعالي والإعجاب بالنفس والجزم بما وصل إليه من نتيجة؛ لأن ذلك غير مُحَبَّب للقارئ والسامع.

ولهذا ينبغي التقليل من استعمال ضمير المتكلم سواء كان ضميراً متصلاً أم منفصلاً، بارزاً أم مستتراً، للرفع أم للنصب أم للجر، فلا يقول: أنا، نحن، انتهيتُ، أرى، نرى، رأيي.

وينبغي تجنب مثل: والباحث لا يوافق، ويرى الباحث، وهذا هو الرأي الذي لا صواب غيره، ويعبِّر بما يدل على التواضع والأدب الجمّ، مثل: ويبدو أنه، ويظهر مما سبق، ولعل الصواب... إلخ[1].

الجملة:

ينبغي على الباحث العناية بالجملة في تركيبها ومعناها ولفظها.

ومن هنا كان عليه أن يلمَّ بعلم البلاغة من بيان ومعانٍ وبديع، حتى يستطيع العناية بالجملة.

فالحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة ومراعاة حال المخاطب، والإطناب والإيجاز والمساواة، والتقديم أو التأخير لبعض الكلمات، من أجل المعنى المقصود، والتطابق بين الجمل، وتجنب الفواصل الطويلة بين الفعل والفاعل أو بين المبتدأ والخبر مثلاً، والمحسنات اللفظية والمعنوية، وغير ذلك مما يدور على العناية بالجملة، كُلُّه، مطلوب من الباحث مراعاة ما يحقق بواسطته العناية بالجملة[2].

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٤–٨٥.

(٢) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٠–٨١.

العبارة:

ينبغي على الباحث أن تكون عبارته جميلة وقليلة في ألفاظها، واضحة في المراد بها، دقيقة في معناها.

كما ينبغي التقليل من العبارات التي هي مجرد اقتباس مشهور الأمثال أو الأشعار أو الحكم أو الأقوال المشهورة.

كما ينبغي عدم الإكثار من العبارات التي هي نصوص منقولة من علماء آخرين؛ لأن كثرة النقول تحط من القيمة العلمية للبحث.

كما ينبغي تجنب تكرار العبارات لمعنى واحد في أكثر من مكان إلا حين تدعو الحاجة لذلك، فإنه يكررها ويشير إلى المعنى إشارة سريعة في المكان الآخر على أن يربط بين هذا الموضع والموضع الرئيس الذي وردت أو سترد فيه بمثل قوله: كما سبق شرحه، أو كما سيأتي تفصيله. ويحدّد المكان الذي ورد فيه التفصيل بتعيين الصفحة، أو الفصل، أو المبحث، ويكون التحديد بالهامش(١).

ومما تقدم يتبين أن الأسلوب الجميل يكمن في معرفة الباحث كيف يختار الكلمات، وكيف ينظمها في جمل، وكيف تتكون من الجمل العبارات والمقالات.

وليس الأسلوب الجميل يكمن في الألفاظ الغريبة، والكلمات المجملة، والتراكيب المعقدة، والعبارات المزخرفة(٢).

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨١، عناية: المصدر السابق، ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٧٩.

الأسلوب (التعبير):

ينبغي أن يتصف الأسلوب (التعبير) بالجمال، والوضوح، والسهولة، والسلاسة، والدقة، والواقعية، وبروز الشخصية، والاكتفاء بالقدر الكافي لأداء المعنى، واجتناب الأسلوب المعبر عما لا فائدة منه.

أمّا الجمال فمن مظاهره السجع إذا حدث من حين لآخر وجاء عفواً.

ومن مظاهره الارتباط بين الجمل، بأن تأخذ كل جملة بعجز سابقتها.

ومن مظاهره وقوع المفردات في أمكنتها المناسبة للدلالة على معانيها.

وأمّا الوضوح والسهولة فمن مظاهره استخدام الكلمات الواضحة في معناها ووضعها في أمكنتها المناسبة للدلالة على معانيها، واجتناب الغموض والتعقيد.

وأما السلاسة فمن مظاهرها إحكام الصياغة بالربط في التعبير بين المفردات والجمل المستخدمة، والتناسق بينها.

وأما الدقة، فمن مظاهرها تحديد الأسلوب للمراد به، وخلوّه عن إيهام معنى غير مراد به.

وأما الواقعية، فمن مظاهرها الموضوعية في الأسلوب الذي يظهر به الحقائق على حقيقتها وينصف به من نفسه ومن غيره، وتجنب المبالغات مدحاً لما يراه وقدحاً لما يرفضه، ومدحاً لنفسه، وذمّاً لغيره.

ومن هنا وجب تجنب الألفاظ التي تفيد مبالغة في المدح أو مبالغة في الذم والسخرية والاستهزاء.

وأما بروز الشخصية في الأسلوب، فمن مظاهره، القدرة على الكتابة، والاستقلال في الصياغة، والتحكم في الأسلوب بالإضفاء عليه من صفات الجمال والوضوح والسهولة والسلاسة.

وأمّا الاكتفاء بالقدر الكافي لأداء المعنى، فمن مظاهره الاقتصار في الأسلوب على ما تتضح به الفكرة، وترك ما لا يفيد جديداً.

وأمّا اجتناب الأسلوب المعبِّر عما لا فائدة منه، فمن مظاهره تجنب الأساليب التي تتضمن جدلاً لا فائدة منه، أو تتضمن التركيز على حقائق مسلّم بها أو أدلّتها[1].

اختلاف أسلوب البحث باختلاف التخصص وباختلاف مَنْ يُقَدَّم إليهم البحث:

الأسلوب - كما قلنا - هو الوعاء التعبيري الذي يحوي المادة العلمية.

وكلما اتضح المعنى في ذهن الباحث أمكنه التعبير عنه بأسلوب واضح، وعبارة دقيقة، واتضح لمن يقرؤه.

ولابدَّ في أسلوب أي بحث من وضوح اللفظ وسهولته ووفائه بالمعنى المقصود.

لكنه يختلف في بعض الصفات باختلاف التخصص الذي يكون وسيلة للتعبير به عن موضوع من موضوعاته.

فإذا كان الأسلوب في موضوع من الموضوعات العلمية، كالطب، والهندسة، والعلوم، والشريعة كأصول الفقه، فلا بدّ من اتّصافه بالجزالة

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨١، ٨٢، غازي عناية: المصدر السابق، ص ٢٠٠، ٢٠١-٢٠٢.

والقوة والدقة والرصانة وتقرير المعنى من أقرب وجوهه، والبعد عن الخيال والأساليب الجمالية. وهذا هو الأسلوب العلمي، وهو أهدأ الأساليب.

وإذا كان الأسلوب في موضوع من الموضوعات الأدبية، فينبغي أن يفسح فيه للخيال وأن يظهر بالجمال[1].

وكما أن الأسلوب يختلف في بعض الصفات باختلاف التخصص، فإنه يختلف باختلاف من يقدّم إليهم من القراء.

ففي رسائل الماجستير والدكتوراه والبحوث التي تنشر في المجلات العلمية أو التي يقوم بها طلبة الكليات، ينبغي مراعاة الدقة وغيرها مما ذكرناه سابقاً، وأن يستوعب الأسلوب المشكلة في إطارها النظري ونتائجها المستخلصة مما سبق أن عرضناه في خطة البحث.

وأما إذا كان الموضوع مقدماً إلى أحد المستفيدين الذين تعنيهم الجوانب العملية أكثر مما تعنيهم النواحي النظرية، فينبغي ألاّ يستوعب الأسلوب المشكلة في إطارها النظري المفصل، بل يقتصر على عرض النتائج والمقترحات مع إشارة موجزة للمشكلة والأهمية التي تعود على المستفيد من دراستها، كما ينبغي الابتعاد عن استخدام المصطلحات العلمية الدقيقة، والرموز، والاختبارات الإحصائية، التي يصعب فهمها.

وإذا كان الموضوع مقدماً إلى جمهرة الناس، فينبغي مراعاة مستواهم في الفهم، من حيث المعنى الذي يقدم لهم، والأسلوب الذي يصاغ به هذا المعنى.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٧٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٧٧-٧٨.

فيراعى في المعنى البعد عن المتعسّر من المعاني، والبعد عن الجدل العلمي، والمناقشات النظرية التي لا تفيد القارئ في شيء.

ويراعى في الأسلوب الوضوح والسهولة والتبسُّط في العرض[1].

تحصيل الأسلوب:

الأسلوب العلمي ركنٌ مهمٌّ من الأركان التي تقوم عليها الكتابة في البحوث العلمية.

ومما يساعد على تحصيل الأسلوب العلمي التمكُّن من معرفة علوم الآلة من لغة وفقه لغة ونحو وصرف وبلاغة.

كما يساعد على ذلك القراءة المستمرة في الكتب العلمية والأدبية، حيث يساعد ذلك على الثراء اللغوي والفكري لدى الباحث، وعلى الطرق التي يفكر بها ويكتب.

ويساعد على ذلك التدرب على الكتابة وممارستها في شتى الأغراض.

كما يساعد على ذلك قراءة بعض البحوث أو الكتب في مجال التخصص أو في الموضوع نفسه أو في جزء من الموضوع؛ فإن هذه القراءة تمكن الباحث من معرفة كثير من أفكار الموضوع والطريقة التي عولج بها الموضوع والاستفادة منها في معالجته على يد الباحث[2].

الفقرات:

الفقرات جمع فقرة، وهي تقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الفاء

(١) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، ص ٦٠٢-٦٠٣.

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٧٨.

والقاف والراء، وهذه الحروف «أصل صحيح يدل على انفراج في شيء، من عضو أو غير ذلك، من ذلك الفقار للظهر، الواحدة فقارة، سميت للحزوز والفصول التي بينها» كما يقول ابن فارس[1].

والفقرة اصطلاحاً: مجموعة من الجمل بينها اتصال وثيق لإبراز معنى واحد أو شرح حقيقة واحدة.

وينبغي أن يلحظ في الفقرة ما يأتي:

١- أن لها استقلالاً، ولهذا وجب أن تكون في فكرة واحدة، وأن تستوفي عناصر الاستقلال، وأن تؤدي إلى نتيجة واضحة.

٢- أنها لا تحتاج إلى عنوان، وهي تكوِّنُ مع غيرها من الفقرات الأخرى مطلباً مُعَنْوَناً، ومن مجموعة المطالب يتكوَّن المبحث، أو تكَوِّن مع الفقرات الأخرى مبحثاً مُعَنْوَناً، ومن مجموعة المباحث يتكوَّن الفصل.

٣- أنها ينبغي أن ترتب وأن يكون ترتيبها متسلسلاً ومنطقيًا، بحيث تنبني كل جملة على ما قبلها وتمهِّد لما بعدها لإيضاح الفكرة التي يراد إبرازها.

٤- أنها ينبغي أن تكون بينها وبين الفقرة السابقة لها صلة، وهكذا كل فقرة من الفقرات، ينبغي أن تحوي نوعاً من الصلة بينها وبين الفقرة السابقة لها؛ لأن جميع الفقرات في المطلب أو المبحث تقيمه وتوضحه، فلا بدَّ من الارتباط بينها.

٥- أنها ينبغي أن تكون متوسطة بين الطول والقصر، والأولى ميلها إلى القصر.

---

(١) مقاييس اللغة، ٤/ ٤٤٣، مادة (فَقَر).

٦- وحيث إن الفقرة وحدة مستقلة بذاتها، فإنه ينبغي أن يبرز ذلك للعين فضلاً عن بروزه للذهن.

ومعنى ذلك أن تظهر الفقرة مستقلة على الورقة، فيبدأ الكاتب سطراً جديداً لكل فقرة، ويترك فراغاً عند بدء ذلك السطر، ويضع نقطة عند انتهاء الفقرة.

وبعض الكتاب يترك بين كل فقرتين فراغاً أوسع بقليل من الفراغ المتروك بين السطرين في الفقرة الواحدة، وذلك لتمام ظهور الفقرة مستقلة بنفسها تمام الاستقلال(١).

التفريع:

التفريع مصدر فَرَّع، وهو يقوم على ثلاثة حروف أصول، وهي كما يقول ابن فارس: «أصل صحيح يدل على علوٍّ وارتفاعٍ وسموٍّ وسبوغ، من ذلك الفرع، وهو أعلى الشيء»(٢).

ولا شك أن التفريع المراد هنا مناسب للمعنى اللغوي؛ لأن هذه الفروع قائمة على أصل المسألة متفرعة عنها.

وقد قلنا فيما مضى: إن التعديل النهائي في خطة البحث يأتي بعد جمع المادة، وتدوينها، وفرزها، وتصنيفها، وتوزيعها، وترتيبها، والاختيار منها.

ولكن إمكانية التعديل لا تقف عند هذه المرحلة، إذ قد يحصل ذلك أثناء

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧.

(٢) مقاييس اللغة، ٤/ ٤٩١، مادة (فرع).

الكتابة؛ ذلك أن الكتابة تستدعي وقوفاً طويلاً عند المادة العلمية وتأملاً فيها، وقد يتبادر للباحث من خلال ذلك ما يجعله محتاجاً إلى تعديل بتقديم أو تأخير، أو إضافة أو حذف، ونحو ذلك.

وقد يساعده التنظيم الدقيق والتأمل في المادة على إيجاد فروع للمسألة التي يبحث فيها، وعليه حينئذ أن يضع هذه الفروع، وهذا يدل على استيعاب الباحث للمادة، وعمق تحليله لها، وبراعته في تجزئتها.

وينبغي حينئذ مراعاة ما يأتي:

أولاً: أن تبدأ أسطر الفروع داخلة قليلاً عن بدء أسطر الأصول.

ثانياً: أن توضع الأسطر ذات الرتبة الواحدة أحدها تحت الآخر بكل ضبط وعناية.

ثالثاً: أن يلاحظ الدقة في الأرقام أو الحروف التي يضعها للتعريف بالفروع[1].

نصائح ينبغي مراعاتها في الكتابة:

ينبغي على الباحث عند الكتابة مراعاة النصائح الآتية:

١ - أن يفتتح ما يكتب فيه من باب أو فصل أو مبحث... إلخ بمقدمة يبين بها صلة ما يكتب فيه بما قبله.

ثم يتبع هذه المقدمة بتمهيد يُبيِّن به المنهج الذي سيتبعه في بحث ما سيكتب فيه.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩١.

ويختتم الباب أو الفصل أو المبحث بعرض مختصر للنتائج التي وصل إليها فيه.

وليكن الباحث صريحاً كل الصراحة في عرض هذه النتائج.

فإن اعتقد أن فيها فصل الخطاب فليعرضها نهائية.

وإن لم يعتقد أنها نهائية ولكنها نهاية ما استطاع الوصول إليه فليعرضها كذلك.

٢- إذا كان هناك أدلَّة متعددة للرأي في المسألة، أو للرأي الذي يريد اختياره وترجيحه حين يكون هناك آراء متعددة، فإنه يُرَتِّب الأدلة في الذكر بادئاً بأقلّها شأناً، ثم يتبعه بدليل آخر أقوى منه، وهكذا يتدرج في ذكر الأقوى فالأقوى من الأدلة التي تؤيد الرأي الذي يريده، حتى إذا ما نقل القارئ أو السامع من جانب المعارضة إلى جانب الشك ألقى بأقوى الأدلة فتصادف عقلاً متردداً فتجذبه وتنال تأييده.

٣- على الباحث عند الكتابة أن يحذر من الاستطراد بكل أنواعه، سواء كان بإضافة باب ليس وثيق الصلة بالموضوع، أم بإضافة فصل ليس واضح العلاقة بالباب، أم بإضافة ما لا يتطلبه المقام؛ بإضافة فقرة أو فقرات أو جملة أو جمل في ثنايا الحديث.

ذلك لأنّ الاستطراد يفكّك الموضوع، ويذهب وحدته وانسجامه، ويحدث إرباكاً للقارئ، ويقطع حبل تفكيره الذي ركزه في تتبُّع نقطة ما، وهذا ما ينبغي على الباحث أن يتجنّبه.

٤- كلما انتهى الباحث من كتابة فصل أو مبحث قرأه قراءة واعية، وصحّح أخطاءه وضبط هوامشه وقابلها على جذاذاتها خشية الالتباس في العزو، أو الخطأ في أرقام صفحات المصادر وأجزائها[١].

٥- على الباحث أن يدرك أن خبرته بموضوعه واسعة، تؤهله أن يعرف مواطن الضعف فيه، بل هو بذلك أقدر من غيره على معرفة مواطن الضعف، وهو مطالب بأن يسعى بالبحث نحو الكمال ما أمكنه ذلك، ولذلك عليه أن يبحث عن مواطن الضعف فيه، وأن ينتقد عمله، وأن يزيل الضعف ويقوّم العمل.

وتحقيقاً لذلك ينبغي أن يترك الباحث ما كتبه من بحثه بضعة أيام، ثم يعود إليه وينظر فيه بفكر الناقد له الباحث عن السبل التي بها يرتفع مستوى البحث ويدنو من الكمال، سواء في خطته أم في معلوماته أم في منهجه أم في أسلوبه.

٦- يكتب الباحث على أوراق مسطّرة ذات هامش كبير على الجانب الأيمن.

ويكتب على سطر ويترك سطراً فارغاً.

وتكون الكتابة على وجه واحد من الورقة.

كما أن عليه أن يلاحظ أن يترك في أسفل كل صفحة المسافة المطلوبة لكتابة الحواشي.

---

(١) محمد عجاج: المصدر السابق، ص ١١٧.

٧- قد يعنُّ للباحث أن يضيف جديداً في ثنايا ما انتهى من كتابته.

فإن كان هذا الجديد سطراً فأقل، كتبه على السطر الذي تركه فارغاً بين كل سطرين مع وضع إشارة تحدّد موضع هذه الإضافة.

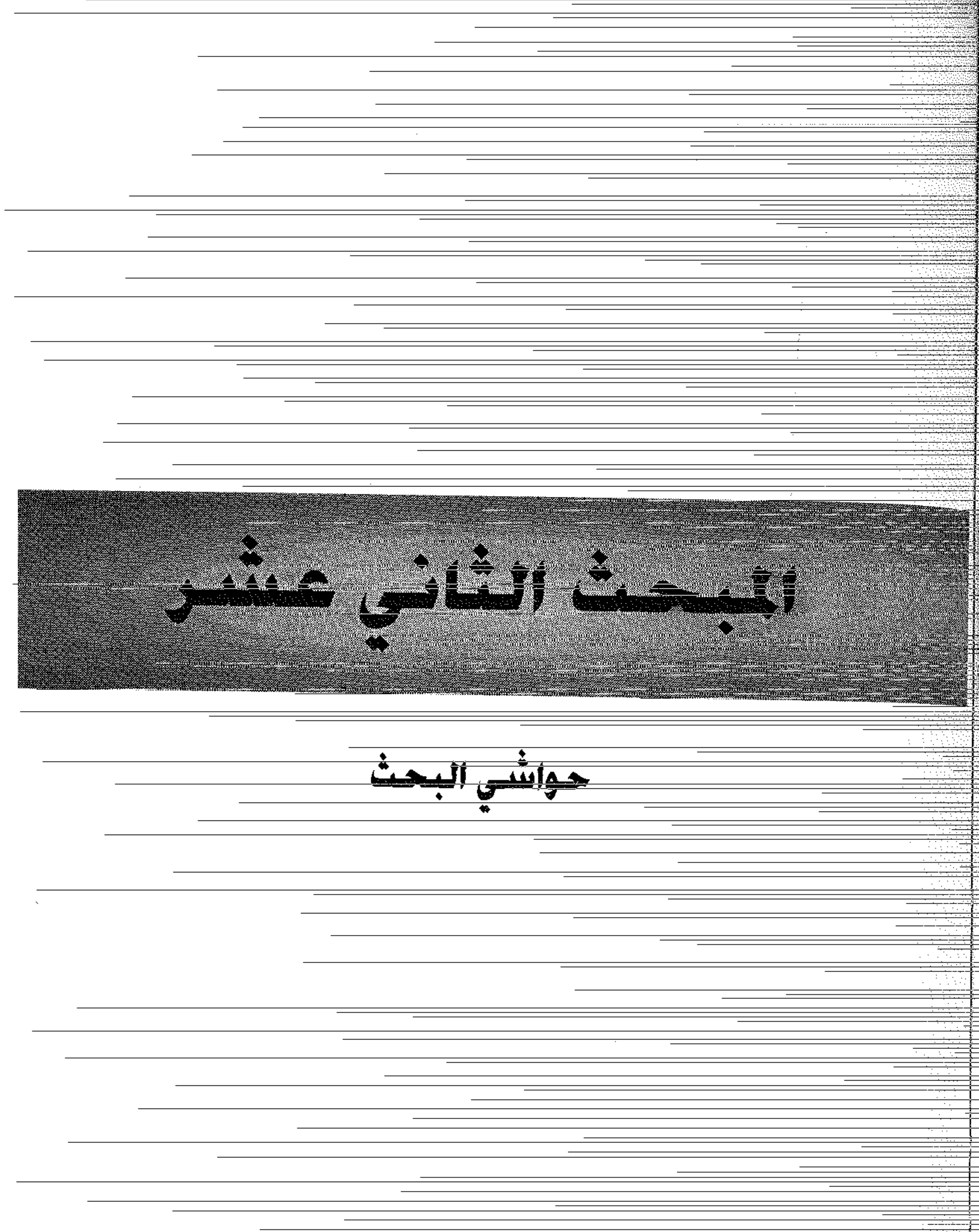
وإن زادت الإضافة عن سطر واتّسعَ لها الهامش الجانبي، فإنها توضع فيه بعد تحديد موضع الإضافة بوضع إشارة تبين ذلك.

أما إذا تجاوزت الزيادة هذا القدر، فإنها تكتب كتابة مستقلة على ورقة تكبر أو تصغر بحسب الزيادة، ثم تقطع الورقة الأصلية عند المكان الذي يراد إدماج الزيادة عنده، وتُثَبَّتُ هذه الورقة الجديدة فيما قبلها وما بعدها بصمغ أو بورق لَصْق على ظهر الورقة، وعلى الباحث أن يتنبّه لجعل الأسلوب متسلسلاً متصلاً مع هذه الزيادة الجديدة.

والورقة التي أضيفت لها الزيادة تطوى من أسفل حتى لا يظهر طولها وحتى تتساوى مع الأوراق الأخرى.

والأولى إلغاء الورقة التي طالت بها الزيادة أو تعددت بها الزيادات، وإعادة كتابتها من جديد، مع وضع الإضافة أو الإضافات في مكانها[١].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٧٤-٧٨.



المبحث الثاني عشر

حواشي البحث

معنى الحواشي والهوامش في اللغة:

الحواشي: جمع حاشية.

قال ابن فارس[1]: «حشوى: الحاء والشين وما بعدها معتلّ أصل واحد، وربما همز، فيكون المعنيان متقاربين أيضاً، وهو أن يودع الشيء وعاء باستقصاء... والحشاء: حشا الإنسان... والحشاء: الناحية».

وقال الفيروز آبادي[2]: «الحشو:... ملء الوسادة وغيرها بشيء، وما يُجعل فيها حشوٌ أيضاً. والحَشيَّة كغنيَّة: الفراش المحشوّ».

وقال[3]: «الحشي: ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما تبعه... وأنا في حشاه: في كنفه وناحيته.

والحاشية: جانب الثوب وغيره».

وأما الهوامش، فهي جمع هامش.

والهامش يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي الهاء والميم والشين.

وهي كما يقول ابن فارس[4]: «أصل يدل على سرعة عمل أو كلام.

يقولون: الهَمشُ: السريع العمل بأصابعه.

---

(١) مقاييس اللغة، ٢/ ٦٤-٦٥، مادة (حشوى).

(٢) القاموس المحيط، ٤/ ٣١٧، مادة (الحشو).

(٣) المصدر نفسه، والصفحة نفسها، مادة (الحشى).

(٤) المصدر السابق، ٦/ ٦٦، مادة (همش).

وامرأة همش الحديث: إذا تسرّعت فيه... والهَمْش: جلبٌ بسرعة.

والهَمْش: الصوت والجلبة».

ويقول الفيروز آبادي[1]: «اهتمشوا: اختلطوا وأقبلوا وأدبروا... وتهامشوا: دخل بعضهم في بعض وتحركوا... والمهامشة: المعالجة.

والهامش: حاشية الكتاب: مولّدة».

معنى الحاشية والهامش في الاصطلاح:

بعض الباحثين يفرّق بين الحاشية والهامش في الاصطلاح.

فيطلق الهامش على الفسحة التي تقع تحت النص فقط.

وأما الحاشية فيطلقها على الفسحات التي تقع فوق النص وعن يمينه وعن يساره.

وصاحب هذا الاصطلاح هو الدكتورة ثريا عبد الفتاح ملحس حيث قالت[2]: «أطلقت لفظ الهامش... على الفسحة التي تقع خارج المتن في أسفله، على أن تبقى لفظة الحاشية على الفسحات التي تقع خارج المتن عن يمينه ويساره».

وبعضهم يقول: إن هناك حاشية وهامشاً وذيلاً، وهي ثلاثة مصطلحات مختلفة المعنى إن أردنا الدقة في الاستعمال.

فالحاشية: هي البياض الذي يحيط النص أي المتن من الصفحة وقد يكون إلى اليمين أو إلى اليسار أو في الأعلى أو في الأسفل، والهامش يعني البياض

---

(١) المصدر السابق، ٢/ ٢٩٤، مادة (الهمش).

(٢) منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين: المقدمة، ص ١٧، ١٦٤ (الهامش)، وانظر عبد الوهاب أبا سليمان: كتابة البحث العلمي، ص ٩٥ (الهامش).

الذي على يمين المتن من الصفحة أو يساره، وقد يستعمل لعنوانات جانبية.

والذيل هو البياض الذي في أسفل الصفحة من المتن، وتكتب فيه الإحالة إلى المصادر ونقول وتعليقات وشروح لما يرد في المتن دون أن تكون على قدر المتن من الأهمية.

ثم يقول صاحب هذا الرأي: ولكننا اعتدنا أن نستعمل كلمة الهامش للدلالة على الذيل، فإذا قلنا: هامش الصفحة، قصدنا إلى ما يكتب أسفلها من إحالة أو شرح، كأننا لا نرى لبساً في الدلالة، واعتدنا كذلك استعمال كلمة (حواشٍ) لهذه الدلالة نفسها[1].

وبعض الباحثين لا يفرق بين الحاشية والهامش، بل يستعملهما بمعنى واحد وهو الفسحة التي تقع تحت النص.

ومن هؤلاء الدكتور أحمد شلبي[2].

وبعض الباحثين لا يقصر الحاشية والهامش على الفسحة التي تقع تحت النص، بل يتوسع في معناها بحيث يشمل ذلك كل ما كان محلاً للتعليق على النص سواء كان ذلك في أسفل الصفحة أم في نهاية الفصل، أم في نهاية البحث[3].

والواقع أن المسألة اصطلاحية، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

أهمية الحاشية:

تظهر أهمية الحاشية في أنه يذكر فيها توثيق للمعلومات الواردة في النص،

(١) علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ص ١٠١ (الهامش).

(٢) المصدر السابق، ص ٩٩، ١٠١.

(٣) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٥ (الهامش).

أو توضيح لها، أو لفت نظر القارئ إلى مكان آخر في البحث لتتضح به المعلومات التي أمامه، أو لفت نظره إلى كتاب آخر ليقارن بين ما فيه من معلومات وبين هذه المعلومات التي أوردها الباحث، كما أن في استخدام الحاشية تجريداً للنص عن كل ما ليس من صميم الموضوع وتخفيفاً عنه بفصل كل ما ليس بينه وبينه ارتباط لا يقوم إلاَّ به.

الأشياء التي تذكر في الحاشية:

يذكر في الحاشية الأمور التي بها تتبين أهميتها، ومن ذلك:

١ - المصدر الذي استقى منه الباحث مادته، سواء كان هذا المستقى نصّاً أم فكرة، وسواء كان هذا المصدر مخطوطاً أم مطبوعاً، أم محاضرة أم مشافهة.

وهذا اعتراف بالفضل لهذه المصادر التي انتفع بها، أو اقتبس منها، وتوثيق للمعلومات التي أوردها تورث القارئ اطمئنانا بسلامتها وصحتها، ودلالة على أن الباحث اطَّلع واستوعب في دراسته المصادر المتصلة ببحثه وبنى دراسته ونتائجه على ما ورد فيها، وهو أيضاً يتيح للقارئ الرجوع إلى هذه المصادر إذا أراد التأكد من صحة هذه المعلومات أو القيام بدراسة أوسع مما في هذا البحث[١].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٩، وانظر أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٩٥.

٢- الإيضاحات لما في صلب البحث:

وتتنوع هذه الإيضاحات. فمنها ما هو توضيح لغامض، وما هو تفصيل لمجمل، وما هو تعليق على ما يحتاج إلى تعليق، وما هو مقارنة بين أفكار النص، وما هو شرح لمصطلح علمي، وما هو عزو لآيات قرآنية، أو تخريج لأحاديث أو آثار أو أشعار، أو ترجمة لأعلام.. إلى غير ذلك.

فهذه الأمور تذكر في الحاشية؛ لأنها غير أساسية في صلب البحث، ولو أوردت فيه لقطعت اتّساقه وتسلسله[1].

٣- إحالة القارئ إلى مكان آخر من البحث وردت به فكرة في الصفحة التي أمامه بتوضيح أكثر أو تفصيل أوسع؛ ليستغني بذلك عن إعادتها بذلك الإيضاح أو التفصيل[2].

وقد تكون الإحالة إلى مصدر آخر؛ إما لكون الفكرة فيه أوضح أو أوسع، وإما للمقارنة بين الأفكار التي يطرحها الباحث وبين أفكار في هذا الموضوع في كتاب آخر.

طرق الترقيم بالحاشية:

هناك ثلاث طرق للترقيم، ينبغي للباحث أن يختار واحدة منها، ويستقر رأيه عليها، ويلتزم السير عليها من بداية البحث حتى نهايته، وهذه الطرق هي:

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٠، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٦.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٠، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٥.

الطريقة الأولى: وهي أكثر الطرق شيوعاً، وهي وضع أرقام مستقلة لكل صفحة على حدة، تبدأ من رقم (١) وتوضع في أسفل كل صفحة حواشيها.

ومن محاسن هذه الطريقة سهولتها؛ حيث إن كل صفحة مستقلة بأرقامها وحواشيها وما يتصل بها.

ومن محاسنها أن القارئ يستطيع الرجوع إلى الحاشية لاكتشاف غامض ونحوه في الصلب دون عناء، بخلاف ما لو كانت الحواشي في نهاية الفصل أو في نهاية البحث.

ومن محاسنها أيضاً سهولة حذف رقم أو إضافة آخر دون احتياج إلى إحداث أي تغيير في حواشي الصفحات الأخرى[1].

ومن مساوئها صعوبتها في الكتابة أو الطباعة، حيث يجب أن يقدر الفراغ المناسب لوضع الحواشي دون زيادة أو نقص، وهو أمر صعب.

كذلك يصعب الاحتفاظ بشكل موحّد منسق للصفحات بالنسبة لصلب البحث من جهة وللحاشية من جهة أخرى، وبالنسبة لعدد أسطر الصفحات أيضاً؛ حيث تقتضي كثرة الهوامش في بعض الأحيان زيادة عدد أسطر الصفحة[2].

الطريقة الثانية: إعطاء رقم مسلسل متّصل لكل فصل على حدة، ويبدأ أيضاً من رقم (١) ويستمر إلى نهاية الفصل.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٠-١٠١.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٨.

وللباحث إذا سلك هذه الطريقة اتجاهان :

الاتجاه الأول : أن يضع حواشي كل صفحة في أسفلها .

ومن محاسن هذا الاتجاه أن القارئ يستطيع الرجوع إلى الحاشية لاكتشاف غامض ونحوه في الصلب دون عناء .

ومن مساوئه أن إحداث أي تغيير بالحذف أو بالإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية الفصل .

ومن مساوئه أيضاً صعوبتها في الكتابة أو الطباعة ، وصعوبة الاحتفاظ بشكل موحّد منسَّق للصفحات كما أوضحنا سابقاً .

الاتجاه الثاني : أن يضع جميع حواشي الفصل في نهايته .

ومن محاسن هذا الاتجاه سهولتها في الكتابة أو الطباعة ، وسهولة جمع الحواشي وتنظيمها في قائمة واحدة ، وسهولة الاحتفاظ بشكل موحد منسق للصفحات .

ومن مساوئه العناء الذي يجده القارئ إذا أراد الرجوع إلى الحاشية .

وكذلك فإن إحداث أيّ تغيير بالحذف أو بالإضافة في الأرقام يستلزم تغيير ما بعده حتى نهاية الفصل[1] .

الطريقة الثالثة : إعطاء رقم مسلسل متصل بالبحث كله ويبدأ من رقم (١) ويستمر إلى نهاية البحث .

---

(١) ينظر شلبي : المصدر السابق ، ص ١٠١ ، أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٩٨ .

ويجرى فيه الاتجاهان السابقان في الطريقة الثانية.

وللاتجاهين من المحاسن ما للاتجاهين السابقين في الطريقة الثانية.

ولهما من المساوئ ما للاتجاهين السابقين أيضاً، لكن على مستوى البحث كله لا على مستوى الفصل فقط[1].

ولا شك أن المساوئ المتصلة بالكتابة أو الطباعة أو بالشكل الموحّد للصفحات أو بالتغيير في الأرقام حذفاً وإضافة، لا شك أن هذه المساوئ ونحوها قد تلافاها ما حدث من تَطَوّرٍ في طريقة الطباعة بالأجهزة المتطورة.

مكان وضع الرقم في الصلب:

الرقم الذي يوضع في الصلب يوضع مرتفعاً قليلاً عن السطر، ولا توضع نقطة بعده، وهو يتلو اسم المؤلف إذا ذكر الاسم، وإذا لم يذكر واقتبس كلامه بدون ذكر اسمه، فإن الرقم يوضع عند نهاية الجملة أو الجمل المقتبسة، أو العبارة أو الفكرة التي يراد التعليق عليها بشكل لا يؤثر في تسلسلها.

وتوضع هذه الأرقام بين قوسين.

وإذا كان التعليق ليس من قبيل ما ذكرناه سابقاً، ممّا يوضع في الحواشي؛ بأن كان إيضاحاً زائداً عما يحتاجه النص، أو كان تحقيقاً لموضع أو نحو ذلك، أو كان التعليق فوق عنوان من العنوانات، فينبغي ألا يكون الدليل عليه رقماً عاديّاً كالذي يوضع عند الإشارة للمصدر، بل تميَّز أمثال هذه الإيضاحات بعلامة خاصة كالنجمة مثلاً(*) فإذا ورد إيضاح ثان على نفس الصفحة كانت الإشارة له نجمتين(**) وهكذا[2].

---

(١) ينظر المصدران نفساهما.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٠، ١٠١-١٠٢.

كيف توضع الحواشي والمعلومات؟

يفصل صلب الرسالة عن الحواشي بخط أفقي يكون بينه وبين صلب الرسالة مسافة واحدة، وتتلوه الحواشي على بعد مسافة واحدة أيضاً.

وكذلك يفصل بين كل سطرين بالحاشية بمسافة واحدة.

والرقم الموضوع في الحاشية يوضع محاذياً للسطر ولا يرفع عنه، ويوضع كل رقم بين قوسين.

وتوضع الأرقام أحدها تحت الآخر بمحاذاة تامة، وبعد فراغ قليل توضع المعلومات بعضها تحت بعض مع مراعاة المحاذاة التامة أيضاً.

وينبغي الالتزام بطريقة واحدة في التهميش، من حيث الإشارة إلى المصدر بالبدء بشهرة المؤلف، أو باسم الكتاب.

وإذا اشترك في تأليف الكتاب اثنان أو ثلاثة، فينبغي ذكر أسماء الجميع.

وكذلك يقال في التحقيق.

وإذا اشترك في تأليف الكتاب أكثر من ثلاثة، ذكر اسم من اشتهرت صلة الكتاب به أكثر من سواه، وأضيفت كلمة (وآخرون) بعد هذا الاسم.

وكذلك يقال في التحقيق.

وإذا كان اسم المؤلف غير معروف، كتب بعد اسم الكتاب (مجهول المؤلف).

وإذا ذكر اسم المؤلف في صلب البحث، فلا داعي لإعادة الاسم في الحاشية، بل يذكر عنوان الكتاب فقط.

وإذا ورد اسم المؤلف وعنوان الكتاب في صلب البحث، فلا داعي لإعادة شيء منهما.

وإذا كان الاقتباس من ترجمة وليس من الأصل، ذكر اسم المؤلف، ثم اسم الكتاب، ثم قال بعد ذلك: من الترجمة العربية لفلان.

وإذا كان الاقتباس ليس من الأصل، بل من كتاب اقتبس منه؛ لتعذر الحصول على الأصل، ذكر اسم قائل النص، واسم كتابه إن كان اسم الكتاب مذكوراً، ثم يقول: اقتبسه فلان، ويذكر اسمه، واسم الكتاب، ورقم الجزء والصفحة.

وإذا كان الاقتباس من مجلة أو صحيفة، فإن الإشارة يجب أن تشمل عنوان المقال ورقم الصفحة، واسم مؤلف المقال، واسم المجلة، ورقم العدد، وتاريخه.

وإذا كان المصدر مخطوطاً لم ينشر، نبَّه إلى كونه مخطوطاً وذكر المخطوط، ورقمه، ورقم الورقة.

وإذا كان الخبر في المصدر الذي يريد الباحث أن يشير إليه، يخالف قليلاً الخبر الذي اقتبسه من مصدر آخر، أو أن الرأي الذي فيه يخالف قليلاً الرأي الذي تبنّاه، أو أن مصدراً آخر يحتوي على تفصيلات لا يريد أن يدخل فيها، أو أنه يريد أن يكتفي بغيره فيها، فإنه يكتب في الإحالة في الحاشية (يُنْظَرُ) بالبناء للمجهول، ذاكراً المصدر والجزء إن وجد، والصفحة منه.

وإذا كان الخبر أو الرأي في المصدر الذي يحيل عليه المؤلف، يختلف عما في مصدره الذي يعتمده - قليلاً أو كثيراً - وأنه إذ يريد أن يتجنب الدخول في التفصيلات، يريد أن يلفت نظر القارئ إلى ذلك الخلاف، فيحسن أن يستعمل كلمة (يقابل) ذاكراً بعدها المصدر ومكان الخبر أو الرأي من أجزائه وصفحات أجزائه[1].

(١) علي جواد الطاهر: منهج البحث الأدبي، ص ١١١-١١٢.

وإذا اعتمد الباحث على محادثة شفوية أو محاضرة، فإنه يشير إليها.

وإذا تكرر مصدر في نفس الصفحة بدون فاصل، فإنه يذكر في المرة الأولى كاملاً، وفي المرة الثانية يقول: نفس المصدر، أو المصدر نفسه، ويشير إلى رقم الصفحة، وإن كان رقم الصفحة هو الرقم السابق في الإشارة الأولى قال: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

وإذا وجد فاصل واحد، تكون الإشارة بذكر اسم المؤلف، ثم يقول: المصدر السابق، ويشير إلى رقم الصفحة، وإن كان رقم الصفحة هو الرقم السابق في الإشارة الأولى قال: نفس المكان.

وليس من الضروري أن يذكر اسم المؤلف وعنوان الكتاب كاملاً ما دام ذلك معروفاً.

وإذا كان المصدر مكوّناً من أكثر من جزء، فإنه يدوّن رقم الجزء المستفاد منه.

وإذا كان الباحث يشير إلى صفحتين متتابعتين، ذكر الرقمين ووضع بينهما خطّاً أفقياً مثل: ص ٣٢-٣٣.

وإذا كان الصفحات المتتابعة أكثر من اثنتين، ذكر رقم الأولى والأخيرة مفصولين بخط أفقي مثل: ص ٣٥-٣٩.

ويجوز أن يذكر رقم الصفحة الأولى فقط، ويقول: وما بعدها.

وإذا كانت الصفحات غير متتابعة ذكر أرقامها مفصولاً بين كل رقم والرقم الآخر بفاصلة مثل: ص ٢٤، ٢٦، ٢٩.

وإذا كان يشير إلى شيء مشهور يرد ذكره كثيراً في أمكنة متعددة من كتاب، فيجوز ألاّ يذكر صفحة أو صفحات، ويكتفي بعد ذكر اسم المؤلف والكتاب بقوله: في أمكنة متعددة.

وإذا لم يكف سطر واحد لذكر المعلومات، فتكمل في سطر ثان من الحاشية، ولكن يبدأ السطر الثاني تحت المعلومات، وليس تحت الأرقام، ويترك فراغ تحت الأرقام.

ولا داعي لذكر المعلومات الأخرى للمصدر في الحاشية، كمكان طبع المصدر وتاريخه ورقم الطبعة... إلخ؛ لأن هذه المعلومات سترد بالتفصيل في فهرس المصادر[1]، إلاّ إذا تعددت الطبعات التي اعتمد عليها في مصدر ما؛ فإنه يبين الطبعة كلما ذكر المصدر.

وبعض الكاتبين في مناهج البحث يرى أن المصدر إذا وَرَدَ في الحاشية أول مرة يتبع بمعلومات كافية في بيانه، وذلك حسب الترتيب الآتي:

١- اسم المؤلف، ثم لقبه، وبعضهم يرى العكس، والمهمّ السير على طريقة واحدة.

وأنا أفضّل البدء بالشهرة.

٢- عنوان الكتاب أو الدورية.

ويلتزم وضع خط تحت عناوين الكتب والدوريات المطبوعة.

أما عناوين المقالات بالدوريات، وكذلك الكتب المخطوطة، فتوضع بين قوسين صغيرين.

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٩.

٣- اسم المحقق إن وجد.

٤- رقم الطبعة المعتمد عليها.

٥- عدد الأجزاء إذا كان المصدر مكوّناً من أكثر من جزء.

٦- بيانات النشر، وهي: اسم البلد التي تمّ بها طبع الكتاب، واسم الناشر، وتاريخ النشر.

٧- رقم الجزء إذا كان المصدر مكوناً من أكثر من جزء، ويرمز إليه بـ(ج) أو برقم مثل (١) للجزء الأول، و(٢) للجزء الثاني، وهكذا.

٨- رقم الصفحة أو الصفحات على الطريقة التي أشرنا إليها سابقاً، ويرمز للصفحة بـ(ص) أو يفصل بين رقمها ورقم الجزء بخط مائل هكذا ٢/ ٣٠ مثلاً.

٩- إذا كان الكتاب من عمل إدارة أو لجنة محلية، أو حكومية، أو قانونية، أو معهد أو جمعية أو شركة تجارية أو نحو ذلك، فإنه يدون بالحاشية اسم الجمعية أو اللجنة ثم يتبع بعنوان الكتاب.. إلخ.

١٠- إذا كان المصدر ليس تأليفاً، بل كان جمعاً أو إعداداً، فإنه يذكر اسم الجامع، ثم يكتب بعده (جَمْع) أو (إِعْدَاد).

١١- إذا كان المصدر معجماً لغوياً، فيكتب بعد رقم الجزء - إن وجد - ورقم الصفحة مادة الكلمة.

١٢- إذا كان المصدر مخطوطاً، فإنه يذكر بعد اسم المؤلف عنوان المخطوطة، ثم موضوعها، ثم اسم البلد الذي توجد به، ثم المكتبة التي توجد

بها، ثم اسم الفئة التي تنتسب إليها المخطوطة أو رقمها، أو الاسم والرقم كلاهما، ثم رقم الجزء إن كانت ذات أجزاء، ثم رقم الورقة.

١٣ - إذا كان المصدر رسالة جامعية، فإنه يذكر اسم المؤلف، ثم عنوان الرسالة، ثم الدرجة العلمية الممنوحة، ثم اسم القسم والكلية والجامعة التي منحت الدرجة العلمية والتاريخ، ثم رقم الصفحة المستفاد منها.

١٤ - إذا كان المصدر وثيقة حكومية، فإنه يذكر اسم الدولة ثم اسم الجهاز الحكومي المختص الذي صدرت عنه تلك الوثيقة، ثم عنوان الوثيقة أو الكتاب إذا كانت ضمن مؤلّف، ثم بيانات النشر، ثم رقم الصفحة.

١٥ - إذا كان المصدر شريطاً مصوَّراً أو كتاباً أو دورية مصوّرة، فإنها تدوّن المعلومات عن الشريط أو النسخة الأصلية، ثم تدون معلومات التصوير: اسم البلد، دار النشر أو الناشر، التاريخ، رقم المصورة إن وجد.

١٦ - إذا كان المصدر حديثاً إذاعيًا أو تليفزيونيًا، فإنه يدون اسم المتحدث، ثم عنوان الحديث، ثم اسم الإذاعة أو التليفزيون، ثم اسم البلد، ثم التاريخ.

١٧ - إذا كان المصدر مقابلة شخصية، فإنه يدون اسم المتحدث مضافاً إلى كلمة (مقابلة مع . . .) ثم اسم الإذاعة أو التليفزيون، ثم اسم البلد، ثم تاريخ المقابلة.

وهؤلاء الذين يرون أن المصدر يتبع بمعلومات كافية عند وروده أول مرة، يرون أنه إذا تكررت الاستفادة منه المرة الثانية فأكثر، فإنه لا داعي لإعادة تدوين تلك المعلومات، بل يجري العمل كما يلي:

١ - إذا كان المصدر كتاباً حذفت بيانات النشر، والعدد الإجمالي للأجزاء، ورقم الطبعة، ويقتصر على اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ورقم الجزء إن وجد، ورقم الصفحة.

٢ - إذا اعتمد على طبعة أخرى للمصدر نفسه، فإنه لا بد من تدوين بيانات النشر للنسخة الجديدة المستفاد منها.

٣ - إذا اعتمد الباحث على مصدر لمؤلف ولم يعتمد على مصدر له سواه، فإنه إذا تكررت الاستفادة منه، فهو بالخيار بين ذكر اسم المؤلف، ثم عنوان الكتاب ثم رقم الجزء إن وجد، ثم رقم الصفحة، وبين ذكر اسم المؤلف، فاسم الكتاب بعبارة: المصدر السابق، فرقم الجزء إن وجد، فرقم الصفحة، وبين ذكر اسم المؤلف، فرقم الجزء إن وجد، فرقم الصفحة.

٤ - إذا اعتمد الباحث على مصدرين فأكثر لمؤلف واحد، فلا بدّ بعد ذكر اسم المؤلف من ذكر عنوان الكتاب ولو مختصراً ثم رقم الجزء، ثم رقم الصفحة[(١)].

نظام توثيق النصوص من كتب الحديث، أو كتب اللغة، أو كتب التأليف العام:

توثيق النصوص يكون بنسبتها إلى مصادرها.

والتوثيق يعني اعترافاً بالفضل لهذه المصادر التي انتفع بها أو اقتبس منها، وهو يورث القارئ اطمئناناً بسلامة هذ المعلومات وصحتها، وهو أيضاً دليل على أن الباحث اطلع واستوعب في دراسته المصادر المتصلة ببحثه وبنى

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٠١-١٢٠.

دراسته ونتائجه على ما ورد فيها، وهو كذلك يتيح للقارئ الرجوع إلى هذه المصادر إذا أراد التأكد من صحة هذه المعلومات أو القيام بدراسة أوسع مما في هذا البحث[1].

وإذا ذكر اسم صاحب النص قبل النص وضع الرقم في الصلب على أول النص، وإذا لم يذكر اسمه وضع الرقم على آخر النص.

ولا بدّ من وضع النص بين علامتي التنصيص.

كما أنه لا بدّ من الدقة في نقل النص وعدم التصرف فيه ما دام الباحث قد ساقه على أنه نص المؤلف.

ولو أراد أن يُسقط من ثنايا النص أجزاء منه، فلا بدّ من وضع ثلاث نقط على الأقل في مكان كل محذوف.

والنصوص التي يراد توثيقها قد تكون نصوصاً من الحديث النبوي، أو نصوصاً من اللغة، أو نصوصاً من كتب التأليف العام.

وتوثيق النص من الحديث النبوي هو المقصود بالتخريج للحديث عند المحدثين.

وهو في أحد اصطلاحاته عندهم: استخراج الحديث من مصادره، ودراسة طرقه وشواهده، والحكم عليه.

والمراد باستخراج الحديث: الدلالة عليه في مواضعه.

والمراد بالمصادر: الكتب الحديثية التي جاء الحديث فيها مسنداً، أي مروياً

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص٩٩، وانظر أبا سليمان: المصدر السابق، ص ٩٥.

بالسند من المصنف إلى منتهاه، دون غيره من الكتب.

والمراد بدراسة متابعاته: دراسة طرق الحديث وأسانيده المتعددة التي تلتقي في صحابي واحد.

والمراد بالشواهد: الأحاديث المروية عن صحابي أو صحابة آخرين مؤيدة للحديث في المعنى أو موافقة له في اللفظ.

والمراد بالحكم عليه: إعطاء الحديث الوصف المناسب له من حيث القبول أو الرد.

على أنه لا يشترط أن يقوم المخرج على هذا المعنى بكل ما ذكرناه من دراسة كل طرق الحديث وشواهده والحكم عليه؛ لأنه قد يكتفي بالحكم الجزئي، وهذا يعنى الحكم على إسناد أو أسانيد معيّنة، وقد يعتمد على حكم من سبقه على الحديث، وقد يعزو الحديث إلى مصدره دون الحكم عليه؛ لأنه لم يطلع على سنده[1].

ومن هنا يتبين أن عملية التخريج تتلخص في الخطوات الآتية:

١- استخراج الحديث من مظانّه ومصادره المقدور عليها.

٢- دراسة طرقه وشواهده، بمقارنتها، والكشف عن أحوال الرواة.

٣- الحكم عليه من حيث القبول أو الرد[2].

وفي استخراج الحديث من مظانّه طريقان:

(١) التميمي: تخريج الحديث النبوي، ص ٢٥، ٢٦.

(٢) التميمي: المصدر نفسه، ص ٢٧.

الطريق الأول: استخراجه عن طريق السند.

الطريق الثاني: استخراجه عن طريق المتن.

ولكلا الطريقين سبل يتحقق الاستخراج عن طريقها.

وقد فصل ذلك أهل هذا الفن[1].

كما أن هناك كتباً حديثية تخدم الطريقين[2]، كالمسانيد، والمعاجم، والكتب التي روعي في تصنيفها ترتيب الأحاديث على حروف المعجم حسب اللفظ الأول من متن الحديث، والكتب التي رتبت على حروف الهجاء من أي لفظ من ألفاظ الحديث، كالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي.

وبعد القيام باستخراج الحديث من مصادره ينبغي القيام بترتيب هذه المصادر ترتيباً علمياً.

ولترتيب المصادر الحديثية طريقتان:

الأولى: ترتيب هذه المصادر حسب التقدم الزمني.

الثانية: التقديم حسب الصحة والمكانة العلمية للكتاب.

وعند القيام بعزو الحديث إلى مصدره يستحسن ذكر (الكتاب والباب) من الكتب المُبَوَّبَة على الموضوعات، إلى جانب الجزء والصفحة؛ لاختلاف الأجزاء والصفَحات باختلاف الطبعات.

وإذا كان الكتاب قد رقمت أحاديثه بأرقام تسلسلية فنشير إلى رقم الحديث[3].

---

(١) انظر مثلاً: محمود الطحان: أصول التخريج، التميمي: المصدر السابق.

(٢) انظر مثلاً: التميمي: المصدر السابق، ص ٢٨، ٤١.

(٣) التميمي: المصدر السابق، ص ٤٢، ٤٨.

أما الخطوة الثانية من عملية تخريج الحديث، فهي دراسة طرقه وشواهده، بمقارنتها، والكشف عن أحوال الرواة، من أجل أن نتوصّل إلى الحكم على الحديث، وهذه الخطوة تأتي بعد استخراج الحديث من مظانه.

وهذه خطوة صعبة لا يستطيع القيام بها إلا جهابذة العلماء في هذا الفن.

ولهذا لا ينبغي التسرع في الحكم على الحديث عن طريق الدراسة الشخصية للمرء ما لم يكن مؤهلاً بالعلم والخبرة والمران، متصفاً بالورع والتقوى.

ولهذا كان الأحوط في الحكم على الحديث نقل كلام الأئمة في سنده أو متنه.

أما الخطوة الثالثة وهي الحكم على الحديث من حيث القبول أو الرد، فإنها تأتي بعد دراسة سنده أو أسانيده، ثم المقارنة بين هذه الأسانيد لمعرفة ما إذا كان هناك علة خفية أو لا، أو بعد الاطلاع على كلام الأئمة فيه[1].

واعلم أن الخطوة الثانية من عملية التخريج، وهي دراسة سند الحديث أو نقل كلام الأئمة فيه، وكذلك الخطوة الثالثة وهي الحكم عليه بالقبول أو الرد إنما يحتاج إليها إذا كان الحديث قد سيق للاستدلال به على حكم شرعي، أما لو سيق من أجل التمثيل لمعنى لغوي أو قاعدة عامة - كما هو الحال في بعض الأحاديث التي تساق في علم أصول الفقه - فإنه يكفي في عملية التخريج الخطوة الأولى.

أما توثيق النص من كتب اللغة، فيحتاج من الباحث إلى معرفة تامة بما يريد من اللفظة اللغوية التي يريد البحث فيها، ومعرفة تامة بما يناسب من

(١) التميمي: المصدر السابق، ص ٤٠، ٤٩، ٥٢.

معانيها للمعنى الاصطلاحي، وهذه المعرفة تجعله لا ينقل إلا ما هو مناسب لما يريد.

كما يحتاج من الباحث إلى معرفة بالطرائق المختلفة لكتب اللغة في عرض موادها اللغوية، فطريقة مقاييس اللغة لابن فارس تختلف عن طريقة لسان العرب لابن منظور، وطريقة لسان العرب تختلف عن طريقة القاموس المحيط للفيروز آبادي.

كما يحتاج إلى النظر في كتب اللغة سواء التي أُلِّفَتْ فيها عموماً أم التي أُلِّفَتْ لبيان معان لغوية في فن من الفنون، كالمفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، والمطلع على أبواب المقنع لأبي عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي، وأنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء للشيخ قاسم القونوي.

وعلى الباحث أن يبدأ بالاطلاع على الكتب التي تبين المعنى العام لمادة الكلمة، كمقاييس اللغة لابن فارس.

وأما توثيق النص من كتب التأليف العام، فيتبع فيه ما ذكرنا من جعل النص بين علامتي تنصيص، والدقة في نقله ووضع نقط لا تقل عن ثلاث في مكان ما يحذف من ثنايا النص، والإشارة في الحاشية إلى المصدر وجزئه إن وجد ورقم صفحته.

الاقتصاد في الحواشي:

نرى كثيراً من الباحثين يسهب في الحواشي، وقد تربو في بعض الأحيان على الصلب.

ويظهر ذلك في نقل نصوص كثيرة لها علاقة بمسألة في النص، أو استخراج الحديث من كتب كثيرة مع أنه قد استخرج من كتب لا يحتاج معها إلى الاستيثاق؛ لصحتها، كصحيح البخاري ومسلم، أو الإسهاب في ترجمة علم من الأعلام إلى غيره ذلك.

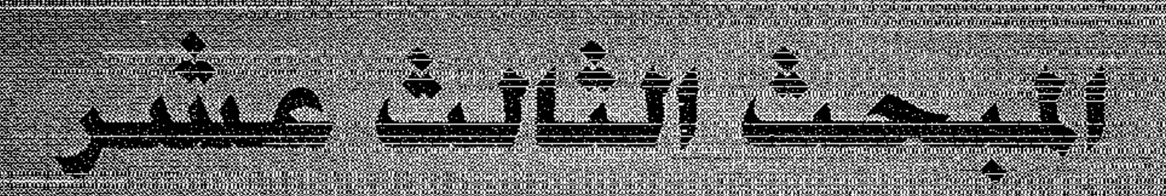
ولا شك أن حشو الحاشية بمعلومات كثيرة له أثر في انصراف القارئ إليها، وهذا يسبب انقطاعاً منه في تسلسل المعاني التي يقرؤها في الصلب.

ولهذا ننصح بالاقتصاد في الحواشي، وألا يوضع فيها إلاّ ما تدعو الحاجة إليه.

كما أنه يمكن الاقتصاد في الأرقام وذلك عندما ينقل عدة اقتباسات من مصدر لمؤلف واحد، فإنه يضع الرقم في نهاية الاقتباس الأخير، ثم يشير إلى الصفحات التي جرى الاقتباس منها على الترتيب، وكذا لو ذكر بعض الآراء أو بعض الأسماء، فإنه يضع رقماً واحداً بعد الرأي أو الاسم الأخيرين، ثم يدون المصادر المنسوبة إليها بالترتيب[1].

---

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص٩٦.



رموز البحث

معنى الرموز في اللغة والاصطلاح:

الرموز جمع رمز، والرمز في اللغة الإشارة أو الإيماء بالشفتين أو العينين أو الحاجبين أو الفم أو اليد أو اللسان[1].

ويطلق اصطلاحاً على اختصار لكلمة تتكرر في البحث، أو على لفظ ذي مدلول علمي؛ ليغني هذا الرمز عن إعادة تكرار هذه الكلمات أو إعادة تدوين الألفاظ التي تعبر عن المدلول العلمي لهذا المصطلح.

وسنتناول بالبحث في هذا المبحث أمرين:

الأمر الأول: الألقاب.

الأمر الثاني: الاختصارات.

الألقاب: جمع لقب، واللقب في اللغة يقوم على ثلاثة حروف أصول، هي اللام والقاف والباء. واللقب والنبز واحد كما يقول ابن فارس[2]: قال الله تعالى: ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾[3].

وأما في اصطلاح النحويين، فاللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته، كزين العابدين وأنف الناقة[4].

والمراد باللقب في بحثنا هذا، ما أشعر برفعة المسمى دون ضعته.

---

(١) الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ٢/ ١٧٧، مادة (الرمز).

(٢) مقاييس اللغة، ٥/ ٢٦١، مادة (لقب)، وانظر أيضاً: الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ١/ ١٢٩، مادة (اللقب).

(٣) سورة الحجرات، الآية ١١.

(٤) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص ٦٥.

وهناك ألقاب علمية، وألقاب وظيفية.

فمن الألقاب العلمية: الدكتور، الأستاذ، العميد، العلامة، العالم الجليل، مفتي الحنابلة مثلاً، شيخ الإسلام.

ومن الألقاب الوظيفية: الوالي، الأمير، الوزير.

والقاعدة العامة أن الباحث إذا أشار في بحثه إلى شخص مّا، فإنه يذكر اسمه دون ذكر لقبه سواء كان اللقب علمياً أم وظيفياً.

فيقول مثلاً: ويرى ابن قدامة، ويقول الغزالي، ويميل سيد قطب، ويذهب طه حسين، . . إلخ.

وذلك لأن المقصود في الأبحاث العلمية أن تنبع النتائج وتتولّد القناعات من النصوص ذاتها، وذكر الألقاب قبلها قد يكون له أثر في بعض نفوس القراء ينتج القناعة بأقوال هؤلاء لما لألقابهم من أثر في نفسه.

«ويجب أن يكون مفهوماً أن حذف الألقاب ليس معناه عدم التقدير، فالتقدير شيء، وهذه الألقاب شيء آخر، فليس من الطبيعي أن نذكر اسم ابن المقفع والمعري والمتنبي وابن الأثير بدون ألقاب، ثم نقول: أمير الشعراء أحمد شوقي، وعميد الأدب العربي الدكتور طه حسين، مع ما نكنّه لشوقي وطه حسين من الإجلال والاحترام»[1].

ومع أن الأمر كما ذكرنا فإن هناك حالات يذكر فيها اللقب:

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٤.

الحالة الأولى: إذا كان اللقب ـ سواء كان علمياً أم وظيفيّا ـ ذا صلة خاصة بالفكرة التي يتحدث عنها الباحث ولرأيه أهمية في هذه القضية، فيذكر اللقب من أجل الإيضاح ودعم الرأي، لا من أجل تكريم الشخص.

كأن تتحدث في فتوى علمية، فتقول: قال فلان مفتى الحنابلة، أو تتحدث في قضية أدبية فتقول: قال فلان عميد الأدب العربي، أو تتحدث في قضية عقدية، فتقول: ويرى فلان رئيس أهل السنة والجماعة، أو تتحدث في قضية سياسية، فتقول: ويرى الوالي فلان؛ فإن لهذه الألقاب أهمية خاصة في دعم هذه الآراء، مما يجعل ذكرها ضرورياً.

الحالة الثانية: عند ذكر مصادر البحث، فإن الألقاب تذكر مع اسم صاحب المصدر.

الحالة الثالثة: في التقدير والاعتراف، فإن الألقاب تذكر مع أسماء من قدموا العون والمساعدة للباحث، سواء كانت هذه الألقاب علمية، كألقاب الأستاذ المشرف، أم وظيفية، كلقب المسؤول عن مكتبة الجامعة، كالمدير.

والسبب في جواز ذكر اللقب في هاتين الحالتين أن السبب الذي من أجله مُنع ذكر اللقب غير موجود فيهما؛ إذ إنه لا يخشى في هاتين الحالتين أن يكون لذكر اللقب أثر في نفوس بعض القراء يميل بهم إلى القناعة بأقوالهم من أجل الألقاب التي يحملونها؛ لأن هاتين الحالتين اللتين تذكر فيهما الألقاب لا تذكر فيهما أقوال لهؤلاء.

الحالة الرابعة: أن يكون الشخص الذي تناقشه أو تقتبس منه غير مشهور في الميدان الذي تبحث فيه، لكن آراءه تستحق المناقشة أو أن يقتبس منها، فلا مانع من أن تذكره بلقبه، كأن تقول: فلان أستاذ أصول الفقه، أو أستاذ العقيدة.

وإنما جاز ذكر اللقب في هذه الحالة من أجل أن يشاركك القارئ في أنه يستحق المناقشة، أو أن يقتبس منه[١].

هذه هي القاعدة العامة في ذكر الألقاب وعدم ذكرها، غير أن ذلك لا يبدو مقبولاً في عالمنا العربي ومع العادات الشرقية؛ إذ لا يستسيغ الكثيرون أن تقول مثلاً: ويرى طه حسين، بدون أن تقول: الدكتور، ولهذا يميل الدكتور أحمد شلبي« إلى أن الطالب العربي ينبغي أن يذكر اللقب العلمي، أما الألقاب الأخرى مثل: السيد، الوزير، العميد، وما إليها، فليس في الرسالة مجال لها»[٢]. ولكنه ينبغي أن يبتعد كل البعد عن ذكر الألقاب الآتية:

أستاذنا الكبير، العالم الجليل، العلاّمة، . . وأمثال ذلك.

الاختصارات:

يتكرر في البحث استعمال كلمات أو جمل، ولا شك أن إعادتها في كل مناسبة يرد ذكرها، فيه مجاجة، وتضييع للوقت، وإطالة غير مفيدة، فيلجأ الباحث إلى اختصارها باستعمال مصطلحات ورموز مختصرة تؤدي مؤداها وتغنيه عن تكرارها كلما وردت مناسبة لها[٣].

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٣-٩٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٣) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٦، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٣.

ومن هنا كان «العلم بالمختصرات ورموزها جزءاً من علم الباحث وفنه»[1].

ويشترط في الاختصار لهذه الكلمات أو الجمل أن يكون العرف قد جرى على قبول اختصارها، وعلى أن هذا الرمز يؤدي مؤداها، وعلى استخدامها، وعلى سهولة إدراكها وفهم مدلولها من القارئ[2]، وعلى أن يتبع الباحث في بحثه كله لكل كلمة أو جملة يريد اختصارها مختصراً واحداً[3].

وإليك أمثلة لهذه الاختصارات وبيان المراد بها:

ق م = قبل الميلاد.

هـ = التاريخ الهجري.

م = التاريخ الميلادي.

(ص) = صلى الله عليه وسلم.

مج = مجلد.

جـ = جزء.

ص = صفحة.

س = سطر.

مخ = مخطوطة.

---

(١) علي جواد الطاهر: المصدر السابق، ص١١٢.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٦، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٤.

(٣) ثريا ملحس: منهج البحوث العلمية، ص ١١٨.

نفسه = المصدر نفسه .

السابق = المصدر السابق .

ط = طبعة .

د = دكتور .

ف = الفصل .

(-) = إشارة، يوضع فيها قبل الخط الأفقي تاريخ الميلاد، ويوضع بعده تاريخ الوفاة .

إلخ = إلى آخره .

ا هـ = انتهى .

ثنا = حدثنا .

أنا = أخبرنا .

أنبا = أنبأنا .

خ = البخاري .

م = مسلم .

د = أبو داود .

ت = الترمذي .

ن = النسائي .

هـ = ابن ماجه .

حم = أحمد في مسنده.

ك = الحاكم.

حب = ابن حبان.

طب = الطبراني.

قط = الدارقطني.

هق = البيهقي.

ومع أن العرف قد جرى بين الباحثين على استعمال الاختصارات فإني أرى عدم الإكثار منها في البحث، وأرى الاقتصار على استعمال ما هو مشهور كثُرَ تردده في البحث.

تخصيص مكان للرموز ومعانيها:

في حالة استعمال الاختصارات «يستدعي الأمر تخصيص صفحة أو صفحات خاصة لتدوين المصطلحات والرموز، مع بيان المقصود منها في الجهة المقابلة لها؛ لتكون بمثابة الدليل المرشد للقارئ أثناء قراءة البحث... ومكانها الطبيعي أن تأتي تالية لقائمة المحتويات، وسابقة لمقدمة البحث مباشرة»(١).

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٤.

المبحث الرابع عشر

مسوّدة البحث

معنى المسوّدة في اللغة والاصطلاح:

المسوّدة تقوم على ثلاثة حروف أصول ، هي السين والواو والدال . وهي كما يقول ابن فارس[1] : «أصل واحد، وهو خلاف البياض في اللون، ثم يحمل عليه ويشتق منه، فالسواد في اللون معروف، وعند قوم أن كل شيء خالف البياض، أيَّ لونٍ كان، فهو في حَيِّزِ السواد» .

وأما في الاصطلاح ، فالمسوَّدة هي الكتابة الأولية للبحث القابلة لإعادة النظر فيها ، بالنقد ، والتمحيص ، والتعديل ، والتغيير ، والترتيب ، والزيادة ، والنقص . . . إلخ .

طريقة كتابة المسوَّدة:

لكتابة المسوَّدة طريقتان : طريقة لكتابتها من حيث الشكل ، وطريقة لكتابتها من حيث المضمون :

١ – طريقة كتابتها من حيث الشكل :

ينبغي أن يستخدم الباحث في المسودة الورق المسطر ، وأن يكتب في سطر ويترك سطراً ، وأن يترك في كل صفحة فسحات فوق المتن وعن يمينه وعن يساره ؛ فإن هذا سيمكنه من إصلاح الجمل الضعيفة ، ومن إضافة ما قد يطرأ له من أفكار ، دون أن يحتاج إلى إعادة كتابة الصفحة مرة ثانية .

أما إذا طالت الإضافة ؛ فإنها تكتب كتابة مستقلة على ورقة تكبر أو تصغر بحسب الإضافة ، ثم تقطع الورقة الأصلية عند المكان الذي يراد إدماج

---

(١) مقاييس اللغة ، ٣/ ١١٤ ، مادة (سود) .

الإضافة عنده، وتثبَّت هذه الورقة الجديدة فيما قبلها وما بعدها بصمغ أو ورق لصق على ظهر الورقة.

والورقة التي أضيفت لها هذه الزيادة تطوى من أسفل حتى لا يظهر طولها، وحتى تتساوى مع الأوراق الأخرى.

كما يترك فراغاً مناسباً تحت المتن يضع فيه الحواشي، وبعض ما يوضع في الحواشي يكون موجوداً مع الباحث عند كتابته للمسودة، كالإحالات إلى المصادر وبعض التعليقات.

لكن بعضها لا يكون موجوداً معه، كالتراجم، أو التخريج النهائي لبعض الأحاديث.

لهذا ينبغي أن يقدِّر ما تأخذه هذه الحواشي من مسافة، وأن يكتب أرقام الحواشي بقلم الرصاص؛ لأنها عرضة للتغيير عن مكانها، حيث يمكن أن تطول الحاشية أو تقصر.

وعلى الباحث أن يكتب على وجه واحد من الورقة، وأن يكتب كل فقرة جديدة على سطر جديد بعد فسحة قصيرة.

والأولى أن يكتب الباحث بحبر أسود ناشف؛ وذلك لأن الأسود أوضح وأكثر راحة للنظر، سواء للباحث أم للمشرف، ولأن الحبر السائل قد يكون عرضة للبلل الذي تنطمس معه الكتابة.

وعلى الباحث عندما يدفع شيئاً مما كتبه للأستاذ المشرف أن يُبقي عنده نسخة مما دفعه له؛ حفاظاً عليه من الضياع، وليرجع إليه عند الحاجة إليه وهو

يكتب المباحث الأخرى[1].

٢- طريقة كتابة المسوَّدة من حيث المضمون:

الكتابة الجيدة تحتاج إلى تدرب وممارسة للأساليب في شتى الأغراض، كما تحتاج إلى إلمام بعلم البلاغة من بيان ومعان وبديع، وقراءة واسعة في موضوع التخصص، وبهذا تتكون لديه ملكة الكتابة، وتتوارد على ذهنه الأفكار إذا أراد الكتابة.

وكتابة المسودة في مضمونها تحتاج إلى ترتيب الأفكار الموجودة في الجذاذات، ولا مانع من تدوين هذه الأفكار مرتبة في ورقة خارجية قبل صياغتها خشية أن تتفلَّتَ منه قبل أن يصوغها.

كما يحتاج الباحث في الصياغة إلى اختيار الألفاظ الواضحة، والعبارات الدقيقة، والأسلوب الفصيح، والسبك الجيّد «والانتقال بسلاسة من فقرة إلى أخرى، ومن فكرة إلى أخرى، مع مراعاة تقسيم الفقرات حسب المعنى، وتفصيلها بإشارات الوقف المناسبة»[2].

وهنا أمر ينبغي التنبه له، وهو أنه يجب «أن يضع الباحث نفسه موضع القارئ، بحيث يستطيع أن يخلص إلى جوانب الموضوع بسهولة ويسر، فالباحث لا يكتب لنفسه، بل يكتب لغيره، والخطأ الكبير الذي يقع فيه بعض الباحثين، هو افتراض إلمام غيرهم بالموضوع كإلمامهم وإدراكهم له، فيكون هذا مدعاة إلى الإيجاز وعدم البيان والتحليل»[3].

---

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٠، ثريّا ملحس: المصدر السابق، ص ١٥٩، خفاجي: البحوث الأدبية، ص ٤٤.

(٢) ثريّا ملحس: المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٣) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨١.

قراءة المسوَّدة وفحصها:

إذا انتهى الباحث من كتابة المسوّدة، رجع إليها ليقرأها قراءة فحص ونقد؛ ذلك أن الباحث يفوته أشياء كثيرة، ويقع في أخطاء، أو تلوح له وجهات نظر في بادئ الأمر وهي ليست بصحيحة، وفي رجوع الباحث لمسوَّدته وقراءته لها قراءة فحص ونقد تلاف لما فاته، وتصحيح لما وقع فيه من أخطاء، وتعديل لوجهات النظر التي تحتَاج إلى تعديل، ومع ذلك فينبغي ألاّ يظنّ أنه بهذه المراجعة الفاحصة الناقدة قد أخلى بحثه من الأخطاء، فالخطأ سمة البشر وعلامة النقص فيهم، والكمال لا يكون إلاّ لمن له الكمال سبحانه.

وينبغي للباحث وهو يقرأ المسوّدة أن يضع نفسه موضع المشرف على هذا العمل أو المناقش له، لا موضع الكاتب له المدافع عنه.

وينبغي أن يركّز في الفحص على الأمور الآتية:

١- عرض موضوع البحث بصورة واضحة ودقيقة.

٢- صلة موضوعات البحث بعضها ببعض، سواء بالنسبة للعناوين الرئيسية وصلتها بالعنوان العام للبحث، أم بالنسبة للعناوين الفرعية وصلتها بالعناوين الرئيسية.

٣- وضوح العناوين ودقتها ودلالتها على المقصود منها، سواء في ذلك العناوين الرئيسية أم الفرعية.

٤- مناسبة المادة العلمية المقتبسة للموضوع الذي ألحقت به.

٥- الطريقة التي وضعت بها المادة العلمية المقتبسة في مكانها، بحيث وضع لها من التمهيدات ما يوحي بصلتها بالموضوع الذي ألحقت به، وما يجعلها ملائمة للنص السابق عليها.

٦- ترتّب الأفكار وترابطها.

٧- فصاحة الألفاظ، ووضوح التعبير، وسلاسة الأسلوب.

٨- صحة المناقشات التي أوردها على الأدلة، وصواب ما رجحه من الآراء، مع البعد عن التحيّز في هذا الأمر.

٩- جودة مصادر البحث، وترتّبها على المنهج الذي رسمه.

١٠- التناسب الشكلي بين الموضوعات بعضها مع بعض بقدر الإمكان.

فإذا توافرت هذه الأمور في البحث، فإنه يكون قد وصل مرحلة لا يحتاج فيها إلاّ إلى النظر في الأمور الشكلية، التي بعد اكتمالها يكون البحث مهيّأً للطبع[1].

وهذه الأمور إذا كانت متوافرة في المسوّدة، فإنها لا تحتاج إلى تبييض، بل تكفي لدفعها إلى الطابع، بخلاف ما إذا احتاجت إلى تعديل كثير في شيء مما ذكرنا، فإنه ينبغي إعادة كتابة ما أجري فيه هذا التعديل قبل دفعه إلى الطابع.

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨١-٨٢.

المبحث الخامس عشر

الاقتباس في البحث

معنى الاقتباس في اللغة والاصطلاح:

الاقتباس في اللغة يقوم على ثلاث حروف أصول، هي القاف والباء والسين، وهي كما يقول ابن فارس[1]: «أصل صحيح يدل على صفة من صفات النار، ثم يستعار . . .

يقولون: أقبست الرجل علماً . . . قال ابن دريد . . . اقتبست منه علماً».

ويقول الزمخشري[2]: «ومن المجاز: قبسته علماً وخبراً»

ويقول الفيروز آبادي[3]: «قبس العلم: استفاده».

وأمّا في الاصطلاح فإن علماء البلاغة يعرفونه بأنه «هو أن يضمّن الكلام نثراً كان أو نظماً - شيئاً من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه»[4].

وذكروا أنه يحسن أن يمهد للمقتبس، بحيث يكون مندمجاً في الكلام اندماجاً تاماً[5].

وأما في اصطلاح الكاتبين في مناهج البحث العلمي، فالاقتباس عندهم أعمّ من ذلك، حيث يرون أنه نقل نص من مصدر من المصادر، سواء كان هذا النص من القرآن الكريم، أم من الحديث النبوي، أم من غيرهما، وسواء مهّد لهذا النص، بحيث يكون مندمجاً في الكلام اندماجاً تاماً، أم لم يمهد له، كأن

---

(١) مقاييس اللغة، ٥/٤٨، مادة (قبس).

(٢) أساس البلاغة، ص ٣٥٢، مادة (قبس).

(٣) القاموس المحيط، ٢/٢٣٨، مادة (القبس).

(٤) حامد عوني: المنهاج الواضح في البلاغة: قسم البيان والبديع، ص ١٤٢.

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

يسبقه عبارة (قال الله تعالى) أو (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) أو (قال فلان) أو نحو ذلك.

بل إن بعض الكاتبين في مناهج البحث العلمي يطلقون الاقتباس على أعمّ من هذا، بحيث يشمل ما تقدم، كما يشمل المعنى العام لموضوع أو نصّ أو فكرة لأحد العلماء، أخذها الباحث وصاغها بعبارته وأسلوبه، سواء كان ذلك عن طريق التلخيص لما اقتبسه، أم عن طريق الشرح والتحليل له [1].

أهمية الاقتباس:

البحث العلمي عملية بناء متتابعة في حضارة يكمِّل فيها المتأخر ما بقي فيه مما لم ينجزه المتقدم.

ومن هنا كان الاطلاع على ما أنجزه المتقدمون من مؤلفات وبحوث ضرورياً في إتمام هذا البناء، يضاف إلى الاطلاع عليها خبرات الباحث وتجاربه.

ومن هنا لم يكن غريباً أن تحتوي البحوث على اقتباسات من مؤلفات السابقين وبحوثهم، بل إن الاقتباس في نظر بعض الباحثين أمرٌ لا غنى عنه، إلا في الدراسات الحقلية والميدانية.

«وكان ينظر إلى الاقتباس بالاستهجان، وعدم الأصالة في التفكير، إلاّ أنه أصبح أمراً مرغوباً فيه، وقامت حوله دراسات علمية، حدَّدت أشكاله، ووضعت شروطه، وصاغت قواعده، فيما يعرف بتقنية الاقتباس» [2].

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩، ثريّا ملحس: المصدر السابق، ص ١٦٣.

(٢) غازي عناية: مناهج البحث، ص ١٩٥.

العناية بدراسة الاقتباس:

يعتبر الاقتباس من أهم المشكلات التي يجب على الباحث أن يدرسها بكل عناية واهتمام، ويدرس كل ما يحيط بها؛ ذلك أنه أمر دقيق جداً، فالباحث ينقل نَصّاً ينبغي أن يكون في نقله له على درجة من الانتباه والدقة حتى لا يقع في تصحيفه، والباحث أيضاً مطلوب منه أن يكون ما اقتبسه مناسباً وواضعاً له في مكانه المناسب مشيراً لمصدره.

إن العناية بدراسة الاقتباس وتطبيق الباحث لقواعده، تدل دلالة صادقة على اطلاعه الواسع على مصادر البحث، وقراءته الواسعة لمادته، ومعرفته التامة بأفكاره[1]، ودقته في فهمها، وأمانته في نقلها.

نصائح للمُقتَبِس حتى لا يتصف بالسرقة:

تعتبر الأمانة العلمية من أهم القواعد التي يجب مراعاتها في الاقتباس، ومن أهم الفضائل التي ينبغي أن يتحلّى بها الباحث؛ إذ إن عدم الأمانة في الاقتباس تعني سرقة أفكار الآخرين ونصوصهم، وتعني خروج الباحث في صورة علمية لم يستحقها بعد.

وينبغي أن يعلم الذي يسرق الأعمال العلمية للآخرين أنه في الجناية مثل من يسرق أموالهم، بل قد يزيد على ذلك، حيث ضرر سارق المال لا يتعدى في فحشه السارق، وفي آثاره المسروق منه، لكن سارق الأعمال العلمية يمتد ضرره إلى أجيال قادمة، وإلى كل عمل تسلمه السارق بترشيح من هذا العمل الذي سرقه الذي بدونه لا يمكن أن يتسلّمه.

---

(١) ينظر شلبي: المصدر السابق، ص ٨٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩، أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٦.

وليعلم السارق أيضاً أن جريمة سرقته، ستكتشف حتماً من قبل شهود عدول، ذلك أن هذا العمل سيقدم إلى علماء، والعلماء محلّ العدالة، وهم أيضاً خبيرون بأساليب العلماء والكتاب، فمن السهل عليهم اكتشاف السرقة والمكان الذي سُرقت منه.

وما أفدح ما سيدفعه السارق حينما تكتشف سرقته، إنه سيدفع سمعته ومستقبله وأعماله العلمية ثمناً لهذه السرقة.

فسمعته في المحافل العلمية تتشوّه، ومستقبله يلازمه هذه الوصمة التي لا يمكن معها أن تعلو مكانته العلمية، وأعماله العلمية لا يوثق بها ولا يُعتمد عليها، بل ولا يتجرّأ باحث أن يضعها مع مصادره أو يستشهد بها.

ومما يؤسف له أنك تجد بعض الباحثين لا يطبق قاعدة الأمانة في الاقتباس، فيسطو على أعمال الآخرين سارقاً قدراً من أفكارهم ونصوصهم، دون أن ينسبها إليهم، موهماً أنها من عند نفسه، وهذه جناية كبيرة، وعمل غير شريف من إنسان يفترض فيه أن يكون مثالاً يحتذى به في الأمانة.

وإذا كنا قد قلنا: إن الاقتباس له أهمية كبرى في البحوث العلمية ولكن بشرط مراعاة قواعد، منها الأمانة العلمية، فإننا نقدم نصائح للمقتبس، حتى لا يتصف بالسرقة، وهي:

١ - أن يذكر المادة المقتبسة إذا كانت نصّاً بكلماتها وحروفها، ويضعها بين علامتي تنصيص، وينسبها إلى صاحبها، ولو كانت جملة واحدة، وذلك بالإشارة إلى المصدر والصفحة.

٢- إذا كان المأخوذ أفكاراً بترتيبها في مصدرها، لكن الباحث صاغها صياغة جديدة، فإن بعض الكاتبين في مناهج البحث يسمى هذا اقتباساً، وفي هذا الحال يجب نسبته لصاحبه والإشارة إلى المصدر والصفحة، ولكن دون أن يكون هذا المقتبس بين علامتي تنصيص.

٣- كذلك إذا جرى جمع أفكار من مصدر، فيجب نسبة ذلك لصاحبه، والإشارة إلى المصدر والصفحة.

إن الباحث إذا طبق قاعدة الأمانة العلمية في الاقتباس بما ذكرناه من نصائح، فسيكون له سمعة علمية طيبة، ومستقبل زاهر في المحافل العلمية، وقبول لما يقدمه من أعمال علمية، حتى ولو لم يكن المنسوب له منها إلاّ القليل بالنسبة لما وضعه فيها من اقتباسات[١].

ممَّ يكون الاقتباس؟

يكون الاقتباس من المصادر التي ذكرناها في مبحث «مصادر البحث» كالمخطوطات، والكتب.

كما يكون من المجلات والدوريات والموسوعات العلمية.

كما يكون من المحاضرات، ومن المحادثات العلمية الشفوية، لكن يشترط في الاقتباس «استئذان صاحب الرأي ما دام هذا الاقتباس لم يصبح عاماً بنشره للجماهير في كتاب أو مقال»[٢].

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٦-٨٧.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٩.

أنواع الاقتباس:

الاقتباس من المصادر أنواع، هي:

النوع الأول: النقل الحرفي لنص من مصدر من المصادر دون تغيير في ألفاظ النص.

ويعمل بهذا النوع من الاقتباس في الحالات الآتية:

الحالة الأولى: إذا كانت عبارات المصدر ذات أهمية خاصة، ككونها تعبِّر عن رأي صاحب المصدر، أو عن تحليل شخصي له، أو عن ابتكارٍ لم يسبق إليه.

الحالة الثانية: إذا كانت عبارات المصدر مؤدية للغرض بدقة ووضوح.

الحالة الثالثة: إذا كان الباحث يخشى من تحريف المعنى إمّا بتغيير أو بزيادة أو بنقصان، لا سيما إذا كان هذا المعنى من المعاني التي تحتاج في التعبير عنها إلى دقة تامّة لأي سبب من الأسباب[1].

الحالة الرابعة: إذا كان الباحث يرى أن هذا الاقتباس يعينه «لتعزيز رأي مَّا، أو نقل خبر مهم، أو للاستعانة بمختص قدير، أو لاستحسان الرأي والتعبير عنه»[2].

وفي هذا النوع ينبغي أن يضع الباحث النص المقتبس بين علامتي تنصيص، ويدون المصدر الذي اقتبس منه، وذلك بالطريقة المتبعة من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة.

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩.

النوع الثاني: التلخيص، وذلك بنقل المعنى العام لموضوع أو نص أو فكرة لأحد العلماء، وصياغته من جانب الباحث بعبارة وأسلوب أخصر من عبارة المصدر وأسلوبه، شريطة أن يحتوي الملخص على جوهر الفكرة ولبّ الموضوع.

وليس هذا النوع سهلاً، فإنه يحتاج إلى مقدرة علمية تستطيع الإلمام التام بالمعنى، وإلى مقدرة تعبيرية، تؤدي هذا المعنى بدقة في عبارة أخصر من عبارة المصدر.

ويعمل بهذا النوع إذا توافر أمور هي:

الأمر الأول: إذا كان هذا المعنى قد أُدّي في المصدر بأسلوب طويل.

الأمر الثاني: المقدرة العلمية والتعبيرية عند الباحث الذي يتصدى للتلخيص.

الأمر الثالث: أن يكون هناك تميّز للصياغة التي قام بها الباحث، من حيث دقتها، وكونها أخصر من عبارة المصدر «إذ ليس من العدل أخذ فكرة المؤلف، ثم إعادة صياغتها، بينما هي سليمة وكافية في أسلوبها الأصيل»[1].

وفي هذا النوع لا توضع علامتا التنصيص، ولكن يدوّن المصدر المقتبس منه، وذلك بالطريقة المتبعة، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده (ينظر) أو (يراجع) ثم يكتب المصدر والجزء والصفحة[2].

(١) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩، ثريّا ملحس: المصدر السابق، ص ١٦٣.

النوع الثالث: الشرح والتحليل، وذلك بنقل المعنى العام لموضوع أو نص أو فكرة لأحد العلماء، وصياغته من جانب الباحث بعبارة وأسلوب أوسع تفصيلاً، وأكثر توضيحاً، وأعمق تحليلاً[1].

النوع الرابع: الجمع بين التخليص أو الشرح والتحليل وبين الاقتباس الحرفي.

وذلك بأن يتعرض الباحث لمعنى بأسلوبه تلخيصاً أو شرحاً وتحليلاً، ثم يردفه بنص حرفي من نصوص المصدر «أو يجعل من بعض النصوص الأصلية مقدمة لتلخيص أو شرح وتحليل بأسلوبه»[2].

القواعد العامة التي يلزم التقيُّد بها في الاقتباس الحرفي:

هناك قواعد عامة يلزم التقيد بها في الاقتباس الحرفي عند كتابة البحث العلمي، وهي:

١ – («وضع الفقرات المقتبسة نصاً بين قوسين كبيرين (. . .) أو قوسين صغيرين«. . .».

٢ – إذا كانت الفقرات المراد اقتباسها هي أيضاً مقتبسة من كتاب آخر، فلا بدّ من استعمال قوسين صغيرين داخل القوسين الكبيرين؛ للإشارة إلى أن المصدر نفسه قد اقتبسها من كتاب آخر (. . . « . . » . . .) أو العكس وفق ما يناسب الكاتب.

٣ – عند حذف أي عبارة أو جملة من الفقرة المقتبسة يشار إلى ذلك بوضع

(١) ينظر أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٨٩-٩٠.

(٢) أبو سليمان: المصدر السابق، ص ٩٠.

ثلاث نقط (. . .) مشيراً إلى حذف في ذلك الموضع .

٤- في حالة إضافة عبارة تفسيرية ، أو تعليق داخل الفقرة المقتبسة ، فإنها توضع بين قوسين مربعين [ ] لتوضيح الفرق بين عبارة الكاتب والعبارة المقتبسة .

٥- تنقل الفقرة المقتبسة وإن تخلَّلَتها أخطاء - سواء كانت أخطاء تعبيرية أو فكرية أو إملائية - كما هي بخطئها ، ويكتب بعد الخطأ بين قوسين كلمة (هكذا) إشارة إلى أن الخطأ بالأصل .

٦- الدقة في استعمال العلامات الإملائية من نقط ، أو فواصل ، أو علامات استفهام ، أو تَعَجُّبٍ بنفس الكيفية والطريقة التي استعملها الأصل .

٧- التأكد من صحة نقل الفقرات المقتبسة بتفاصيلها نقلاً صحيحاً ، ومن دون خطأ ، وأنّ اقتطاعها من المصدر وضمّها إلى البحث لا يتسبّب في تغيير أو تشويه الفكرة ، فإنّ أخذ جملة معيّنة ، أو عبارة قصيرة لها صلة بما قبلها وما بعدها غالباً ما يغير المعنى ، أو يؤدي إلى معنى غير الذي قصده المؤلف .

٨- وأخيراً ومن قبيل التأكيد لا بدَّ من التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تمَّ الاستعانة بمؤلفاتهم ، اعترافاً بفضلهم ، فهذا عنوان الشرف والأمانة العلمية») . [١]

ويتم التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم بالطريقة المتبعة ، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر ، يقابله رقم مثله في الحاشية ، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة .

(١) هذا النص اقتبسه أبو سليمان : المصدر السابق ، ص ٩٠-٩١ .

شروط الاقتباس الحرفي:

يشترط للاقتباس الحرفي شروط ذكرنا بعضها، ونذكرها جميعاً فيما يلي:

١- الدقة في اختيار المصدر الذي يقتبس منه، وذلك بأن يكون المصدر أصلياً في موضوعه، وأن يكون مؤلفه ممن يوثق به ويعتمد عليه.

٢- الدقة التامة والأمانة في نقل النص المقتبس بألفاظه وحروفه وعلاماته وترقيمه.

٣- وضع ما يقتبس بين شولات، فتوضع شولتان مزدوجتان قبل المقتبس، وشولتان أخريان بعد نهايته.

وفي حال ذكر اقتباس داخل اقتباس، يجب أن يحمل الاقتباس الثاني علامات تختلف عن علامات الاقتباس الأول حتى يحصل التمييز بين الاقتباسين، وذلك باستعمال قوسين صغيرين داخل قوسين كبيرين أو العكس، كما ذكرنا سابقاً.

٤- الإشارة في الحاشية في المصدر المقتبس منه بالطريقة المتبعة، من وضع رقم مرتفع قليلاً عن السطر، يقابله رقم مثله في الحاشية، يكتب بعده المصدر والجزء والصفحة.

٥- «حسن الانسجام بين ما اقتبس وما قبله وما بعده، بحيث لا يبدو أيُّ تنافر في السياق»[1]، فإنه بذلك يتحقق التسلسل المنطقي والتتابع المتناسق بين نص البحث والنص المقتبس.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٨.

٦- عدم اختفاء شخصية الباحث في خضمّ كثرة الاقتباسات.

٧- عدم إسراف الباحث في الاقتباس، بألاّ يكون بحثه سلسلة من الاقتباسات المتتالية، حتى يبقى محافظاً على شخصيته، مسيطراً على بحثه.

٨- تنسيق الاقتباسات.

٩- عدم وضع الاقتباسات خالية من التقديم والمقارنة والنقد والتعليق، ويراعى لكل حال ما يناسبها من ذلك.

١٠- التقيد بشروط الإذن بالاقتباس إذا كان المؤلف أو الهيئة الناشرة للكتاب قد وضعت شروطاً للإذن بالاقتباس.

١١- استئذان صاحب الرأي أو النص المقتبس إذا كان «هذا الاقتباس لم يصبح عامّاً بنشره للجماهير في كتاب أو مقال»[١]، وذلك بأن كان من محاضرة أو من محادثة علمية شفوية.

١٢- إذا كان الاقتباس لرأي المؤلف من أجل مناقشته، فلا بدّ «من التأكد من أنَّ المؤلف لم يعدل عن هذا الرأي فيما نشره بعد ذلك من أبحاث، أو في الطبعات الحديثة للكتاب»[٢].

١٣- إذا أراد الباحث أن يحذف من الفقرة التي يقتبسها كلمة أو جملة لا يحتاج إليها في بحثه، فيشترط ألاّ يضرَّ الحذف بالمعنى الذي يريده الكاتب الأصلي.

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٩.

(٢) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٠.

١٤- وضع نقط أفقية متتابعة في موضع الحذف لا تقل عن ثلاث في حال حذف كلمة أو جملة من الفقرة المقتبسة.

ووضع سطر تام مستقل من النقط في موضع الحذف إذا كان الباحث قد اقتبس فقرة «وتخطى فقرة كاملة، وأكمل اقتباسه من الفقرة التي تليها»(١).

١٥- إذا اضطر الباحث إلى إضافة كلمة أو كلمات في أثناء الاقتباس؛ ليشرح شيئاً، أو يعلّق عليه، أو يتمَّ جملة سقط منها كلمة أو أكثر، أو يبيِّن مرجع ضمير، أو يقوِّم خطأ في سياق الاقتباس، فإن هذه الزيادات توضع بين قوسين مركنين هكذا [ ]، وقد يختار الباحث قوسين غير ذلك، ووضع الزيادات بين القوسين، من أجل تميِّزها عن الاقتباس.

١٦- ألاَّ يتجاوز الاقتباس الحرفي صفحة، فإذا تجاوز الاقتباس صفحة، فإنه لا يجوز حينئذ الاقتباس الحرفي، وإنما يجري الاقتباس بنقل المعنى مصوغاً بأسلوب الباحث، ويشير في الحاشية إلى ما يفيد أن هذا المعنى - لا الألفاظ - قد اقتبس من مصدر كذا(٢).

حالات الاقتباس الحرفي من حيث الطول والقصر:

لقد وضع الباحثون للاقتباس الحرفي من حيث طوله وقصره نظاماً:

فإن كان الاقتباس لم يتجاوز طوله ستة أسطر، فإنه يكتب كجزء من البحث، ولكن بين شولات (علامات التنصيص).

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٩٠.

(٢) ينظر في هذه الشروط شلبي: المصدر السابق، ص ٨٧-٩٠، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٣٩، ١٦٣، غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

وإن تجاوز طوله ستة أسطر إلى صفحة واحدة، فإنه لا يميّز بشولات، ولا يحتاج إليها، ولكنه يميَّز عن نص البحث بوضعه وضعاً مميَّزاً، وذلك بأن يترك فراغ بين الاقتباس وبين آخر سطر قبله وأول سطر بعده أوسع من الفراغ بين سطور نص البحث غير المنقول، ويكون الهامش عن يمين الاقتباس وعن يساره أوسع من الهامش المتبع في نصوص البحث غير المنقولة، ويكون الفراغ بين سطور الاقتباس أضيق من الفراغ بين سطور نصوص البحث غير المنقولة، وذلك بوضع مسافة واحدة في حال الكتابة بالآلة الكاتبة، وفي حال الطبع يكتب الاقتباس بحرف أصغر قليلاً من الحرف الذي يكتب به نصوص البحث غير المنقولة[1].

تَمَّ الجزء الأوَّل من كتاب

البحث العلمي

ويليه الجزء الثاني

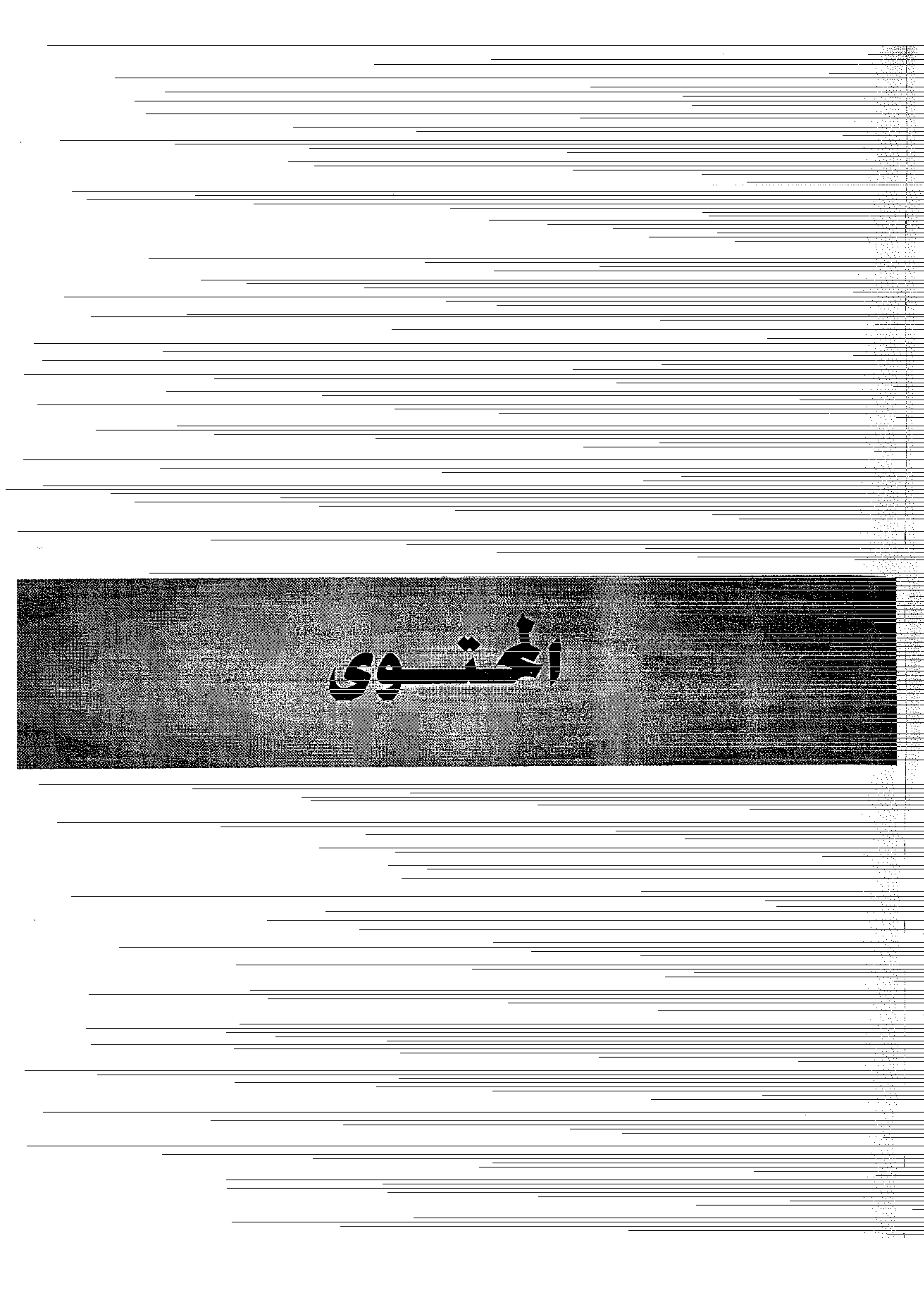
وأوَّله

المبحث السادس عشر

مقدمة البحث، وخاتمته

---

(١) شلبي: المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩، وانظر غازي عناية: المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧، ثريا ملحس: المصدر السابق، ص ١٦٣.


المحتوى

